الجمهورية اليمنية

تقرير الاستعراض الوطني للتعليم للجميع بحلول عام 2015

تولت السلطات الوطنية المختصة إعداد هذا التقرير تمهيداً لعقد المنتدى العالمي للتربية (إنشون، جمهورية كوريا، 19-22 أيار/مايو 2015). وقُدّم التقرير تلبيةً للدعوة التي وجهتها اليونسكو إلى الدول الأعضاء من أجل تقييم التقدم المحرز منذ عام 2000 نحو تحقيق أهداف التعليم للجميع.

وإن الأفكار والآراء المذكورة في هذه الوثيقة تخص المؤلفين ولا تلزم المنظمة بشيء. كما أن التسميات المستخدمة في هذا المطبوع وطريقة عرض المواد فيه لا تعبر ضمناً عن أي رأي لليونسكو بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، ولا بشأن سلطات هذه الأماكن أو رسم حدودها أو تخومها.

ويمكن الإحالة إلى هذا البحث بذكر العنوان التالي: " تقرير الاستعراض الوطني للتعليم للجميع بحلول عام 2015 : **الجمهورية اليمنية**". وللحصول على مزيد من المعلومات، يرجى الاتصال على عنوان البريد الإلكتروني التالي: efa2015reviews@unesco.org

الجمهورية اليمنية

وزارة التربية والتعليم

الجنة الوطنية للتعليم للجميع

التقرير الوطني للتعليم للجميع

في الجمهورية اليمنية

إعداد:

الفريق الفني

يوليو، 2014

تصدير :

يأتي إصدار تقرير التقييم الوطني للتعليم للجميعانطلاقاً من التزام الجمهورية اليمنية بالإعلان العالمي للتعليم للجميع بكل بنوده (أبريل 2000)، حيث يبين هذا التقرير مدى التطور المحقق في مجال التعليم في الجمهورية اليمنية ونسبة هذا الإنجاز من الأهداف المطلوب الوصول إليها بحلول عام 2015.

كما يتطرق إلى وضع التوجهات المستقبلية لتسريع تحقيق أهداف التعليم للجميع حتى 2015، وما بعدها.منطلقين من مبدأ أن التعليم حق للجيمع، وجزء من التنمية البشرية، فضلاً عن كونه استثماراً بشرياً. ولذا لم تقتصر التوجهات المستقبلية على توفير فرص التعليم للجميع، بل ركزت أيضاً على تجويد وتحسين نوعية التعليم ليصبح ملبياً للحاجات الأساسية للفرد من خلال توفير بيئة تربوية ملائمة تضمن للطلبة النموالسليم والتكوين المتوازن، ومواقف تعليمية أكثر انسجاماً مع حاجات المتعلمين، ومتطلبات القرن الحادي والعشرين.

وهنا يطيب لنا أن نشكر مكتب اليونسكو الإقليمي بكل من بيروت والدوحة، ومكتب التربية العربي لدول الخليج، لدعمهم إنجاز هذا التقرير.

وشكراً.

أ.د. عبدارزاق يحي الأشول

وزير التربية والتعليم

شكر وتقدير

الملخص التنفيذي:

هذه الوثيقة تمثل أحد الجهود التي ينفذها اللجنة الوطنية للتعليم للجميع في الجمهورية اليمنية، وبدعم من مكتب اليونسكو الإقليمي في كل من بيروت والدوحة، ومكتب لاتربية العربي لدول الخليج. ولقد مر إعداد التقرير بأربعة مراحل قبل إقرار التقرير: الأولى، التخطيط لبدء فعاليات التقييم، والثانية، إطلاق فعاليات التقييم على المستوى الوطني، والثالثة دعم عمليات التقييم ومتابعتها، والرابعة، صياغة التقرير وتحديد التوجهات المستقبلية.

وقد هدفت هذه الوثيقة إلى مراجعة ما تم تحقيقه خلال الفترة الماضية المتدة من عام الدراسي 2002/2001 إلى عام 20132012/، لكل هدف من أهداف التعليم للجميع، آخذين في الاعتبار ما تم إنجازه خلال السنوات الأثنى عشر الماضية، والمخاطر والفرص ونقاط الضعف والقوة المتعلقة بتحقيق أهداف التعليم للجميع. بحيث يتم تحديد التوجهات المستقبلية المساعدة على تسريع تحقيق أهداف التعليم للجميع حتى عام 2015، والتوجهات المستقبلية لما بعد 2015.

الإنجاز المحقق خلال الإثنى عشر سنة الماضية:

ومن خلال مراجعة الإنجاز الذي حقق خلال الإثنى عشر سنة الماضية تبين أن اليمن لن تكون قادرة على تحقيق أي هدف من أهداف التعليم للجميع الستة حتى عام 2015. وأن حجم الإنجاز الذي حقق يتفاوت من هدف إلى آخر وذلك على النحو التالي:

1. **بالنسبة للهدف الأول من أهداف التعليم للجميع:** فإن التقدم المحرز في الهدف الأول الخاص بتوسيع وتحسين الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة مازالت متواضعة، حيث إن معدلات الملتحقين بدور الحضانة ورياض الأطفال مازالت أقل من 1% من الفئة السكانية الموازية وهم الأطفال في عمر 0–6 سنوات، كما أن تطوير إستراتيجية لتحقيق هذا الهدف لم يتم إلا في عام 2010 وأعتمدت في عام 2011.
2. **بالنسبة للهدف الثاني من أهداف التعليم للجميع:** استطاعت اليمن رفع معدلات الإلتحاق الصافية للطلبة في التعليم الأساسي (الصفوف 1–9) من 62.5% عام 2002/2001 إلى 83.6% من الفئة السكانية الموازية للتعليم الأساسي 6–14 سنة من السكان في عام 2013/2012. وهذا المعدل أدنى من المعدل الذي كان مستهدفاً في الإستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الأساسي حتى 2015 وهو (95%)، ولكنه أعلى من معدل الإلتحاق الصافي الذي حدد وفق لإطار النتائج متوسط المدى 2013 – 2015 والذي حدد 82.7% حتى 2015. وقد تركزت الجهود على توفير فرص التعليم المناسبة لكل الأطفال في المناطق الريفية، وبخاصة الإناث، وذوي الإحتياجات الخاصة. أما بالنسبة للكفاءة الداخلية للتعليم فإنه ونتيجة لحالة عدم الإستقرار التي تمر بها اليمن والحرب على الإرهاب فقد تراجعت مؤشرات الرسوب والتسرب ونسب البقاء حتى الصف الخامس وحتى نهاية المرحلة الأساسية.
3. **بالنسبة للهدف الثالث من أهداف التعليم للجميع:** ساهم غياب الوضوح في تحديد الأهداف الكمية، والفئات المستهدفة في صياغة هذا الهدف، إضافة إلى توزيع مسؤوليات التعليم في اليمن بين ثلاث وزارات في تدنٍ واضح في جوانب التخطيط والتنفيذ لبرامج هذا الهدف واقتصر الأمر على أربعة برامج منتظمة مقدمة من وزارة التعليم الفني والتدريب المهني، إضافة إلى برنامجين (التعليم المستمر والتعليم التعاوني) يتم تنفيذهما وفقاً لتوافر لتوافر التمويل المطلوب. وخلال السنوات الأثنى عشر الماضية أرتفع معدل الإلتحاق الصافي بالتعليم الثانوي العام من 19.6% عام 2002/2001 إلى 28.2% من الفئة السكانية الموازية للتعليم الثانوي 15–17 سنة من السكان في عام 2013/2012. وهو أعلى من المعدل المستهدف في إطار النتائج نتوسط المدى 2013–2015، والمتمثل تحقيق معدل إلتحاق صافي 26.5% حتى 2015. أما بالنسبة للتعليم الفني والمهني فقد أرتفع معدل الإلتحاق

الإجمالي من 1.3% إلى 1.8% فقط. ويعود تدني الإلتحاق في التعليم الفني والمهني إلى محدودية قدرته الإستعابية.

4. **بالنسبة للهدف الرابع من أهداف التعليم للجميع:** فإنه على الرغم من الجهود التي تبذل لتوفير فصول محو الأمية الأبجدية خاصة بالنسبة للإناث، إلا أن هذه الجهود ظلت مقتصرة على ما يقوم به جهاز محو الأمية وتعليم الكبار، ولم يتم التنسيق والتوعية بضرورة مساهمة مختلف الجهات الحكومية والخاصة في جهود محو الأمية، ولذا ظلت الأعداد التي تتحرر من الأمية الأبجدية، أقل من الأعداد الجديدة المنضمة للأميين نتيجة لتدني معدلات الإلتحاق في التعليم الأساسي. وقد تم خفض نسبة الأمية وفقاً لمسح ميزانية الأسرة بين الأعوامي1999–2006، من 55.7% إلى 40.7%، وأنخفض نسبة الأمية بين الذكور من 36% في عام 1999 إلى 21.3% في عام 2006، كما أنخفضت نسبة الأمية بين النساء لنفس الفترة من 74.1% إلى 60%. أما على مستوى المناطق الجغرافية فقد انخفضت نسبة الأمية في المناطق الحضرية من 33.9% عام 1999 إلى 23.5% في عام 2006، وفي المناطق الريفية من 64.4 إلى 47.7%.

وإذا كانت نسبة الأمية في عام 1999 حوالي 55.7%، فإنه وفقاً لأهداف للتعليم للجميع يجب أن تنخفض إلى النصف، أي إلى 28%. وهذا الهدف لن يتحقق حتى 2015، لإن نسبة الأمية خفضت في عام 2006 إلى 40.7% فقط.

5. **بالنسبة للهدف الخامس من أهداف التعليم للجميع:** نتيجة للجهود الكبيرة التي بذلت خلال السنوات العشر الماضية لتوفير الخدمة التعليمية خاصة للإناث فقد أرتفعت معدلات الإلتحاق للإناث بوتيرة أسرع من ارتفاع معدلات إلتحاق، الأمر الذي ساهم في رفع معدلات الإلتحاق الصافية للإناث من 52.4% من السكان الإناث في الشريحة العمرية 6–14 سنة في عام 2002/2001 إلى 75.3% في عام 2013/2012، وأنخفضت فجوة النوع بين الذكور والإناث في التعليم الأساسي لنفس الفترة من 0.72 إلى 0.82، وبالتالي فإن اليمن لن تكون قادرة على تحقيق هذا الهدف مع حلول عام 2015.
6. **بالنسبة للهدف السادس من أهداف التعليم للجميع:** يعاني التعليم في اليمن من تدني في النوعية، حيث تشير اختبارات التحصيل الدراسي التي تم تنفيذها في عام 2005 إلى تدنٍ واضح في أداء الطلبة في الصوف الرابع والسادس في أربعة موضوعات هي، مهارات الحياة، والعلوم، والرياضيات واللغة العربية. كما أن أداء الطلبة في اليمن جاء في المرتبة الأخيرة من مجموع الدول التي شاركت في دراسة الاتجاهات الدولية للرياضيات والعلوم (TIMSS) لطلبة الصف الرابع في عام 2007، وللصفين الرابع والسادس في عام 2011. وومن أسباب تدني نوعية التعليم هو إلرتفاع نسبة المعلمين غير المؤهلين، وفقر بيئة التعليم والتعلم في المدارس، وتدني كبير في ساعات التعلم، وشحة الموارد المخصصة لتجويد التعليم، حيث تركز الميزانية العامة على صرف رواتب المعلمين. وخلال الفترة القادمة 2013–2030 ستولي اليمن اهتماماً أكبر بتحسين وتجويد التعليم.

وخلال الإثنى عشر سنة المنصرمة بذلت لتوفير الفصول الدراسية والمعلمين ونحوها من مدخلات العملية التعليمية، كما بذلت العديد من الجهود التي استهدفت توفيرالموارد وترشيدها بما يحقق أهداف التعليم للجميع، ومن أهم الجهود: مشاركة اليمن في مبادرة المسار السريع، واتفاقية الشراكة مع المانحين للعمل بما يتوافق ويتناغم مع تحقيق أهداف التعليم للجميع في اليمن، كما قامت وزارة التربية والتعليم بالتحول نحو التخطيط القائم على النتائج، وقيادة

جميع الشركاء في جوانب وعمليات التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم، بما يتيح لجميع شركاء التنمية فرصاً للتوافق والتناغم مع أولويات وخطط الحكومة اليمنية تطبيقاً لإعلان باريس.

ومع ذلك فقد ظلت هناك عدد من الصعوبات تحول دون تحقيق أهداف التعليم للجميع ومن هذه الصعوبات: دخول اليمن في حرب مع الإرهاب والصراعات وسيدادة حالة عدم الإستقرار التي أثرت سلباً على مختلف جوانب الحياة ومنها التعليم، وإرتفاع معدلات النمو السكاني، وتدني وعي المجتمع بأهمية التعليم خلصة بالنسبة للإناث، إرتفاع أسعار الغذاء وتضافر هذا الأمر مع إرتفاع في معدلات الفقر.

وأستعرض التقرير في الفصل الرابع أهم تجربتين ناجحتين في اليمن خلال الفترة الماضية هما برنامج التطوير القائم على المدرسة، وتناغم وتوافق شركاء التنمية مع أولويات وخطط وزارة لاتربية والتعليم.

أما التوجهات المستقبلية فقد تم تحديدها في الفصل الخامس والتي سيتم ترجمتها من خلال الرؤية الوطنية للتعليم التي تمثل مظلة إستراتيجية لقطاع التعليم ككل، وإستراتيجية تطوير التعليم العام ومحو الأمية للأعوام 2016– 2030 والتي سيتم تطويرها في إطار وزارة التربية والتعليم، وتتمثل التوجهات المستقبلية في التالي:

1. إعتبار التعليم منظومة متكاملة يجب أن يتم تطويره بشكل شامل ومتكامل وإعادة هندسة مدخلات وعمليات العملية التعليمية وفقاً لذلك.
2. تطوير التعليم في ظل الدولة الإتحادية اليمنية وبما يعطى دوراً أكبر للمستويات اللامركزية (الأقاليم والمحافظات والمديريات والمدارس) في إدارة العملية التعليمية.
3. إيلاء اهتمام وتركيز لتوفير التعليم للفئات المحرومة والمهمشة وذوي الاحتياجات الخاصة و الأطفال خارج المدرسة، من خلال التوسع في توزيع الحوافز الأسرية، ورفع مستوى الوعى المجتمعي بالتعليم.
4. التركيز على تجويد التعليم من خلال التركيز على تحسين قدرات التلاميذ القرائية والكتابية والحسابية في الصفوف الأولى من التعليم الأساسي، إتباع المنهج القائم على جعل الطالب محور العملية التعليمية حيث سيتم تحديد المعايير المطلوبة من الطلبة بحسب الصف والمادة وتطوير المناهج والكتب الدراسية والوسائل التعليم وقدرات المعلمين لتبلي كساب الطلبة المعايير المطلوبة، وتضمين مناهج التعليم الأساسي مهارات الحياة بما يسهم في تطبيق مفهوم التعليم مدى الحياة والتعليم الأساسي الذي يعد مخرجاته لمواصلة التعليم اللاحق أو الدخول في سوق العمل، والأخذ بالإتجاهات التربوية المعاصرة في الإشراف التربوي وبما يضمن توفير دعم مستمر للمعلمين في المدرسة، وتقييم المدرسة ككل متكامل، وإتباع الإدارة بالجودة في تقديم الخدمات التعليمية، وإعطاء المدارس دوراً أكبر في عملية التخطيط و التنفيذ والمتابعة والتقييم للعملية التعليمية حتى تصبح قادرة على التجاوب مع حاجات ومتطلبات المجتمع المحيط بها.
5. تنويع وتحسين كفاية إستثمار الموارد المالية المتاحة للتعليم.

هيكلية تقرير تقييم أهداف التعليم للجميع:

تتكون وثيقة أهداف التعليم للجميع من خمسة فصول، هي:

- مدخل، وأهمية التقرير وخطوات إعداده.
- الفصل الأول: أهداف التعليم للجميع، وإستجابة اليمن لها.
- الفصل الثاني: الوضع التعليمي لمختلف فئات التعليم للجميع في عام 2000- 2010
- الفصل الثالث: التقدم نحو تحقيق الأهداف الستة للتعليم للجميع.
- الفصل الرابع: أهم التجارب والتجديدات التربوية المطبقة.
- الفصل الخامس: الدروس المستفادة والتوجهات المستقبلية.

فهرس المحتويات:

تصدير:..... 2

شكر وتقدير... 3

الملخص التنفيذي: 4

فهرس المحتويات:.....8

فهرس المحتويات ..... Error! Bookmark not defined.

فهرس الجداول: 10

مدخل:..... 11

أهداف التقرير التقييمي لأهداف التعليم للجميع:..... 11

خطوات اعداد التقرير الوطني للتعليم للجميع 12

المشاركون في إعداد التقرير: 13

الفصل الأول: أهداف التعليم للجميع، وإستجابة اليمن لها 14

أولاً: أهداف التعليم للجميع: 14

ثانياً: إستجابة اليمن لتحقيق أهداف التعليم للجميع: 14

الرؤيـــة الإستراتيجية لليمن 2025م:..... 15

الإستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الأساسي:..... 15

الإستراتيجية الوطنية لمحو الأمية وتعليم الكبار: 16

الإستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الثانوي العام (2007 – 2015). 17

الإستراتيجية الوطنية لتطوير الطفولة المبكرة (2010- 2015)...... 18

الإستراتيجيةالوطنية لتطوير التعليم الفني والتدريب المهني:..... 19

الإستراتيجية الوطنية للتعليم العالي:..... 20

إطار النتائج متوسط المدى: (الأول للأعوام 2006 – 2010، والثاني للأعوام 2013- 2015): 20

ثالثاً: إستجابة اليمن لسياسات وإستراتيجيات تطبيق إطار عمل داكار: 21

البرامج والانشطة التي نفذتها اللجنة الوطنية للمرأة في مجال التعليم: 26

الفصل الثاني: الوضع التعليمي لمختلف فئات التعليم للجميع في عام 2001/2000 30

أولاً: حالة التعليم المبكر عام 2001/2000: 30

ثانياً: حالة التعليم الأساسي والثانوي خلال الفترة 2001/2000: 31

ثالثاً: حالة جودة التعليم الأساسي الثانوي خلال الفترة 2001/2000 35

رابعاً: حالة الأمية والإلمام بالقراءة خلال الفترة 2001/2000:..... 38

الفصل الثالث: التقدم نحو تحقيق الأهداف الستة للتعليم للجميع. 40

أولاً: التقدم نحو تحقيق الهدف الأول: الطفولة المبكرة:..... 40

ثانياً: التقدم نحو تحقيق الهدف الهدف الثاني: تعميم التعليم الأساسي: 45
ثالثاً: ما تم تحقيقه في الهدف الثالث: ملائمة التعليم لحاجات الشباب والكبار: 51
رابعاً: التقدم نحو تحقيق الهدف الرابع: تحسين مستوى الأمية لدى الكبار: 57
خامساً: ما تم تحقيقه: في الهدف الخامس: التكافؤ والمساواة بين الجنسين في التعليم: 64
سادساً: التقدم نحو تحقيق الهدف السادس: تحسين وتجويد التعليم: 68
سابعاً: أهم الصعوبات التي تواجه اليمن في نحقيق أهداف التعليم للجميع. 72
الفصل الرابع: أهم التجارب والتجديدات التربوية المطبقة. 75
أولاً: برنامج التطوير القائم على المدرسة: 75
ثانياً: تناغم وتوافق شركاء لتنمية: 85
الفصل الخامس:الدروس المستفادة والتوجهات المستقبلية 90
أولاً: الدروس المستفادة من تنفيذ الإستراتيجيات خلال الفترة الماضية. 90
ثانياً: الأهداف والتوجهات المستقبلية للتسريع في تحقيق أهداف التعليم للجميع. 93
المراجع: 98

فهرس الجداول:

مدخل:

يتسم النظام التعليمي في اليمن بحداثة نشأته، حيث يعود نشوء نظام التعليم والتدريب الحالي في اليمن إلى بداية الستينات. وقد أقرت اليمن كغيرها من الدول النامية، مبادئ: أحقية الجميع في التعليم، وتكافؤ الفرص والعدل والمساواة في توفير الفرص التعليمية والتدريبية. وبالمقابل حدث إقبال شعبي، وطلب اجتماعي كبيرين على التعليم مما حدا بالدولة، بالتعاون مع المجتمع، إلى التوسع في إنشاء المؤسسات التعليمية لإلحاق الأطفال بالمدارس وتوفير الفرص التعليمية والتدريبية. ولم يكن توسع نظام التعليم والتدريب، في الحقيقة، توسعاً أفقياً وحسب، بل توسع هذا النظام توسعاً رأسياً، حيث أصبح اليمن في الوقت الراهن يمتلك نظاماً تعليمياً مكتملاً بدءاً من رياض الأطفال والتعليم الأساسي، وحتى التعليم العالي والجامعي مروراً بالتعليم الثانوي، والتدريب الفني والمهني ومعاهد لإعداد وتدريب المعلمين.

إن جهود اليمن، لتوفير الفرص التعليمية، لم تقتصر على الصغار والشباب، بل امتدت تلك الجهود لتوفير فرص التعليم والتدريب لكبار السن، حيث توجه الاهتمام نحو تأسيس برامج لمحو الأمية وتعليم الكبار والتدريب الأساسي، وذلك لإتاحة فرص التعليم والتدريب للسكان الذين لم يتمكنوا من الإلتحاق بنظام التعليم والتدريب النظامي أو تسربوا منه.

بعد إعادة الوحدة اليمنية تم توحيد النظامين التربويين في نظام تربوي واحد متبعاً السلم التعليمي 9-3، تسع سنوات تعليم أساسي و ثلاث سنوات تعليم ثانوي، يختار الطالب الدراسة في القسم الأدبي أو القسم العلمي ابتداءً من السنة الثانية. أما التعليم المهني والفني فقد أنشأ له وزارة مستقلة هي وزارة العمل والتدريب الفني ولم يعد تحت إشراف وزارة التربية والتعليم.

لاشك أن نظام التعليم والتدريب، بعد مرور أربعين سنة على نشؤه، قد شهد تطوراً ملحوظاً من الناحتين الكمية والنوعية. فقد أرتفع عدد التلاميذ والطلاب، وانتشرت المؤسسات التعليمية على مستوى البلاد، وتوفرت الفرص التعليمية والتدريبية بعد التعليم الأساسي سواء في التعليم العام أو العالي والجامعي، أو التدريب الفني والمهني. كما أن الدولة ثابرت على توفير المدخلات الضرورية لتشغيل وتسيير المؤسسات التعليمية من معلمين، وإدارة تعليمية ومدرسية، وتجهيزات وأثاث ووسائل تعلمية وتعليمية. كما تناولت الجهود تأسيس برامج لمحو الأمية وتعليم الكبار والتعليم غير النظامي سعياً وراء هدف القضاء على الأمية وتوفير فرص التدريب الأساسي لكبار السن. إن "التعليم حق للمواطنين جميعاً تكفله الدولة وفقاً للقانون بإنشاء مختلف المدارس والمؤسسات الثقافية والتربوية، والتعليم في المرحلة الأساسية إلزامي، وتعمل الدولة على محو الأمية وتهتم بالتوسع في التعليم الفني والمهني..." (الدستور: مادة 53).

أهداف التقرير التقييمي لأهداف التعليم للجميع:

يهدف هذا التقرير إلى التالي:

1. بيان أهم الجهود التي قامت بها الحكومة اليمنية لتحقيق أهداف التعليم للجميع خلال الفترة 2002/2001 إلى 2013/2012، وهي اخر سنة تتوافر فيها بيانات إحصائية رسمية.
2. تحديد التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التعليم للجميع وفقاً للمؤشرات المحددة لكل هدف من أهداف التعليم للجميع.
3. تحديد الصعوبات والمخاطر التي تحول دون تحقيق أهداف التعليم للجميع.
4. إستعراض أهم التجارب والتجديدات التربوية التي تم تطبيقها لتحقيق أهداف التعليم للجميع.
5. تحديد التوجهات المستقبلية لتحقيق أهداف التعليم للجميع حتى 2030.

خطوات اعداد التقرير الوطني للتعليم للجميع

بدا الاعداد للتقرير منذ عام 2012 بالتعاون مع مكتب اليونسكو بالدوحه وفقاً للخطوات التالية:

- في بداية عام2013 بدأنا استلام الوثائق المساعدة لاعداد التقرير المرسلة من مكتبي اليونسكو بالدوحه وبيروت .
- أستلمنا عدد من الوثائق اهمها الدليل الاجرائي لاعداد التقرير والدليل الفني لاعداد التقرير والتوجهات القطرية ز
- في بداية 2013 بدأنا متابعة معالي وزير التربية والتعليم من اجل اعادة تشكيل المنتدى الوطني للتعليم للجميع .
- بعد موافقه معالي الوزير بدأنا في التخاطب مع الوزارات والهيئات والمؤسسات المعنية لتسمية ممثليها في اللجنة الوطنيه للتعليم للجميع ز
- بعد استلام جميع اسماء ممثلي الهيئات والمؤسسات والوزارات صدر قرار معالي وزير التربية والتعليم بأعادة تشكيل اللجنة الوطنية للتعليم للجميع .
- ثم بدأت بعد ذلك متابعة معالي الوزير من اجل تشكيل اللجان العاملة في اعداد التقرير الوطني للتعليم للجميع .
- بعد الموافقه المبدئية من معالي الوزير قدمنا لمعاليه مقترح بأسماء اللجان واعضائها .
- أحال معالي الوزير هذا المقترح الى المكتب الفني للمراجعة والافادة
- بعد اعداد المقترح كاملا بأسماء اللجان واعضائها بالتعاون مع المكتب الفني وجه معالي الوزير الشئون القانونية بأصدار قرارت تشكيل اللجان .

➢ صدر قرار معالي وزير التربية والتعليم بتشكيل اللجان التالية:-

- اللجنة الاشرافية لاعداد التقرير الوطني للتعليم للجميع
- اللجنة الفنيه المسئولة عن اعداد التقرير
- لجنة البيانات والاحصاءات المسئولة عن اعداد البيانات والاحصاءات وفقا للدليل الفني والمؤشرات الخاصة بالتقرير.
- غرفة العمليات والمسئولة عن كل الترتيبات المتعلقة بتوفير البيانا ت وعقد اجتماعات اللجنة الوطنية للتعليم للجميع .

وقد تم إنجاز التقرير وفقاً للخطوات التالية:

- ارسلت صور من جميع هذه القرارات بما فيها قرار اعادة تشكيل اللجنة الوطنية للتعليم للجميع المكتب اليونسكو بالدوحة
- بدأت اللجان في عقد اجتماعاتها بعد صدور قرارات التشكيل .
- تم تسليم جميع الوثائق المرسلة من اليونسكو الى اللجان المشكلة للاسترشاد بها
- المشاركة في ورش العمل التدريبيه الخاصة باعداد التقريروهي:-

منتدى شرم الشيخ والدورة التدريبيه المرافقة للمنتدى.

ورشة العمل الاقليمية الاولى المنعقدة في الشارقة والخاصه بالتوجيهات حول اعداد التقرير.

ورشة العمل الاقليمية الثانية المنعقدة في الشارقة والخاصة باستعراض التقارير

- جميع هذه الانشطة والفعاليات كانت مدعومة من مكتبي اليونسكو في بيروت والدوحة ومكتب التربيه العربي لدول الخليج .
- اضافة الى دعم مادي قدم من مكتب اليونسكوبيروت والدوحه ومكتب التربية العربي لدول الخليج .
- عقدت اجتماعات متعددة للجان العاملة في اعداد التقرير
- تم عقد اجتماعيين للجنة الوطنية للتعليم للجميع لمناقشة المؤشرات المنجزة
- تم ارسال المؤشرات الى مكتب اليونسكو ببيروت للمراجعة
- اعيد العمل في المؤشرات وفقا للملاحظات الوارده من مكتب اليونسكو ببيروت.
- ساهم اعضاء اللجنة الوطنيه للتعليم للجميع بتزويد العاملين في اعداد التقرير بالبيانات الازمه والمعلومات المطلوبة للتقرير مثل وزارة التعليم الفني والتدريب المهني ووزارة التعليم العالي واللجنة الوطنية للمرأة
- عقدت ورشة عمل متخصصة لمناقشة التقرير قبل إرسالة الى مكتب اليونسكو .

المشاركون في إعداد التقرير:

- وزرات التعليم الثلاث بمختلف قطاعاتها.
- الوزرات الأخرى ذات العلاقة بالتعليم.
- المنتدى الوطني للتنسيق التعليم للجميع.
- جهاز محو الأمية وتعليم الكبار.
- اللجنة الوطنية للمرأة
- اللجنة الوطنية لليونسكو
- ممثلون عن:
  - القطاع الخاص
  - منظمات المجتمع المدني

الفصل الأول:
أهداف التعليم للجميع، وإستجابة اليمن لها

الفصل الأول: أهداف التعليم للجميع، وإستجابة اليمن لها

أولاً: أهداف التعليم للجميع:

عُقد المنتدى العالمي للتربية في الفترة من 26- 28 أبريل 2000 بداكار – السنغال، وذلك لدراسة التقدم المحرز في تحقيق أهداف التعليم للجميع التي حددت في مؤتمر "جومتيين بتايلند" والذي عقد في مارس 1990. وقد جاءت خلاصة مؤتمر داكار بالتزام المشاركين جماعياً بتحقيق الأهداف الستة للتعليم للجميع وهذه الأهداف هي:

الهدف 1: توسيع و تحسين الرعاية والتربية على نحو شامل في مرحلة الطفولة المبكرة، وخاصة لصالح أكثر الأطفال تأثرا وأشدهم حرمانا<

الهدف 2: العمل على أن يتم بحلول عام 2015 تمكين جميع الأطفال من الحصول على تعليم ابتدائي جيد ومجاني وإلزامي، وإكمال هذا التعليم مع التركيز بوجه خاص على البنات والأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة وأطفال الأقليات الأثنية.

الهدف 3: ضمان تلبية حاجات التعلّم لكافة الصغار والراشدين من خلال الانتفاع المتكافئ ببرامج ملائمة للتعلّم واكتساب المهارات اللازمة للحياة.

الهدف 4: تحقيق تحسين بنسبة 50 في المائة في مستويات محو أمية الكبار بحلول عام 2015، ولاسيما لصالح النساء، وتحقيق تكافؤ فرص التعليم الأساسي والتعليم المستمر لجميع الكبار.

الهدف 5: إزالة أوجه التفاوت بين الجنسين في مجال التعليم الابتدائي والثانوي بحلول عام 2005، وتحقيق المساواة بين الجنسين في ميدان التعليم بحلول عام 2015، مع التركيز على تأمين فرص كاملة ومتكافئة للفتيات للانتفاع والتحصيل الدراسي في تعليم أساسي جيد.

الهدف 6: تحسين كافة الجوانب النوعية للتعليم، وضمان الامتياز للجميع، بحيث يحقق جميع الدارسين نتائج واضحة وملموسة في التعلّم، ولاسيما في القراءة والكتابة و الحساب والمهارات الأساسية للحياة.

ثانياً: إستجابة اليمن لتحقيق أهداف التعليم للجميع:

أعلنت الحكومة اليمنية التزامها بتحقيق أهداف التنمية الألفية، ووضعت لذلك إستراتيجيات وطنية وقطاعية. فقد كانت اليمن من أوائل الدول التي عملت على تنفيذ إعلان دكار عام 2000، بشأن تحقيق أهداف التعليم للجميع، وأهداف الألفية. وتم ذلك من خلال مباشرة وزارة التربية والتعليم بإعداد سلسلة من الإستراتيجيات طويلة المدى تسهدف تحقيق

الأهداف والرؤى الوطنية في مجال التعليم، وتطوير قدرات القوى البشرية في اليمن، وتعمل على تحقيق إلتزامات اليمن الدولية من خلال إلتزامها بتحقيق أهداف التعليم للجميع، وأهداف الألفية. ولهذ الغرض تم إعداد وتطوير عدد من الإستراتيجيات ذات الصلة بمراحل التعليم المختلفة: وهذه الإستراتيجيات هي:

1. الرؤية الإستراتيجية لليمن 2025
2. الإستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الأساسي (2003- 2015).
3. الإستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الثانوي العام (2007 – 2015).
4. الإستراتيجية الوطنية لتطوير الطفولة المبكرة (2010- 2015).
5. الإستراتيجية الوطنية للتعليم الفني والمهني (2004-2010).
6. الإستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي (2006 – 2010)
7. كما عملت الوزارة على مراجعة وتفعيل الإستراتيجية الوطنية لمحو الأمية وتعليم الكبار التي تم إعدادها في (1998م).
8. إطار النتائج متوسط المدى الأول والثاني. الأول للأعوام 2006-2010 والثاني للأعوام 2013- 2015.

الرؤيـــة الإستراتيجية لليمن 2025م:

تستهدف الرؤية الإستراتيجية خلال الخمس والعشرين سنة القادمة (2000-2025م) تحسين مستوى التنمية البشرية، ليصبح اليمن ضمن الدول متوسطة التنمية البشرية وبما يرفع مستوى معيشة المجتمع وأفراده، ويضمن حياة كريمة لهم ولأفراد أسرهم. ويتطلب تحقيق ذلك الهدف تحسين الأوضاع الديمقراطية والصحية، ومحو الأمية، وزيادة الإلتحاق بالتعليم الأساسي وخصوصاً بين الإناث؛ بالإضافة إلى زيادة متوسط دخل الفرد إلى مستويات الدخول المتوسطة، والذي يقترن بتنويع مصادر توليد الناتج المحلي بدلاً من الاعتماد شبه الكلي على استخراج النفط والغاز الطبيعي، وذلك من خلال تحديد مصادر النمو والقطاعات الواعدة وخلق فرص عمل وتحقيق دفعة قوية في الصادرات، وعليه فإن صياغة رؤية اليمن الإستراتيجية 2025م هي:

وفي ضوء الرؤية الإستراتيجية لليمن 2025 تم تطوير عدد من الإستراتيجيات القطاعية، وعي على النحو التالي:

الإستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الأساسي:

أقرت الحكومة الإستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الأساسي في مايو من عام 2003م، التي تهدف إلى "إصلاح وتطوير نظام التعليم الأساسي ليصبح قادراً على أن يوفر فرص التعليم الأساسي بالتساوي وبجودة ونوعية عالية لكل طفل يمني في العمر (6-14)" وتطمح الإستراتيجية في الجانب الكمي إلى توفير التعليم الأساسي لـ95% من أطفال اليمن في عمر 6-14 سنة، وتقليص الفجوة بين الذكور والإناث والحضر والريف بحلول عام 2015م.

وعليه فإن برامج وأنشطة الإستراتيجية تركز على الآتي:

- تطوير مستوى التغطية والانتشار بهدف توفير التعليم الأساسي لـ (95%) من الفئة العمرية 6-14 وتقليص الفجوة بين الذكور والإناث والحضر والريف، وتحقيق تكافؤ الفرص والعدالة في الخدمات التعليمية بين الإناث والذكور، والريف والحضر، والفئات الهامشية، وذلك بزيادة التحاق الأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة عن طريق مراعاة الوضع الخاص للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة وأطفال الفئات المحرومة، وإيلاء المناهج اهتماماً خاصاً للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، وتوزيع الموارد التعليمية بين المحافظات والمديريات بما يحقق نشر التعليم وفق معايير تحقق المساواة.
- تطوير جودة ونوعية التعليم الأساسي وجعل المعلم والطالب محور ارتكاز النظام التعليمي والمجتمع، وذلك بتحسين وتطوير أداء معلمي التعليم الأساسي، رفع مستوى تأهيل وكفاءة أداء الإدارة المدرسية، تطوير المناهج الدراسية لمرحلة التعليم الأساسي، تخفيف ازدحام الفصول الدراسية وتوفير الأثاث المدرسي، تفعيل قنوات التواصل بين المؤسسات التعليمية والمجتمع، تشجيع القطاع الخاص والأهلي على التوسع في نظام التعليم ما قبل المدرسة في جميع المناطق، إحداث تطور نوعي في دور وأساليب التوجيه التربوي ليصبح قائداً وموجهاً لعملية التغيير النوعي المنشود، وإعادة هيكلة الموازنة لتفعيل الجوانب النوعية.
- تحسين كفاءة التعليم ولا مركزية التعليم، وذلك بتقوية ودعم البنية المؤسسية والفنية بمكاتب التربية بالمحافظات والمديريات، وتحسين ودعم البنية القانونية لمشاركة المجتمع في التعليم ورفع مستوى الوعي بأهمية هذه المشاركة لدى جميع الأطراف المعنية، تقليص الهدر التعليمي عن طريق إعادة توزيع القوى التي لا تعمل أو تعمل بشكل جزئي، زيادة تمويل التعليم الأساسي وتنويع مصادره، وتقليص الهدر التعليمي الناتج عن الرسوب والتسرب.

الإستراتيجية الوطنية لمحو الأمية وتعليم الكبار:

أقرت الحكومة الإستراتيجية الوطنية لمحو الأمية وتعليم الكبار (1998م) التي تستهدف محو أمية السكان في الفئة العمرية 10-45 سنة، والمقدر عددهم في حينه 4.867.450 أمياً من الجنسين، إضافة إلى الأميين الجدد، والمتوقع تراكمهم خلال فترة تنفيذ الإستراتيجية من المتسربين من مراكز محو الأمية والمرتدين إليها، والمتسربين من التعليم الأساسي.

وفي عام 2009، تم مراجعة وتفعيل الإستراتيجية الوطنية لمحو الأمية وتعليم الكبار ليتركز العمل في أهداف وبرامج محو الأمية وتعليم الكبار على تنفيذ السياسات الآتية:

- التأكيد على إلزامية التعليم وسد منابع وروافد الأمية الأبجدية.
- توفير برامج محو الأمية وتعليم الكبار من خلال فتح مراكز جديدة في التجمعات السكانية للحضر والريف.
- تشجيع الإلتحاق ببرامج محو الأمية وتعليم الكبار وزيادة عدد الملتحقين في الحضر والريف وخاصة من النساء من خلال تقديم حوافز غذائية وغيرها.
- تطوير مناهج محو الأمية وتعليم الكبار ببعديه الأبجدي والوظيفي، وتنفيذ برامج تدريبية وتنشيطية للعاملين في حقل التدريب والتدريس.
- تنويع وتحديث برامج التدريب الأساسي والنسوي بما يمكن من اكتساب معارف تقنية ومهارات حياتية تساعد إدماج المرأة الريفية في سوق العمل والاعتماد على الذات، وخاصة النساء الفقيرات.

- إشراك المجالس المحلية ومنظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية في فتح فصول محو الأمية وتعليم الكبار، وتفعيل دور وسائل الإعلام المختلفة للتوعية بمخاطر الأمية.
- قيام الأجهزة الحكومية المدنية وغير المدنية بتنفيذ برامج لمحو أمية المنتسبين الأميين لديها.
- توفير المدرسين والمدربين وبخاصة النساء، لسد النقص وتحسين مستوى أجورهم.
- تعزيز آليات التنسيق مع وزارة التربية والتعليم للحد من ظاهرة التسرب.

الإستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الثانوي العام (2007 – 2015).

أقرت الحكومة اليمنية الإستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الثانوي العام في يوليو من عام (2007م). وتسعى إستراتيجية التعليم الثانوي إلى تمكين اليمن من "امتلاك تعليم ثانوي عام يتسم بالعدالة والمساواة في توفير الفرص التعليمية، والجودة في النوعية، والتنوع في التخصصات، وبما يمكن الخريجين من مواصلة تعليمهم العالي بكفاءة أو الانخراط في الحياة العملية" لهذا فإن الإستراتيجية تهدف إلى "توفير فرص التعليم الثانوي العام لخريجي التعليم الأساسي وبما يحقق العدالة والمساواة في الإلتحاق والجودة في النوعية، والتنوع في التخصصات، والكفاءة في المخرجات، والوصول إلى معدل للتخرج يقدر بـ(56%) بحلول عام 2015م". ولتحقيق الهدف العام، تركز الإستراتيجية على:

- التوسع والانتشار من خلال:
  - تحديث مسح الخارطة المدرسية وضمان تغطيته عموم محافظات الجمهورية.
  - تنفيذ حملات توعوية عامة، وبالذات حول تعليم الفتاة خاصة في المناطق المستهدفة التي يتم اختيارها وفق نتائج مسح الخارطة المدرسية.
  - بناء مدارس جديدة وتوسيع وصيانة القائم منها، وتوفير الأثاث والتجهيزات المناسبة، مع مراعاة احتياجات الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة.
  - توفير الحوافز لزيادة التحاق وبقاء الإناث في المدارس الثانوية وخاصة في المناطق الريفية.
  - تطوير وتنفيذ تدخلات تستهدف تخفيض معدلات الرسوب والتسرب.
  - تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في التعليم الثانوي العام.
- تحسين مستوى نوعية التعليم الثانوي العام وذلك من خلال:
  - إعادة النظر في التنويع الحالي للتعليم الثانوي العام بالاستفادة من التجارب الإقليمية والدولية، وبما يقود إلى المواءمة مع احتياجات الطلاب ويمكنهم من الانخراط في الحياة العملية.
  - تطوير وتجريب مناهج مدرسية جديدة تترجم المهارات والكفايات والمعارف المطلوب اكتسابها من خريجي التعليم الثانوي العام، مع مراعاة احتياجات الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة.
  - تطوير برامج لتدريب المعلمين في أثناء الخدمة متفقة مع المناهج الدراسية الجديدة، والتنويع المقر للتعليم الثانوي العام.

- تطوير برامج لتدريب المعلمين قبل الخدمة متفقة مع المناهج الدراسية الجديدة، والتنويع المقر للتعليم الثانوي العام.
- تطوير نظام لتقييم التحصيل الدراسي متطابق مع المناهج الدراسية الجديدة، والتنويع المقر للتعليم الثانوي العام.

- تقوية القدرة المؤسسية، وتحسين كفاءة نظام التعليم الثانوي العام على كافة المستويات (الوزارة، المحافظات، المديريات، والمجتمع) من خلال:
  - تقوية نظام المعلومات التربوية.
  - تأسيس بيئة مدرسية تمكن من تحسين الإدارة المدرسية في جميع المستويات.
  - تنفيذ برنامج لتفويض السلطات إلى أدنى مستويات اتخاذ القرار مع ضمان المحاسبة.
  - تطوير تدخلات لتحسين الكفاءة.

الإستراتيجية الوطنية لتطوير الطفولة المبكرة (2010- 2015).

نتيجة لتعدد الجهات ذات الصلة بالطفولة المبكرة فقد تم البدء بالإعداد لتطوير الإستراتيجية الوطنية للطفولة المبكرة تحت مظلة المجلس الأعلى للأمومة والطفولة في عام 2009، وتم إعتمادها من قبل الحكومة اليمنية في عام 2010. وتحددت الرؤية الإستراتيجية لإستراتيجية الطفولة المبكرة في توفير بيئة آمنة وداعمة تضمن نمو أطفال اليمن للفئة العمرية (1 – 8 سنوات) نمواً شاملاً ومتكاملاً ومتوازياً، تم تطوير الاستراتيجية الوطنية لتنمية الطفولة المبكرة. وتحددت الرسالة في "تحقيق النمو الشامل المتكامل والمتوازن لجميع أطفال اليمن في المرحلة العمرية (1–8 سنوات) وتلبية احتياجاتهم المتنوعة من خلال تقديم الخدمات المختلفة بشكل متميز تعكس ثقافة وهوية المجتمع اليمني.

وتهدف الاستراتيجية إلى:

- تعزيز وتطوير التشريعات الخاصة بالطفولة المبكرة.
- تعزيز البناء المؤسسي للمنظمات والمؤسسات العاملة في مجال الطفولة.
- توفير قاعدة بيانات ومصادر معلومات محدثة دورياً حول الطفولة المبكرة.
- بناء قدرات العاملين في مجال تنمية ورعاية الطفولة المبكرة.
- تقديم خدمات متنوعة ومتكاملة ذات جودة عالية خاصة بالطفولة المبكرة.
- رفع الوعي المجتمعي بفئاته المختلفة حول أهمية تنمية ورعاية الطفولة المبكرة.
- تعزيز وتفعيل الشراكة بين مختلف المؤسسات لتحقيق أهداف استراتيجية الطفولة المبكرة.
- توفير موارد مالية ضمن موازنات الوزارات والمؤسسات المختلفة لتنفيذ برامج وأنشطة الاستراتيجية.
- المتابعة والتقييم لأنشطة الاستراتيجية.

الإستراتيجيةالوطنية لتطوير التعليم الفني والتدريب المهني:

تتطلع الإستراتيجية الوطنية للتعليم الفني والتدريب المهني إلى تحقيق توازن بين كل من التعليم الثانوي والجامعي من جهة والتعليم الفني والتدريب المهني من جهة أخرى، والارتقاء ببرامج ومناهج التعليم الفني والتدريب المهني وتحسين فاعليتها ورفع كفاءتها.

وتتوخى هذه الإستراتيجية تحقيق الأهداف الآتية:

- تحقيق توازن نسبي بين التعليم الثانوي العام من جهة والتعليم الفني والتدريب المهني من جهة أخرى من خلال رفع الطاقة الاستيعابية للتعليم الفني والتدريب المهني إلى 7% من مجموع الملتحقين بالتعليم الثانوي في عام 2010م.
- التوسع الأفقي والرأسي في التعليم الفني والتدريب المهني، وزيادة عدد المراكز والمعاهد وكليات المجتمع إلى 145 مؤسسة في عام 2010م.

ولتحقيق الأهداف سالفة الذكر تم تنفيذ السياسات الآتية:

- تعزيز القدرات المؤسسية والتنظيمية لقطاع التعليم الفني والتدريب المهني، وإعادة هيكلته ليستجيب للاحتياجات التدريبية لقطاع الأعمال والمجتمع.
- التوسع في إنشاء المعاهد المهنية والفنية، وكليات المجتمع، وإعادة تأهيل القائم منها.
- تشجيع القطاع الخاص للإسهام في إنشاء وتجهيز المعاهد النوعية.
- توسيع الشراكة بين قطاعي التدريب والعمل والإنتاج للمواءمة بين فرص التدريب ومتطلبات التشغيل.
- التطوير المستمر لمناهج التعليم الفني والتدريب المهني لمواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية، وتنويع الخبرة التقنية مع الكفايات الأساسية والمهارات العامة، وفتح مساقات تتناسب مع احتياجات سوق العمل بما في ذلك أنظمة تكنولوجيا المعلومات، مع ضرورة توفير قطع الغيار والمواد الاستهلاكية المستخدمة في التدريب.
- إنشاء معاهد نوعية وتخصصات تناسب المرأة، وتشجع التحاق الفتيات بالتعليم الفني والتدريب المهني.
- إنشاء معاهد تدريب مهنية تخصصية لإكساب سكان الريف مهارات تمكنهم من الانخراط في سوق العمل.
- إعداد برامج موجهة للعاطلين وبرامج تدريبية تحويلية لامتصاص فائض القوى العاملة، مع معالجة النقص في بعض المهن وخاصة صيانة المعدات وتجهيزات الورش.
- تفعيل دور صندوق التدريب المهني والتقني، وتنويع مصادر تمويل التعليم الفني والتدريب المهني، وتعزيز اتجاه مشاركة المستفيدين في التكاليف.
- تسهيل حصول خريجي التعليم الفني والتدريب المهني على قروض ميسرة لإقامة مشروعات صغيرة.

الإستراتيجية الوطنية للتعليم العالي:

تستهدف الإستراتيجية الوطنية للتعليم العالي (2006) "إيجاد نظام للتعليم العالي يتسم بالجودة والمشاركة الواسعة، والمسارات المتعددة رأسياً وأفقياً، وبما يكفل التنوع، ويتميز بالفعالية والكفاءة ويقدم البرامج النوعية، ويحقق الجودة في التعليم والتعلم والبحث، وخدمة المجتمع ويحسن من نوعية الحياة.

وتطمح ذات الإستراتيجية إلى توسيع دائرة قبول الطلاب في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي من الفئة العمرية (19-23) إلى معدل 35% بحلول عام 2025م.

إطار النتائج متوسط المدى: (الأول للأعوام 2006 – 2010، والثاني للأعوام 2013- 2015):

تم إعداد إطار النتائج متوسط المدى الأول والثاني، ليشمل الأهداف والبرامج المحققة لأهداف جميع الإستراتيجيات التي تقع على وزارة التربية والتعليم مسؤولية تنفيذها، بما يضمن التنسيق والتكامل بين مختلف برامج وأهداف الإستراتيجيات الأربع وهي:

- الإستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الأساسي (2003- 2015).
- الإستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الثانوي (2007- 2015).
- الإستراتيجية الوطنية لتطوير الطفولة المبكرة (2010- 2015).
- الإستراتيجية الوطنية لمحو الأمية وتعليم الكبار (1998- 2020).

وتقوم فلسفة إطار النتائج متوسط المدى على التخطيط والتنفيذ وفقاً للنتائج. حيث تم تحديد النتائج والمخرجات التي تسهم في تحقيق أهداف إستراتيجيات التعليم العام ومحو الأمية في إطار محاور خمسة هي:

- الإلتحاق والمساواة في توفير الخدمة التعليمية،
- تحسين جودة و نوعية التعليم،
- بناء قدرة النظام التعليمي بما يمكنه من توفير الخدمة التعليمية بكفاية،
- النتائج ذات الصلة بالطفولة المبكرة.
- النتائج محو الأمية وتعليم الكبار.

ولتنفيذ النتائج السابقة تم وضع عشرة برامج، ثمانية برامج لتحقيق النتائج المستهدفة في مرحلتي التعليم الأساسي والثانوي، (منها 4 برامج لتحقيق نتائج تحسين جودة و نوعية التعليم، و2 برامج لتحقيق نتائج الإلتحاق والمساواة في توفير الخدمة التعليمية، و برنامجان لتحقيق نتائج بناء قدرة النظام التعليمي)، وخصص البرنامج التاسع لتحقيق نتائج الطفولة المبكرة، والبرنامج العاشر لتحقيق نتائج محو الأمية وتعليم الكبار.

كما تم وضع مصفوفة لتحقيق النتائج المحددة في كل برنامج من البرامج العشرة لكل سنة من سنوات الإطار. هذه المصفوفة تحدد النتائج المستهدفة ومؤشرات التحقق والأنشطة الرئيسية المقترحة لتحقيق كل نتيجة من النتائج، مع مراعاة التداخل والتشابك والارتباط بين النشاطات في كل برنامج أو الارتباط والتداخل بين برامج الإطار العشرة. وتقترح مصفوفة النتائج السنوية عدداً من الأولويات لتكون الإطار التنفيذي لتنفيذ البرامج، وجميع البرامج مترابطة. وفي الحقيقة: فإن نتائج الإطار متوسط المدى لا يمكن تحقيقها دون تنسيق وترابط بين جميع البرامج. ومن المهم أن توضع هذه البرامج في إطار أولويات وتتابع، لتحقيق أهداف الإستراتيجية بكفاءة، كما أنه من الأهمية بمكان أن تبرز مراحل التنفيذ لكل برنامج، لمعرفة في أي قطاع يمكن أن ينفذ بشكل أفضل لتحقيق النتائج. كما تمثل النتائج المحددة في كل برنامج من برامج الإطار العشرة الأساس والمرجعية لمختلف أطر التنفيذ والمتابعة والتقييم.

ومثلت مصفوفة إطار النتائج أساساً لتطوير الخطط السنوية التفصيلية للوزارة، كما مثلت أساساً لتوافق وتناغم جميع شركاء التنمية مع أولويات وخطط وزارة التربية والتعليم من خلال وضع تصوراتهم للأهداف والبرامج والميزانية المستقبلية التي سيتم تقديمها لتحقيق النتائج المتفق عليها في إطار النتائج متوسط المدى. وتم مناقشة وتحديث هذه نتائج الإطار، والإستراتيجيات، والسياسات كلما اقتضت الضرورة من خلال المراجعة السنوية المشتركة التي تعقد كل عام إبتداءً من عام 2005.

ثالثاً: إستجابة اليمن لسياسات وإستراتيجيات تطبيق إطار عمل داكار:

حددت الفقرة الثامنة من إطار عمل داكار على اثنتي عشرة إستراتيجية في سبيل تحقيق أهداف التعليم للجميع والتزام جميع الحكومات والمنظمات والوكالات و الجماعات والرابطات الممثلة في المنتدى العالمي للتربية بالعمل على تنفيذها. وفيما يلي سوف نستعرض كل إستراتيجية من إستراتيجيات إطار عمل داكار، زكيف عملت اليمن على تنفيذ هذه الإستراتيجية:

م	إستراتيجيات تطبيق إطار عمل داكار	السياسات والبرامج الحكومية الملبية لهذه الإستراتيجيات
1	تعبئة الالتزام السياسي الوطني والدولي القوي لصالح التعليم للجميع. ووضع خطط عمل وطنية وزيادة الاستثمار بصورة ملموسة في التعليم الأساسي.	1. إعتماد الإستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الأساسي من قبل مجلس الوزراء في مايو من عام 2003، وإعتبارها أحد البرامج المهمة. 2. توقيع إتفاقية الشراكة بين الحكومة اليمنية وشركاء التنمية الداعمين للتعليم، وتهدف الاتفاقية إلى تنسيق جهود الحكومة والمانحين لتحقيق أهداف الإستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الأساسي (BEDS)، بما يحقق تناغم الأنشطة المختلفة وتنظيمها بشكل يؤدى إلى الاستغلال الفعال لجميع الموارد المالية والبشرية. ولتحقيق هذا التنسيق حددت الاتفاقية واجبات ومهام كل من الوزارة والمانحين والمهام المشتركة بينهما في تنفيذ الإستراتيجية. 3. تقدم مقترح اليمن للإستفادة من دعم برنامج المسار السريع لدعم إستراتيجية التعليم الأساسي، وتم قبول اليمن في مشروع المسار السريع في اجتماع باريس 2003م. وحصلت اليمن على اربعين مليون دولار لدعم تنفيذ

م	إستراتيجيات تطبيق إطار عمل داكار	السياسات والبرامج الحكومية الملبية لهذه الإستراتيجيات
		إستراتيجية التعليم الأساسي خلال الفترة من 2003-2010، وفي عام 2013 حصلت اليمن على 82.6 مليون دولار من الشراكة العالمية للتعليم (المسار السريع سابقاً). 4. تشكيل اللجنة الوطنية لتعليم للجميع.
2	تعزيز سياسات التعليم للجميع ضمن إطار قطاع تعليمي مستديم ومتكامل حقا. ويرتبط بشكل واضح بالاستراتيجية الخاصة بالقضاء على الفقر وتحقيق التنمية.	في اليمن توجد ثلاث وزارات التعليم هي وزارة التربية والتعليم، وتشرف على التعليم المبكر، والأساسي، والثانوي، ومحو الأمية وتعليم الكبار، ووزارة التعليم الفني والمهني تشرف على التعليم الفني ولامهني بعد المرحلة الأساسية والثانوية، ووزارة التعليم العالي التي تشرف على التعليم الجامعي والعالي. وتضع الوزارت خططها في ضؤ الإستراتيجيات التي وضعتها وفي ضؤ الخطط الخمسية للدولة الهادفة إلى القضاء على الفقر وتحقيق التنيمة والتي يتم وضعها ومراقبة مؤشرات تنفيذها من قبل وزارة التخطيط والتنمية.
3	تأمين التزام المجتمع المدني ومشاركته في صياغة إستراتيجيات تطوير التعليم وفي تنفيذها و متابعتها.	1. شاركت منظمات المجتمع المدني في وضع إستراتيجيات التعليم المختلفة، كما تشارك في عمليات التنفيذ حيث يتم تنفيذ عدد من البرامج في مناطق محددة من قبل منظمات المجتمع المدني. 2. وتشارك منظمات المجتمع المدني بفعالية في المراجعة السنوية المشركة التي يتم من خلالها متابعة مدى التقدم المحرز لتحقيق أهداف التعليم للجميع، وفي نفس الوقت تضع السياسات والتوصيات المساعدة على تسريع تحقيق هذه الأهداف. 3. كما تشارك منظمات المجتمع المدني في اللقاءات الشهرية التي تعقد بين وزارة التربية والتعليم وشركاء التنمية لمناقشة مختلف القضايا التربوية وبحث عملية التوافق والتناغم مع خطط وأولويات وزراة التربية والتعليم.
4	تطوير نظم لتسيير وإدارة التعليم من شأنها أن تلبي الاحتياجات و تؤمن مشاركة الجميع وتكون قابلة للتقييم.	1. تم تشكيل الإدارة العامة لمشاركة المجتمع لضماتن تحفيز وتطوير مشاركة المجتمعات المحلية في التطوير والتنفيذ والمتابعة والتقييم على المستويات المحلية. 2. تشكيل الإدارة العامة للتنسيق والترجمة والهدف منها تنسيق الدعم المقدم من شركاء التنمية ومنظمات المجتمع المدني بما يحقق التناغم والتوافق مع أولويات الحكومة والخطط القصيرة والمتوسطة المدى، وتنظيم تدخلات المشاريع الداعمة بما يحول دون الإزدواجية، وبما يحقق العدالة في توفير فرص تعليم جيدة في مختلف مناطق الجمهورية. 3. تم تشكيل لجان للتنسيق مع الوزرات الأخرى ذات الصلة بالتعليم مثل وزرات الخدمة المدنية، والمالية والإدارة المحلية لتسهيل تنفيذ الأنشطة والبرامج الهادفة لتحقيق أهداف التعليم للجميع. 4. تشكيل مجالس الآباء والأمهات والمجالس المدرسية التي تساعد في إدارة العملية التعليمية على مستوى المدارس.
5	تلبية احتياجات النظم التعليمية المتضررة من النزاعات والكوارث الطبيعية وتقلبات الطقس،وإدارة البرامج التعليمية بطرائق تكفل تعزيز التفاهم والسلام و التسامح، وتساعد على درء العنف والنزاعات.	تم تشكيل لجنة الطورئ برئاسة وكيل قطاع المشاريع وعضوية عدد من المانحين ومنظمات المجتمع المدني وتهدف هذه اللجنة لتوفير التعليم بجودة مقبولة للطلبة إناثاً وذكوراً في مناطق النزاع، و وفي مخيمات النازحين، كما تعمل على إعادة تأهيل المباني المدرسية المتأثرة بالنزاعات والصراعات وتوفير التجهيزات المطلوبة لتصبح قادرة مرة أخرى على تقديم الخدمة

م	إستراتيجيات تطبيق إطار عمل داكار	السياسات والبرامج الحكومية الملبية لهذه الإستراتيجيات
		التعليمية.
6	تنفيذ إستراتيجيات متكاملة لتحقيق المساواة بين الجنسين ي ميدان التعليم، تنطوي على الإقرار بضرورة تغيير المواقف و القيم والممارسات.	يشمل إطار النتائج متوسط المدى 2013-2015 برامج متكاملة تتمثل في ثلاثة برامج تهتم بجانبي العرض والطلب في التعليم بما يحقق ردم فجوة النوع الاجتماعي في التعليم بما يحقق العدالة والإنصاف، وذلك من خلال تحفيز ورفع الطلب الاجتماعي على التعليم وخصوصاً تعليم الفتيات، عن طريق توفير عدد من الحوافز وحملات التوعية وتعزيز المشاركة المجتمعية بما يشجع الأسر على إرسال بناتهم للمدارس والبقاء فيها حتى استكمال المرحلة التعليمية. وتوفير الغرف الدراسية القريبة من سكن الأطفال، وتحسين البيئة المدرسية لتكون مرحبة وأمنة لتعليم الأطفال والفتيات على وجه الخصوص. وتنفيذ برامج تعليمية تساعد في تقليص معدلات التسرب، وإعادة المتسربين، وتوفير فرص تعليم تتناسب مع حاجات ومتطلبات ذوي الاحتياجات الخاصة ودمجهم في مدارس التعليم العام.
7	التنفيذ العاجل لبرامج ومبادرات تعليمية لمكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرى/ الإيدز.	
8	إيجاد بيئات تعليمية سليمة وصحية واستيعابية تتوافر لها الموارد بصورة منصفة، بما يؤدي إلى الامتياز في التعليم وإلى تحديد واضح لمستويات التحصيل المنشود للجميع.	هناك برنامجين يساعدين على تحسين البيئة المدرسة وهما: • برنامج توفير البنية التحتية وتطوير البيئة المدرسية: ويهدف هذا البرنامج إلى توفير الغرف الدراسية وغير الدراسية، والأثاث والتجهيزات المطلوبة لاستيعاب الطلبة الملتحقين في التعليم الأساسي والثانوي، وكذلك تنفيذ عدد من السياسات، منها: تنسيق جهود عملية اختيار مواقع المدارس والبناء المدرسي بين جميع الشركاء، إضافة إلى تطوير قدرات المدارس في جوانب الصيانة والترميم، وتوفير متطلبات وحاجات الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة، والطلبة في مخيمات النازحين في إطار المباني المدرسية، أو الأثاث والتجهيزات. • البرنامج التطوير القائم على المدرسة ومشاركة المجتمع: ويهدف هذا البرنامج إلى تحسين وتطوير دور المدرسة والمجتمع المحلي في جوانب التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم للعملية التعليمية، عن طريق توفير التجهيزات والأثاث والمعامل التي تمثل أساس لتقديم الخدمة التعليمية، ودعم الإدارة المدرسية على مستوى المدارس بميزانية تشغيلية مناسبة وتدريب الإدارة المدرسية، ومجالس الآباء والأمهات في جوانب التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم لتحسين الإلتحاق والنوعية. (مزيد من التفاصيل عن هذا البرنامج في الفصل الرابع من هذا التقرير). • إضافة إلى ثلاثة برامج تستهدف تحسين وتجويد نوعية التعليم العام عن طريق جعل الطالب محور العملية التعليمية، وتطوير مختلف مكونات العملية التعليمية وفقاً لمعايير أونتاجات التعلم من الطلبة. بدءاً بتطوير وثائق مناهج التعليم الأساسي والثانوي وتحديد المعايير والنتاجات المطلوب من الطلبة اكتسابها على مستوى الصف والمادة الدراسية، وتطوير الكتب الدراسية وأدلة المعلمين وفقاً لمعايير ونتاجات التعلم، وبما يواكب التطور العلمي ومهارات الحياة المطلوبة للعيش في القرن الحادي

م	إستراتيجيات تطبيق إطار عمل داكار	السياسات والبرامج الحكومية الملبية لهذه الإستراتيجيات
		والعشرين، وإعادة النظر بمنهجية تدريب المعلمين بما يسهم في رفع مستوى كفاءاتهم وتغيير أساليب وطرائق التدريس التقليدية، ليصبح المعلم موجهاً ومرشداً للطلبة لاكتساب نتاجات التعلم المطلوبة منهم. إضافة إلى تطوير أداء الإدارة المدرسية والتوجيه التربوي لدعم تحقيق نتاجات التعلم، وإعطاء دور أكبر للمدارس المطورة في عمليات التخطيط والتنفيذ لتحسين مستويات أداء الطلبة، واعتماد نظام الجودة والاعتماد المدرسي باعتباره سياسة الوزارة الرئيسة لتحسين وتحقيق الجودة في التعليم.
9	تحسين أوضاع المعلمين ورفع معنوياتهم وتعزيز قدراتهم المهنية.	1. يتم تحقيق ذلك من خلال البرنامج الثالث في إطار النتائج متوسط المدى حيث يسعى هذا البرنامج إلى تطوير أداء المعلمين والإدارة المدرسية والتوجيه: ويهدف هذا البرنامج إلى تطوير أداء المعلمين والإدارة المدرسية والتوجيه بما يسهم في تحقيق مستويات الأداء المطلوبة من الطلبة، وذلك عن طريق اتباع عدد من الإستراتيجيات القائمة على تدريب المعلمين وفقاً لمعايير التعلم المحددة للمعلمين التي تمكنهم من دعم تحقيق الطلبة لمستويات الأداء المطلوبة منهم، وتحسين طرائق وآليات التدريس المتبعة من قبل المعلمين، إضافة إلى تدريب الإدارة المدرسية والموجهين بما يجعلهم قادرين على توفير الدعم المستمر للمعلمين، وتحسين أدائهم ليصبحوا قادرين على تحقيق مستويات التعلم المطلوبة من الطلبة. إضافة إلى بناء قدرات المعلمين في الصفوف المجمعة.
10	تسخير التكنلوجيا الجديدة للمعلومات والاتصال للمساعدة على تحقيق أهداف التعليم للجميع.	1. خصصت الجمهورية اليمنية قناة تلفزيونية للتعليم هي قناة سباء التعليميةوتقوم بتوفير التعليم عن بعد وأيضاً إعداد وبث دروس نموذجية لجميع محتوى المواد الدراسية المقررة خاصة مواد الرياضيات والعلوم واللغة العربية والإنجليزية، بما يسهم في توفير فرص للطلبة في المناطق الريفية للإستفادة من هذه الدروس. كما تقوم القناة التعليمية ببث برامج تدريبية للمعلمين، وتقدم برامج وأنشطة تثقيفية وتوعية ذات صلة بالتعليم 2. وفي إطار المبنى المدرسي تم تحديد الحد الأدنى للمبنى المدرسي المقبول هو إشتماله على قاعات أنشطة، ومعامل حاسوب ومعامل العلوم . 3. يتم التوسع تدريجياً في توفير معامل الحاسوب وربطها بشبكة الإنترنت لكل مدارس الجمهورية اليمنية بحسب ضروف توافر التيار الكهربائي وشبكة النت في مختلف المناطق. 4. تم إنشاء الإدارة العامة لتكنولوجيا المعلومات في وزارة التربية والتعليم والتي تستهدف: توفير معامل الحاسوب، والبرامج التعليمية، ووسائل التعليم والتعلم الإليكترونية لجميع مدارس الجمهورية اليمنية.
11	المتابعة المنتظمة لما يحرز من تقدم في تحقيق الأهداف، وفي تنفيذ الإستراتيجيات في مجال التعليم للجميع وللإستراتيجيات على الصعيد	بناءً على آليات المتابعة القائمة والمستمرة وفق قواعد إطار عمل نظام المتابعة والتقويم، فإن عمليات التقويم يجب أن تحدث وفق خمسة مستويات موضحة في الجدول التالي:

م	إستراتيجيات تطبيق إطار عمل داكار	السياسات والبرامج الحكومية الملبية لهذه الإستراتيجيات				
	المحلي والإقليمي و الدولي.	مستوى المتابعة والتقويم	أداة المتابعة والتقويم	المستوى	دورة التقويم	المشاركون
		تقويم تقدّم التنفيذ المستمر	خطة تشغيل (برامج ونشاطات إجرائية)	مديرو عموم	شهرية وربعية	المديرون العامون، طاقم المديرية.
		المراجعة السنوية	إطار تفصيلي لمؤشرات الأداء	وزارة التربية والتعليم	سنوية	وزارة التربية والتعليم على مختلف المستويات، شركاء التنمية الداعمون، الوزارات ذات العلاقة، ممثلون عن الطلاب وأولياء الأمور ، منظمات المجتمع المدني
		المراجعة النصفية لإطار النتائج متوسط المدى والخطة الخمسية الرابعة.	إطار تفصيلي لمؤشرات الأداء	وزارة التربية والتعليم	نصف الفترة أي نهاية 2013 باعتبار أن بداية التنفيذ عام 2013	وزارة التربية والتعليم على مختلف المستويات، شركاء التنمية الداعمون، الوزارات ذات العلاقة، ممثلون عن الطلاب وأولياء الأمور ، منظمات المجتمع المدني
		المراجعة في نهاية	إطار تفصيلي	وزارة التربية	نهاية الفترة	وزارة التربية

م	إستراتيجيات تطبيق إطار عمل داكار	السياسات والبرامج الحكومية الملبية لهذه الإستراتيجيات			
		فترة تنفيذ إطار النتائج والخطة الخمسية الرابعة	لمؤشرات الأداء	والتعليم	أي نهاية 2015	والتعليم على مختلف المستويات، شركاء التنمية الداعمون، الوزارات ذات العلاقة، ممثلون عن الطلاب وأولياء الأمور، منظمات المجتمع المدني.
12	الاعتماد على الآليات القائمة لتعجيل التقدم نحو تحقيق التعليم للجميع.	يتم التخطيط والتنفيذ لتحقيق أهداف التعليم للجميع من خلال وزرات التعليم الثلاث، ولم يتم غنشاء اي اطر جديدة غلا الأطر ذات الصلة بالتنسيق والأطر الداعمة لتوسيع المشاركة المجتمعية ومشاركة منظمات المجتمع المدني.				

البرامج والانشطة التي نفذتها اللجنة الوطنية للمرأة في مجال التعليم:

قطعت الجمهورية اليمنية خلال الثمان عشر سنة الماضية، بدءً من العام 1995 وحتى عام 2013م، شوطاً لا يستهان به في سبيل تحقيق المزيد من النجاحات التنموية في مختلف الجوانب، سيما جوانبها الإنسانية، وعلى وجه الخصوص تنمية المرأة، بهدف تمكينها وتعزيز مساواتها مع شريكها الرجل في مختلف المجالات والمستويات. ومن أهم الإنجازات في هذا الجانب:

- اعداد واقرار الاستراتيجية الوطنية لتنمية المرأة في عام 2003م التي تحوي في طياتها على محور خاص بالتعليم . وتحديثها لتواكب اهداف التنمية الالفية في عام 2006-2015م .
- المشاركة في اعداد الاستراتيجيات التعليمية الست (استراتيجية التعليم الاساسي ، استراتيجية تعليم الفتاة ، استراتيجية التعليم الثانوي ، استراتيجية التعليم الفني والمهني ، استراتيجية التعليم العالي) .
- إدماج احتياجات النوع الاجتماعي في الخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتخفيف من الفقر 2006-2010م ومن ضمنه محور التعليم .
- مشاركة المرأة في صنع السياسات والخطط العامة:

تمكنت المرأة اليمنية في الآونة الاخيرة من المشاركة في رسم السياسات والخطط العامة للبلد، وتعد هذه المشاركة وعلى مستوى هذا النوع من العمل، من ابرز الانجازات المحققة، نظرا لما أسفرت عنه من نتائج ايجابية ومهمة خلال العامين 2010 و 2011م، في إطار تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ومن أبرز هذه النتائج ما يلي:

- إدماج احتياجات النوع الاجتماعي في 28 وزارة، نتج عنه إضافة مكون خاص بتمكين المرأة، في إطارمسودة الخطة الخمسية الرابعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتخفيف من الفقر 2011-2015م، يحتوي على أربع قضايا هي: التمكين الاقتصادي للمرأة اليمنية، ومناهضة العنف ضد المرأة، وتعزيز المشاركة السياسية للمرأة، ومتابعة التعديلات القانونية المتضمنة تمييزاً ضد المرأة.والذي ينعكس ايجابيا على تعليم الفتاة واعدادها للعمل .
- قامت اللجنة الوطنية للمرأة بمراجعة سياسات وبرامج ومشاريع النوع الاجتماعي، في مسودة الخطة الخمسية الرابعة 2011م-2015م وبرنامجها الاستثماري، وكانت الحصيلة بأن تم استيعاب86% من مجموع سياسات النوع الاجتماعي المرفوعة من الجهات في الخطة الخمسية الرابعة، واستيعاب 48%من مجموع مشاريع النوع الاجتماعي المرفوعة من اللجنة و 11 وزارة أهمها (وزارة الصناعة والتجارة، الزراعة والري، الشؤون القانونية، العدل، الصحة والسكان، المياه والبيئة، الشباب والرياضة، الشؤون الاجتماعية والعمل)، والموافقة على زيادة الكادر النسائي في الوظيفة العامة من 18% إلى 30%، خلال سنوات الخطة الخمسية الرابعة، وقد أظهرت معظم الوزارات هذا التوجه بوضوح في سياساتها، وبنسب متفاوتة، تراوحت بين 5% و 20%.
- السعي الحديث لإصدار تعميم رئيس الوزراء بشان انشاء قواعد بيانات من منظور النوع الاجتماعي في جميع الوزارات والقطاعات الحكومية .
  - إستصدار قرار رئيس الوزراء رقم (107) بشان تخصيص مالا يقل عن 30 % من التوظيف لمعلمات الريف .

أما في مجال الدراسات والتقارير فقد أنجزت اللجنة التالي:

- اجراء دراسات ميدانية لتتبع الإنفاق من منظور النوع الاجتماعي في مجالي الصحة والتعليم .
- اعداد دراسة حول احصاءات النوع الاجتماعي المنشورة وغير المنشورة، ومن ضمنها الإحصاءات التعليمية.
- الدراسات المسحية عن المرأة في التعليم د/ أمة الرزاق حمد والتي قدمت لمنظمة المرأة العربية .
- تنفيذ دراسة حول سياسات التوظيف في القطاع الحكومي ومدى استجابتها لاحتياجات النوع الاجتماعي (النساء - الرجال) حيث اوضحت الدراسة أن نسبة الـ(5%) المستهدف زيادتهن من النساء في الوظائف الحكومية في كل سنة هي (4188)، وباعتبار أن هذه نسبة نمو ثابتة فإن العدد الإجمالي للنساء المستهدف توظيفهن خلال الخمس السنوات هو (20.940) امرأة. وهذا العدد يمثل نسبة (32.6%) من إجمالي العدد المستهدف توظيفه خلال فترة الخطة فإن ما تم تحقيقه من هذا الهدف هو (77%) بنسبة (26%) فقط.
- اعداد دراسة حول العلاقة بين نسبة المعلمات ومعدلات التحاق وتسرب الفتيات في مرحلة التعليم الاساسي . والتي اثبتت ان عدم توفر المعلمة يمثل نسبة 33% من جملة الاسباب التي تعيق التحاق الفتيات.
- دراسة تحليلية لموازنة عام2006م بالتركيز على قطاع التعليم الأساسي من منظور النوع الاجتماعي.
- دراسة تتبع الإنفاق على تعليم البنات في أربع محافظات.
- دراسة مسحية على الجهات العاملة في موازنات النوع الاجتماعي.

- تنفيذ حملات توعية لتوعية بأهمية تعليم الفتاة.
- عقد دورات تأهيلية وتدريبية في مفهوم النوع الاجتماعي و التحليل و التخطيط والمراقبة والتقييم من منظور النوع الاجتماعي تستهدف الكوادر العاملة في الوزارات الحكومية ومنها وزارات التعليم الثلاث النزول الميداني للجهات التعليمية لمعرفة الوضع الاداري للتعليم .
- المشاركة في المؤتمرات وورش العمل والدورات التدريبية مع الجهات ذات العلاقة .
- ربط علاقة جيدة بالجهات ذات العلاقة .

وقد ساعد على تحقيق الإنجازات السابقة، صدور قرار مجلس الوزراء رقم (107) لعام 2010م، الذي نص على ضرورة إشراك مديرات إدارات المرأة في الوزارات والمصالح الحكومية، ورئيسات فروع اللجنة الوطنية للمرأة في المحافظات، في اعداد الخطط والموازنات الخاصة بمؤسساتهن، وتضمين مكون النوع الاجتماعي في إطار الخطط والبرامج والمشاريع لتلك المؤسسات، والتفاعل الجاد لإدارات المرأة في هذا الجانب.

الفصل الثاني:

الوضع التعليمي لمختلف فئات التعليم للجميع في عام 2001/2000

الفصل الثاني:

الوضع التعليمي لمختلف فئات التعليم للجميع في عام 2001/2000

أولاً: حالة التعليم المبكر عام 2001/2000:

عند تحديد مراحل التعليم النظامي، بدأ القانون العام للتربية والتعليم رقم (45) لسنة 92م المراحل الدراسية بمرحلة التعليم "ما قبل الأساسي" (مادة: 16) كما عرف القانون هذه المرحلة بأنها الحضانة عمر حت عمر سنتين ورياض الأطفال من عمر 3–6 سنوات، كما حدد أن يظل الأطفال فيها من سن الثالثة حتى سن السادسة. وتهدف رياض الأطفال، وفقاً للقانون، إلى "تعويد الطفل على حب العلم، وتهيئته للمراحل التالية من التعليم، وغرس القيم السامية والعادات الحسنة والإيجابية وتربيته ليكون سليماً من الناحية الصحية، واجتماعياً ومحباً للتعاون مع الأطفال الآخرين" (مادة: 17). وقد أنشأت إدارة عامة مختصة للعناية والإشراف بهذه المرحلة من التعليم ضمن هيكل وزارة التربية والتعليم.

تطور الإلتحاق في التعليم المبكر.

وصل عدد الأطفال الملتحقين برياض الأطفال إلى (13580) طفلاً وطفلة عام 2001/2000م بعد أن كان هذا الإلتحاق (9.847) طفلاً عام 91/90م .

وبطبيعة الحال، فإن مستوى الإلتحاق بمرحلة التعليم المبكر يعتبر متدنياً مقارنة بعدد الأطفال في سن هذه المرحلة فلا يمثل إلا نسبة ضئيلة جداً (0.58%). والطلب الاجتماعي على خدمات مؤسسات التعليم المبكر ما يزال محدوداً ربما للأسباب الآتية:

1. انخفاض نسبة مشاركة المرأة في العمل خارج البيت خاصة في المناطق الحضرية حيثما يمكن أن تكون هناك حاجة لخدمات مثل هذه المؤسسات.
2. عدم قدرة كثير من الأسر، حتى تلك التي تعمل المرأة فيها خارج البيت، على تحمل نفقات إلحاق الأطفال بمؤسسات هذه المرحلة التي تفرض مثل تلك النفقات، وإن تفاوتت بين المؤسسات الحكومية والأهلية/الخاصة.
3. الأسرة اليمنية لا تزال تتصف بالتعاون والتضامن، فحتى المرأة التي تعمل خارج البيت يمكنها الاطمئنان على أطفالها لدى أقارب أو حتى الجيران بدلاً من إرسالهم إلى رياض الأطفال.
4. عدم إدراك الأسر اليمنية لأهمية ودور رياض الأطفال في حياة الطفل وتربيته وفي تحصيله في المراحل التعليمية اللاحقة.

سمات تطور التعليم المبكر:

يمكن إيجاز سمات تطور التعليم المبكر بالآتي:

1. التذبذب في نمو المؤسسات والإلتحاق بين سنة وأخرى خلال الفترة، وهذا ربما يعود إلى ضعف المتابعة والإشراف على هذه المؤسسات ومحدودية الإمكانات المتوفرة لتشغيلها. فليس بنادر أن تعمل مؤسسة لعام دراسي واحد، ثم يتم توقفها للعام الذي يليه سواء منها المؤسسات الحكومية أو الخاصة. فالتقرير العام لنتائج المسح التربوي الشامل

2001/2000م، على سبيل المثال ، يورد بأن إجمالي رياض الأطفال في ذات العام هو (174) منها 11 روضة مغلقة، أي أن الرياض المغلقة تمثل نسبة 6% من مجموع رياض الأطفال.

2. تركز رياض الأطفال في المناطق الحضرية، وهذه سمة متوقعة وطبيعية لتوفر الطلب على خدمات هذه المؤسسات في الحضر، ومع ذلك تشير نتائج المسح التربوي الشامل أن هناك (4) مؤسسات ريفية من إجمالي المؤسسات العاملة في 2001/2000م، أي بنسبة (2 %).
3. تنامي الاستثمار الخاص في تأسيس وافتتاح مؤسسات لهذه المرحلة خاصة في المناطق الحضرية. فبعد ما كان عدد رياض الأطفال الأهلية (12) روضة عام 91/90م أصبح هذا العدد(131) روضة عام 2001/2000م، ومع ذلك لابد من النظر إلى هذه السمة بحذر، وأن لا يكون ذلك على حساب زيادة الاستثمار الحكومي في تأسيس مؤسسات حكومية لسببين رئيسيين:
   - أن الأسر التي تلحق أطفالها بالرياض الحكومية، قليلة التكاليف مقارنة بالرياض الأهلية، سوف لا تتمكن بالتأكيد من تعويض أطفالها بإلحاقهم بالرياض الخاصة.
   - أن الرياض الخاصة غير مضمونة الاستمرار، لأن الاستمرار من عدمه خاضع لقدر المردود من هذا الاستمرار، وإلا فالأجدى التخلي عنه، فأحد التقارير في معرض سرده للاختناقات التي تواجهها رياض الأطفال أكد على "عدم وجود ضوابط لفتح أو إغلاق رياض الأطفال".

ثانياً: حالة التعليم الأساسي والثانوي خلال الفترة 2001/2000:

تضع اليمن التعليم في مقدمة أولوياتها. يتكون التعليم الأساسي من (الصفوف 1- 9) ومنبثق من الدستور الوطني وقانون التعليم .

مواد قانون التعليم العام تشير إلى أن التعليم حق أساسي لكل المواطنين . ويؤكد القانون مسئولية الدولة في توفير التعليم الأساسي ذو النوعية الجيدة لكل أطفال اليمن للفئة العمرية من(6 إلى 14) سنة . ويتضح هذا من نصوص المواد: 6،7، 8،9،10،14 من قانون التعليم العام:

المادة(6) علاوة على أنة استثمار تطوير الإنسان ، فإن التعليم الأساسي من حقوق الإنسان الأساسية تكفله الدولة وتوفره لجميع المواطنين.

المادة (7) تبني الدولة المدارس الكافية في كل أنحاء الجمهورية والملبية لظروف التعليم في كل مرحلة دراسية . تعتبر المدرسة كافية للغرض عندما تستوعب كل الطلاب وتزود وتجهز بالمكتبات وكل المدخلات التعليمية الأخرى .

المادة (8) يعتبر التعليم مجاني في جميع مراحله وتكفله الدولة . وتحقق الدولة هذا المبدأ تدريجيا طبقا لخطه يصادق عليها مجلس الوزراء .

المادة(9) تعمل الدولة على تحقيق العدالة الاجتماعية والفرص المتساوية في التعليم أخذه في الاعتبار الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي قد تمنع بعض الأسر من إرسال أبنائهم للمدارس.

المادة(10) تهتم الدولة بالعناية الصحية في جميع مراحل التعليم المختلفة.

المادة(14) السياسة التعليمية مبنية على أسس علمية في التخطيط، صياغة المناهج، التقييم والمتابعة. تربط السياسة التعليمية بين المعرفة النظرية والمهارات الفنية في تعليم ما قبل التخصص وتعمل على تحقيق التوازن في نظام التعليم والعدالة في توزيع خدمات وإمكانيات التعليم بين المحافظات والمديريات وكذا تحقيق اللامركزية في إدارة التعليم.

-معدل القبول الظاهري والصافي في التعليم الأساسي:

يتمثل معدل القبول الظاهري ونسبة الطلاب الجد في الصف الأول الأساسي مقارنة بالسكان في الفئة العمرية الموازية لسن القبول الرسمية في الصف الأول وهي في اليمن 6 سنوات.وتصل نسبة القبول الظاهرية إجمالا 75.5%من السكان في الفئة العمرية ست سنوات وترتفع هذه النسبة بين الذكور لتصل إلى 84.1% بينما تنخفض بين الفتيات إلى 66.5% بفارق 17.6نقطة.

ولكن إذا احتسبنا معدل القبول الصافي للتلاميذ في سن ست سنوات مقارنة بالسكان في نفس العام نجد أن المعدل ينخفض بشكل كبير فبينما نجد إن معدل القبول الصافي في الصف الأول الأساسي 43.6%من السكان في الفئة العمرية ست سنوات هذه النسبة ترتفع قليلا بين الذكور إلى 48.2%من السكان في عمر الست سنوات وتنخفض بين الإناث إلى 39.1%من السكان الإناث في عمر الست سنوات.

ولعل أهم الأسباب الكامنة وراء انخفاض معدل القبول الصافي هو عدم توفير الخدمة التعليمية ((المدرسية)) بالقرب من سكن التلاميذ خاصة المناطق الريفية مما تجعل الأسرة تؤجل إرسال أولادها إلى المدرسة سنة أو سنتين حتى يصبحو قادرين على السير للمدرسة خاصة بالنسبة للإناث.

وذلك يساهم في زيادة نسبة تسرب في التعليم الأساسي خاصة بين الإناث. فعندما تسجل الفتاة في الصف الأول في سن متأخر فإنها ما أن تصل الصف الرابع أو الخامس وقد اصبح عمرها 13 او14 سنة وتصبح الأسرة غير راغبة في استمرار بناتهم في المدرسة، خاصة في المدارس المختلطة، حيث تقوم الأسر بسحب بناتها من المدرس قبل استكمال مرحلة التعليم الأساسي.

ولحل هذه المشكلة فإنه لابد من التفكير بوسائل وطرق تساعد في إيصال الخدمة التعليمية إلى اقرب نقطة من سكن التلاميذ ليصبحو قادرين على التسجيل في الصف الأول في السن الرسمية.

ولكن الانتشار السكاني يحول دون تحقيق ذالك خاصة إذا علمنا أن سكان اليمن يتوزعون في أكثر من 37516 قرية أو تجمع سكاني مما يوحي بالحجم الهائل والجهود الضخمة و الإمكانيات الكبيرة التي يتطلبها إيصال الخدمة التعليمية إلى جميع هذه المستوطنات البشرية.

ويمكن إتباع نضام المدارس الأساسية وفصول تابعة لها تتوزع على التجمعات السكانية ليصبح الأطفال الصغار قادرين على الإلتحاق في السن الرسمي شريطة أن تكون هذه الفصول تابعة إداريا وفنيا للمدرسة الأم وفق نظام لا يسمح بنمو هذه الفصول لتصبح مدارس مستقلة إلا وفق معايير محددة.

1. معدلات الإلتحاق الصافية:

وبالرغم من ارتفاع أعداد التلاميذ بشكل كبير إلا أن نسبة كبيرة من السكان من الفئة العمرية الموازية للتعليم الأساسي (6-14 سنة) لا زالوا غير ملتحقين بالمدارس، حيث أن نسبة الإلتحاق الصافية للفئة العمرية الموازية للتعليم الأساسي بحسب إحصاءات وزارة التربية والتعليم للعام الدراسي 2001/2000م حوالي (62.2%)، ينخفض معدل الإلتحاق الصافي بين الإناث إلى 45.7% بينما معدل الإلتحاق الصافي لدى الذكور 76.6%. أي أن فجوة النوع الإجتماعي (0.71).

جدول رقم (1)أعداد السكان في الفئة العمرية 6-14 سنة وأعداد التلاميذ في الفئة العمرية الموازية، ومعدل الإلتحاق في العام الدراسي 2001/2000

السكان في الفئة العمرية 6-14			أعداد التلاميذ			معدل الإلتحاق		
أولاد	بنات	مجموع	أولاد	بنات	مجموع	أولاد	بنات	مجموع
2853000	2604000	5457000	218527	1216230	3401508	76.6	46.7	62.2

2. معدلات الإلتحاق بحسب النوع والمناطق الجغرافية:

ولا يكمن التفاوت في الإلتحاق بين الذكور والإناث فقط وإنما تبرز الفوارق أيضاً واضحة في المناطق الحضرية والريفية بمعدل قيد الأطفال في سن 6-14 سنة يبلغ حوالي (80%) في الحضر بينما هو (49%) لنفس الفئة العمرية. والجدول رقم (2) يوضح التفاوت بين أعداد التلاميذ بحسب النوع والمنطقة الحضرية.

جدول رقم (2) التلاميذ الملتحقين بالتعليم الأساسي ونسبتهم من إجمالي التلاميذ بحسب النوع والمنطقة الحضرية

المنطقة الحضرية	التلاميذ الملتحقين			النسبة			نسبة مشاركة الإناث للذكور
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	

حضر	**576,835**	**480,790**	**1,057,625**	**54.5%**	**45.5%**	**100.0%**	**83.3%**
ريف	**1,608,443**	**735,440**	**2,343,883**	**68.6%**	**31.4%**	**100.0%**	**45.7%**
المجموع	**2,185,278**	**1,216,230**	**3,401,508**	**64.2%**	**35.8%**	**100.0%**	**55.7%**

ومن الجدول يتبين التالي:

1. أن نسبة الأولاد في التعليم الأساسي ترتفع إلى (64.2%) من مجموع التلاميذ المقيدين في التعليم الأساسي، بينما تنخفض نسبة الإناث إلى (35.8%)، أي بفارق (28.1) نقطة لصالح الأولاد، وعلى الرغم من أن الفارق بين نسبة الأولاد والبنات يتقلص إلى (9) نقاط في المناطق الحضرية لصالح الأولاد، إلا أن هذا الفارق يرتفع في المناطق الريفية إلى (37.2) نقطة لصالح الأولاد.

وإذا كانت نسبة مشاركة الفتياتإلى الأولاد على مستوى الجمهورية 55.7% أي أنه مقابل كل 100 طالب ذكر يوجد 55.7 طالبة، فإن هذه النسبة ترتفع في المناطق الحضرية لتصبح 83.3%، بينما تنخفض في المناطق الريفية إلى 45.7%.

وهناك العديد من الأسباب التي تقف وراء انخفاض معدلات التحاق الإناث يمكن أن نجد أهمها في التالي:

1. انخفاض أعداد المدارس المخصصة للبنات خاصة في المناطق الريفية وذلك بالقرب من منازلهن مما ييسر عليهن الإلتحاق بالمدارس دون السير مسافات طويلة
2. تدني في أعداد المعلمات خاصة في المناطق الريفية مع وجود ظاهرة تكدس أعداد كبيرة من المعلمات في المناطق الحضرية خاصة المدن الرئيسية الناتج عن انتشار تعليم الفتاة في هذه المناطق في وقت مبكر وعدم رغبة الأسرة في أن تعمل بناتها في مناطق بعيدة عن مواقع سكنهن مما يجعل أعداد كبيرة من الإناث تعمل في المدن الرئيسية بينما الريف يعاني من تدني في إعداد المعلمات أو انعدامهن كليا في المناطق الريفية النائية.
3. بروز بعض الظواهر الاجتماعية والثقافية التي تغطي أفضلية للذكور على حساب الإناث ويجعل تعليم الذكور أكثر أهمية من تعليم الفتاة خاصة في الريف حيث أن الأسر تنظر إلى تعليم الفتاة اقل أهمية من تعليم الذكر لأنها ستعمل كربة بيت وهذا الأمر يتطلب منها اكتساب المهارة من أمها عن طريق المحاكاة والممارسة لا التعليم.
4. الظروف الاقتصادية التي أدت إلى تدني المستوى المعيشي للأسرة اليمنية ونتيجة لارتفاع حجم الأسرة اليمنية وكثرة عدد أطفالها فإن الأسرة تصبح غير قادرة على تحمل نفقات التعليم مما يجعلها مضطرة إلى إرسال جزء من الأطفال إلى المدارس وبقاء أعداد منهم خارج المدرسة وعند ما يتم تحديد من الأطفال الذين يذهبون إلى المدرسة يتم اختيار الذكور بينما تبقى الإناث في المنازل.

ومن الملاحظ أن الأسباب السابقة متداخلة مع بعضها البعض بحيث تعمل ككل متكامل مما يساعد في زيادة تأثيرها، ويؤدي في النهاية إلى إنخفاض في نسبة التحاق الإناث في التعليم، والأمر الذي يعني ضرورة معالجة كل هذه الأسباب مجتمعة لتتمكن من تحقيق الأهداف المحددة مع حلول عام 2015م

2. معدل الإلتحاق الإجمالي والصافي في التعليم الثانوي:

يهدف التعليم الثانوي إلى إتاحة الفرصة للطلاب الذين حصلوا على شهادة المرحلة الأساسية متابعة تنمية معارفهم ومهاراتهم العلمية والأدبية. وتستغرق الدراسة في مرحلة التعليم الثانوي العام بقسميها الأدبي والعلمي ثلاث سنوات. ويستهوي التعليم الثانوي الغالبية من خريجي مرحلة التعليم الأساسي حيث يشكل مجموع الملتحقين بهذا النوع من التعليم أكثر من (98%) من إجمالي الملتحقين في التعليم الثانوي ككل. ولعل وراء الإقبال على التعليم الثانوي "تطلع الشباب إلى التعليم الجامعي، والنظر إلى التعليم الثانوي العام على أنه السبيل المؤدية إلية، نظراً لأن الملتحقين بالتعليم الفني والمهني لا تتاح لهم فرصة الإلتحاق بالتعليم العالي، وبالتالي يشهد هذا التعليم ضغوطاً مستمرة تؤثر على القبول في الجامعات.

وصل عدد المقبولين في الصف الأول الثانوي إلى (184801) طالباً وطالبة في عام 2001/2000م، أما إجمالي الإلتحاق فقد وصل إلى (484573) طالباً وطالبة، وتقدر معدلات الإلتحاق الإجمالية(37.9 %)، مع تفاوت كبير بين الذكور والإناث، حيث بلغت نسبة الإلتحاق الإجمالي بين الذكور إلى (55.5 %) بينما لم تصل عند الإناث إلا إلى (20.3%). فقد وبينما كانت نسبة إلتحاق الإناث (20.3%) في 2001/2000م أي بفارق (4.9) نقطة، في العام2001/2000م بـ وصلت هذه النسبة بين الذكور إلى (55.5 %) بينما لم تصل عند الإناث إلا إلى (20.3%). وقد اتسم تطور التعليم الثانوي العام عام 2001/2000م بعدد من الملامح أهمها:

يتوزع الطلاب على الريف والحضر بتفاوت لصالح الريف (52.2% و 47.8% على التوالي)، إلا أن هناك تفاوت في توزيع الذكور والإناث، فبينما يتوزع الطلاب الملتحقين في الحضر بنسبة (66.1 %) للذكور و (33.9 %) للإناث نجد أن طلاب الريف يتوزعون بنسبة (82.6%) للذكور و(17.4%) للإناث. وتتركز غالبية الإناث الملتحقات بالتعليم الثانوي في الحضر بنسبة حيث تصل نسبة طالبات التعليم الثانوي في الحضر (68.06%) من إجمالي عدد الطالبات في مرحلة التعليم الثاموي والباقي في الريف (31.94%).

3. تتفاوت نسبة الملتحقين في القسم العلمي بين الريف والحضر، ففي الوقت الذي يشكل هؤلاء في الحضر نسبة (57.30%) من إجمالي الملتحقين في القسمين، نجد أن هذه النسبة تشكل نسبة (29.05%) من إجمالي الملتحقين في القسمين في الريف. والغالبية من الملتحقين في القسم العلمي تركزت في الحضر (55.06%) بمقابل (44.93%) في الريف. كما أن التوزيع النسبي للإناث الملتحقات في القسم العلمي كان (62.30%) في الحضر و(37.69%) للريف.

ثالثاً: حالة جودة التعليم الأساسي الثانوي خلال الفترة 2001/2000

أدى الاهتمام بالتوسع الكمي إلى جعل الحكومة تركز على التوسع في نشر التعليم المدرسي مع إيلا الجوانب النوعية اهتماما أقل، الأمر الذي أدى في النهاية إلى تدني مستوى التعليم المقدم إلى مستويات شعرت الحكومة معه بوجود هدر في التعليم

ناتج عن تدني في نوعية التعليم المقدم وعدم موائمته لحاجات ومتطلبات سوق العمل أو التعليم اللاحق

كما يعاني التعليم الأساسي والثانوي من التركيز على المعارف النظرية وإهمال المهارات والجوانب التطبيقية الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض في نوعية ومواءمة التعليم المقدم للتلاميذ، ويبرز ذلك جلياً من عدم تمكن التلاميذ من إجادة القراءة والكتابة و حل المسائل الحسابية عند وصولهم إلى الصفوف العليا من التعليم الأساسي (الصف الثامن والتاسع) أو عند استكمالهم لدراسة المرحلة الأساسية، وتبرز هذه المشكلة بوضوح عند تقدم التلاميذ لأداء اختبار الشهادة الأساسية العامة الذي يمثل أول اختبار على المستوى الوطني حيث أن نسبة النجاح تكون منخفضة جداً.

ويقف وراء تدني نوعية التعليم الأساسي والثانوي عوامل عديدة من أهمها:

1- تدني كفاءة ومواءمة المبنى المدرسي:

أدى ارتفاع الطلب الاجتماعي على التعليم إلى تركيز الحكومة على توفير المباني المدرسية لاستيعاب الأعداد الكبيرة من التلاميذ ومع أن الحكومة بذلت جهودا كبيرة في ذلك حيث وصل عدد المدارس في العام الدراسي 2001/2000م (12969) مدرسة عاملة، منها فقط (249) مدرسة ثانوية فقط والباقي إما مدارس أساسية أو أساسية ثانوية مشتركة. يوجد (11047) بنسبة (90.8%) من إجمالي المدارس العاملة مباني مدرسية، و (729) مدرسة بنسبة (5.6%) تعمل في منازل أو شقق سكنية، و (560) مدرسة بنسبة (4.3%) تعمل في مباني مؤقتة صندقة أو خيمة أو عشه، بينما تعمل (633) مدرسة بدون مبنى مدرسي بنسبة (4.9%) حيث تعمل إما في المساجد أو الجروف أو في العراء، وباقي المدارس وعددها (421) مدرسة مغلقة إما بشكل مؤقت أو نهائي. كما أن المدارس العاملة في مباني مدرسية عادة ما ينقصها غرف المعامل والأنشطة والمكتبات نتيجة لعدم بناء هذه الغرف أصلا أو لاستخدامها كغرف دراسية لمواجهة الطلب الاجتماعي المتزايد على التعليم الأمر الذي يجعل التركيز فقط على الجوانب النظرية وعدم إيلاء الجوانب التطبيقية أي اهتمام.

2- تدني كفاءة المعلمين:

وصل عدد المعلمين العاملين في مدارس التعليم الأساسي فقط والمدارس المشتركة بين التعليم الأساسي والتعليم الثانوي في العام الدراسي 2001/2000م (156004) معلم ومعلمة منهم (31626) إناث أي ما نسبته (20.3%) من مجموع معلمي التعليم الأساسي والأساسي الثانوي المشترك، وتتركز معظم المعلمات في المناطق الحضرية والمدن الرئيسية على وجه الخصوص. ويلغ عدد المعلمين الحاصلين على تأهيل ثانوي أو أقل نسبة عالية حيث يصل عددهم إلى (92645) أي بنسبة (53.2%) من مجموع المعلمين.

كما أثبتت العديد من الدراسات والبحوث وتقارير التوجيه إلى أن هناك تدني في كفاءة وقدرة العملين في استخدام وسائل تدريس مناسبة حيث يتم التركيز في الغالب الأعم على الإلقاء من قبل المعلم والتلقي من قبل التلاميذ، مع ندرة في ممارسة الأنشطة الصيفية وغير الصيفية التي تعمل على ترسيخ ما يتعلمه التلاميذ وتساعد في تنمية

مهاراتهم، ويكون التركيز أساسا على الجوانب المعرفية فقط حتى في عملية تقويم التلاميذ يركز فيها على الحفظ والاسترجاع وليس المهارات العقلية العليا وهناك

أسباب عديدة تقف وراء تدني أداء المعلمين منها:

1. عدم مواءمة الإعداد القبلي للمعلمين حيث أن كليات التربية تستهدف إعداد المعلمين للصفوف من 7-12 فقط بينما لا يوجد معاهد أو كليات تهتم بإعداد المعلمين التي كانت تعد المعلمين للصفوف 1-6. كما أن برامج الإعداد في كليات التربية متقادمة لم يجري عليها أي تغير منذ عدة عقود وتركز على الجوانب النظرية وتد المعلم بمعزل عن المدارس التي سيعمل بها لاحقا حيث لا يذهب طالب كليات التربية إلى بغرض تقيمه في التدريس التطبيق وليس للتدرب وممارسة مختلف المهارات.
2. تدني مؤهلات المعلمين العاملين في التعليم الأساسي والثانوي فمن مجموع المعلمين العاملين في المرحلتين نجد أن نسبة 49% يحملون مؤهلات ثانوية أو أدنى أو مؤهلات غير تربوية أي إنهم لم يتلقوا أي تدريب مسبق، ورافق انخفاض كفاءة ومؤهلات المعلمين غياب التدريب في أثناء الخدمة:

3- تدني كفاءة المنهج والإدارة المدرسية:

عملت وزارة التربية والتعليم على تطوير المنهج التعليم الأساسي والثانوي بين الأعوام 1993-2004م بحيث تم إعداد وثيقة المناهج وحددت المفاهيم التي تم بناء محتويات الكتاب المدرسي في ضوءها. كما تم إعداد أدلة المعلمين لكل مادة دراسية، كما شمل التطوير لأول مرة إعداد مناهج لازالت تعاني من عدد من جوانب القصور تمثل في كثافة المعلومات النظرية دون الاهتمام بجوانب التفكير العليا' كما أنه لا تراعى متطلبات التعليم واحتياجات المتعلم في البيئات المختلفة. وخلو الكتب الدراسية من الأمثلة التطبيقية وتصور في ترابطها الأفقي والراسي والأكثر من ذلك عدم تدريب المعلمين على كيفية تدريس المناهج الدراسية الجديدة التي تتبع تقاربات لم يدربوا عليها أو ربما درسوها مسبقا وتتمثل هذه التقاربات في المنهج القائم على التكامل والمنهج القائم على الأنشطة. كما أن الكتاب المدرسي ليس في الجودة المطلوبة من حيث الطباعة والإخراج وجودة الورق والغلاف وكثرة الأخطاء المطبعية والعلمية واللغوية فيها.

ويعاني التقويم من نقاط ضعف أهمها: عدم توفر مقاييس دقيقة تتصف بالموضوعية والصدق والثبات، ضعف الخبرة في وضع الأسئلة، إهمال إنجازات الطلاب في الصفين الأول والثاني، قصور آلية تنظيم إجراء الامتحانات، تفشي ظاهرة الغش بسبب طرق وأساليب التقويم المتبعة، عدم الاستفادة من النتائج بتحليلها واستخدام مؤشراتها في التغذية الراجعة.

وهناك نقاط ضعف متصلة بالإدارة المدرسية، أهمها: عدم استخدام المعايير في تعيين مديري المدارس، قصور التدريب في أثناء الخدمة، عدم توفر مفتشين وموجهين للإدارة المدرسية. ضعف صلاحيات مديري المدارس لعدم توفر

التفويض اللازم لهم، قصور الإمكانات اللازمة لعمل مديري المدارس، ندرة الحوافز المادية والمعنوية وضعف تطبيق مبدأ الثواب والعقاب، ضعف العلاقة بين الإدارة المدرسية والمجتمعات المحلية، العجز في الكوادر الإدارية المساعدة.

رابعاً: حالة الأمية والإلمام بالقراءة خلال الفترة 2001/2000:

تقدر اليمن بأن الأمية هي إحدى المعضلات الرئيسية التي تعيق عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وتعود جهود محاربة الأمية في اليمن إلى بداية الستينات، إلا أن نسبتها لا تزال مرتفعة خاصة بين صفوف الإناث. والمتوقع أن تستمر معاناة اليمن من مشكلة الأمية مادام التعليم الأساسي لم يتمكن بعد من استيعاب كل الأطفال في الفئة العمرية المقابلة للمرحلة الدراسية، ولم تتمكن أيضاً من تحسين المدخلات التعليمية للتخفيف من حدة ظاهرة التسرب خاصة من الحلقة الأولى من المرحلة (1-6)

تشير الإحصاءات إلى أن انخفاضاً تحقق في نسبة الأمية وتحسناً في نسب الإلمام بالقراءة والكتابة. وتبدو الحالة التعليمية للسكان (15 سنة فأكثر)، على الوجه التالي:

1. انخفاض نسبة الأمية بين إجمالي السكان(15 سنوات فأكثر)،إلى(55.70%) في عام 2000/99م بعد أن كانت (62.73%) عام 94م أي بفارق (6.5) نقطة. وبالتالي تحسنت نسب الإلمام بالقراءة والكتابة سواء لدى الذكور أو الإناث. أي أن معدل التعليم بين الكبار يصل على (44.30%) تقريباً، وهذا المعدل يقل عن المعدل العام للدول العربية بحوالي (15.40) نقطة حيث وصل معدل التعليم بين الكبار في هذه الدول إلى (59.7%) بينما يقل عن المعدل العام للدول منخفضة التنمية بمقدار (3.80) حيث بلغ المعدل في هذه الدول إلى (48.1).

جدول رقم (4) نسب الأمية للأعوام94/ 95 و99/ 2000م بحسب النوع والريف والحضر (15 سنة فأكثر)

النوع	1995/94م			2000/99م		
	حضر	ريف	إجمالي	حضر	ريف	إجمالي
ذكور	27.018	49.77	43.10	19.72	71.42	36.00
إناث	57.55	90.92	82.79	47.82	84.21	74.11
إجمالي	40.47	70.76	62.73	33.90	64.37	55.70

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء- النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ديسمبر 94م، مارس 96م- المسح الوطني لظاهرة الفقر.

2. اتساع الفجوة، مع ذلك بين نسبة أمية الإناث ونسبة أمية الذكور، فقد كانت هذه الفجوة حوالي (52.06%) عام 94م بينما اتسعت عام 2000/99م لتصل إلى (46.69)
3. على الرغم من انخفاض نسبة الأمية بين صفوف الإناث من(82.79%)عام95/94 إلى (74.11%) عام 2000/99م أي بفارق (8.68) نقطة إلا أنها لا تزال مرتفعة وبالذات في الريف، وهذه النسب تؤشر إلى أن معدل الإلمام بالقراءة والكتابة عند الإناث وصل إلى(25.89%) فقط، وهذا يقل عن المعدل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمقدار (21.11) نقطة حيث بلغ المعدل في هذه المنطقة إلى (47%) للعمر (15 سنة فأكثر).
4. تتفاوت نسب الأمية والإلمام بالقراءة والكتابة(15 سنة فأكثر) بين المحافظات وفقاً لأحدث البيانات 2000/99. فنسبة الأمية تقل عن النسبة العامة للأمية(55.7%) في سبع محافظات هي: عدن (24.2%) وأمانة العاصمة (27.9%) وحضرموت (42.3%) وأبين (46.4%) ولحج (51.6%) وتعز(50.9%) والضالع (53.6%)، أما في بقية المحافظات فتزيد النسبة عن النسبة العامة وقد وصلت أعلى حد لها في محافظة الجوف (76.00%) وصعده (69.1%) والمحويت (65.6%) وذمار (65.1%).ويبرز التفاوت بالتالي في نسب الإلمام بالقراءة والكتابة وهذا يؤشر بأن عدداً محدوداً من المحافظات قد استفادت أكثر من التطور التعليمي السابق لعام 2000/99م.

الفصل الثالث:

التقدم نحو تحقيق الأهداف الستة للتعليم للجميع.

الفصل الثالث:

التقدم نحو تحقيق الأهداف الستة للتعليم للجميع.

أولاً: التقدم نحو تحقيق الهدف الأول: الطفولة المبكرة:

سعت الحكومة اليمنية إلى العناية برياض الأطفال كون هذه المرحلة تساعد على تحسين كفاءة التعليم الأساسي، ومن خلال البيانات والمؤشرات التربوية للأعوام من 2002/2001- 2013/2012م شهد هذا النوع تطوراً ملموساً، فقد أرتفع عدد الأطفال الملتحقين بالرياض من عدد (12,505) طفلاً وطفلة منهم عدد (5917) طفلة (إناث خلال العام 2002/2001م، ليصل إلى عدد (29.459) طفلاً وطفلة، منهم عدد (13.493) إناث خلال العام الدراسي 2013/2012م وبنسبة زيادة إجمالية بلغت نحو (100%).

جدول رقم (5) مؤشرات الطفولة المبكرة بين عامي 2002/2001 و 2013/2012

المؤشر	المؤشر سنة الأساس 2002/2001			المؤشر المحقق حتى 2013/2012		
	ذ	إ	م	ذ	إ	م

معدل القيد الإجمالي	**%0.55**	**%0.53**	**%0.54**	**%0.64**	**%0.59**	**%0.68**
نسبة المسجلن في الصف الأول أساسي من الذين ألتحقوا في برمج الطفولة المبكرة	**%1.1**	**%1.2**	**%1.1**	**%1.4**	**%1.3**	**%1.3**
نسبة الملتحقين بالتعليم الخاص	46.3%	44.1%	45.3%	47.7%	44.3%	46.1%
نسبة المربين المدربين	**%100**	**%100**	**%100**	**%100**	**%100**	**%100**
نسبة الإنفاق على التعليم المبكر			.03			.03
نسبة الأطفال لكل مربي			14.1			13.8

ومن الجدول السابق يتبين التالي:

1- ان التوسع في الطفولة المبكرة محدود في الاساس ومقتصر بالدرجة الاساسية على المناطق الحضرية و المدن الرئيسية في الجمهورية ولذا نجد محدودية في تحقيق هذا الهدف حيث أرتفعت معدلات الإلتحاق من (0.54%) عام 2001\2000 إلى (0.68%) عام 2012\ 2013م.

2- استهدفت الاستراتيجية الوطنية للطفولة المبكرة تحقيق معدل التحاق (0.8%) مع حلول عام 2015م. ومقارنة المحقق بالمستهدف نجد ان ماتم تحقيقة أدنى النسبة المستهدفة في تحقيق الهدف بحوالي (0.12) نقطة، وبالتالي يمكن القول أن معدل الإلتحاق الإجمالي في مرحلة الطفوبة المبكرة المستهدف حتى 2015 في إطار النتائج متوسط المدى 2013 – 2015، والإستراتيجية الوطنية للطفولة المبكرة لم بيم تحقيقه قبل حلول عام 2015م.

3- كان التقدم المحرز في رفع معدلات الإلتحاق الإجمالية بين الأطفال الذكور أعلى من الإناث بين عامي 2001\2000 و 2013/2012، حيث أرتفع معدل الإلتحاق الإجمالي للذكور بحوالي (0.09) نقطة بينما الإناث فقط (0.06) نقطة

4- وعلى الرغم من مراكز الطفولة المبكرة متواجدة في المدن الرئيسية نجد ان معدلات الإلتحاق للأولاد والبنات ليست متقاربة فلا زالت معدلات إلتحاق الذكور أعلى من الإناث حيث تصل معدلات التحاق الاولاد إلى (0.68%) من الفئة العمرية الموازية (0-5) سنوات من السكان الذكور ،بينما معدل التحاق البنات (0.59%) فقط، وبالتالي فان فجوة النوع الاجتماعي هي (0.87).

5- ونتيجة لتدني الإلتحاق الإجمالي في الطفولة المبكرة نجد تدني في نسبة **المسجلن في الصف الأول أساسي من الذين ألتحقوا في برمج الطفولة المبكرة حيث لا تزيد هذه النسبة عن 1.3% في عام 2013/2012، بينما كانت 1.1% في عام 2002/2001.**

6- **وتصل نسبة الأطفال الملتحقين بالتعليم الخاص 46.1% في عام 2013/2012، بينما كانت 45.3% في عام 2002/2001.**

7- وجميع العاملين في الطفولة المبكرة مدربين حيث يصل نسبة المتدربين 100%.

8- أما الميزانية المخصصة للتعليم المبكر فلا تزيد عن 0.3% من الميزانية المخصصة للتعليم العام، ولم يحدث لها أي تغيير خلال السنوات الإثنى عشرالماضية.

9- تطور عدد المربين والمربيات العاملين برياض الأطفال من عدد (886) مربياً ومربية منهم عدد (863) إناث في العام 2002/2001م، ليصل إلى (2132) مربياً ومربية منهم عدد (2083) إناث في العام 2012/ 2013م، وبينما بلغ نصيب المربي/المربية من الأطفال بنحو (14.1) طفل لكل مربي في العام 2002/2001م، أنخفض نصيب المربي/المربية من الأطفال إلى (13.8) طفل لكل مربي خلال العام 2012/ 2013م.

و يعود سبب تدني تحقيق معدلات التحاق مرتفعة في الطفولة المبكرة إلى التالي:

1- تركز تواجد مراكز الطفولة المبكرة في المناطق الحضرية حيث ان نسبها تزيد عن (96.6%) من اجمالي مراكز الطفولة المبكرة في الجمهورية بينما لا تزيد نسبة مراكز الطفولة في المناطق الريفية عن 3.4%.

2- لا زالت مرحلة الطفولة المبكرة لا تمثل اولوية بالنسبة للدولة حيث ان التركيز الكبير على توسيع و تحسين التعليم الاساسي.

جدول رقم (6) يوضح تطور أعداد رياض الأطفال والشعب والأطفال والمربيين خلال الأعوام الدراسية 2001 / 2002 - 2012 /2013م.

البيان	عدد الرياض	الأطفال الملتحقون برياض الأطفال			عدد الشعب	متوسط عدد الأطفال بالشعبة	عدد المربيين			نصيب المربي من الأطفال
		ذكور	إناث	جملة			ذكور	إناث	جملة	
2002/ 2001	172	6588	5917	12505	513	24.4	23	863	886	14.1
2003/ 2002	197	7813	6958	14771	624	23.7	21	943	964	15.3
2004/ 2003	212	8336	6968	15304	610	25.1	28	1015	1043	14.7
2005/2004	261	9903	8090	17993	758	23.7	1141	38	1179	15.3
2006/2005	358	11438	9600	21038	952	22.1	42	1366	1408	14.9
2007/2006	408	11956	10069	22025	1089	20.2	93	1418	1457	15.1
2008/2007	427	12838	10964	23802	1089	21.9	15	1451	1466	16.2
2009/2008	503	13684	12208	25892	1442	18.0	67	1714	1781	14.5
2010/2009	575	14121	11923	26044	1160	22.5	84	1599	1683	15.5
2011/2010	549	16296	13841	30137	1348	22.4	50	1947	1997	15.1
2012/2011	549	13,621	11,099	24,711	1233	20.0	59	1,927	1,986	12.4
2013/2012	548	15,966	13,493	29,459	1360	21.7	49	2,083	2,132	13.8

تطور عددالشعب الدراسية من (513) شعبة دراسية في العام 2002/2001م ليصل إلى عدد (1360) شعبة دراسية خلال العام 2012/ 2013م، أي أن كثافة الشعبة الدراسية من الأطفال في العام 2002/2001م بلغت نحو (24) طفل في كل شعبة لتنخفض الكثافة إلى (21.7) طفل في كل شعبة خلال العام 2012/ 2013م. نتيجة التوسع في أعداد الرياض.

ومن خلال الإحصاءات للفترة من العام الدراسي (2002/2001م إلى 2013/2012م) أرتفعت أعداد الملتحقين برياض الأطفال من (12505) طفل (ذكوراً وإناثاً) إلى (29459) طفلاً وطفلة، أي بنسبة زيادة بلغ (136%) خلال الأعوام الإثنى

عشرالماضية. وقد كانت الزيادة بين الأطفال الذكور أكبر من الأطفال الإناث، فبينما كان نسبة الزيادة للأطفال الذكور بين الأعوام 2002/2001 إلى 2013/2012 (142%) كانت نسبة الزيادة لدى الإناث لنفس الفترة (128%).

وفي مقابل زيادة أعداد الأطفال زادت أعداد رياض الأطفال من (172) روضة عام 2002/2001م إلى (548) روضة أطفال عام 2013/2012م، أي أن نسبة الزيادة خلال السنوات الإثنى عشر كانت (200%) .

أما الإصلاحات التي تمت في إطار رياض الأطفال خلال الفترة الماضية، فقد تضمنت التالي :

1. في عام 2002م صدر القانون رقم (45) بشأن حقوق الطفل الذي اشتمل على(الحقوق الشرعية للطفل والحقوق المدنية والحق في الرعاية الصحية والحقوق التعليمية والثقافية والرعاية الاجتماعية ورعاية المرأة الحامل والمرضعة وحماية ورعاية الأطفال من المخاطر والاستغلال ... إلخ) .
2. وضع ودمج الخطط السنوية لرياض الأطفال في إطار الخطة السنوية للوزارة.
3. وضع أدلة رياض الأطفال ومناقشتها وتنقيحها.
4. الإعداد لمشروع اللائحة التنظيمية لرياض الأطفال.
5. وضع رؤية واضحة وخطط لرفع مستوى الوعي بأهمية رياض الأطفال وتنفيذ جزء من هذه الخطط حتى الآن.
6. دمج قاعدة بيانات رياض الأطفال في إطار قاعدة نظام المعلومات التربوي الموحد لوزارة التربية والتعليم.
7. إعداد الدليل التوجيهي الخاص بالزيارات الميدانية لتقييم سير أداء العملية التعليمية والتربوية في رياض الأطفال.
8. إنشاء مركز تنمية الطفولة المبكرة بالتعاون والتنسيق مع مكتب اليونسكو بالقاهرة ومنظمة الخليج العربي الأجفند، بموجب قرار وزير التربية والتعليم رقم (133) لسنة 2009م. وحددت مهام المركز بتقديم نموذج مقترح لما ينبغي أن تكون عليه مرحلة الطفولة المكبرة، من حيث التوسع فيها، ورفع كفاءة أداء العاملين بها، وتشخيص الوضع الراهن لواقع مرحلة الطفولة المبكرة، وتحديد الصعوبات والمعوقات التي واجهت العاملين في هذه المرحلة، ويقوم بوضع وتنفيذ الخطط والبرامج التربوية والتعليمية للنهوض بهذه المرحلة وبناء قدرات العاملين إداريا وميدانيا وفنيا .
9. إنشاء مركز تنمية الطفولة المبكرة، بموجب قرار دولة رئيس الوزراء رقم(527) لسنة 2010م، وتعيين مدير عام للمركز وتم إعداد اللائحة التنظيمية للمركز.
10. إعداد الأدلة والمناهج التربوية والتعليمية الخاصة بمرحلة الطفولة المبكرة والتي تمت مراجعتها من قبل الخبراء في مكتب اليونسكو بالقاهرة بما يتناسب مع الطرق والوسائل الحديثة والمتطورة في ممارسة وتطبيق الأنشطة التربوية والتعليمية بمرحلة الطفولة المبكرة.

11. استكمال إعداد الإستراتيجية الوطنية لتنمية الطفولة المبكرة لخمس سنوات من 2011م – 2015م، التي تستهدف الفئة من سن (0–8) سنوات، وتمت مراجعة الإستراتيجية من قبل خبراء بمكتب اليونسكو بالقاهرة، واعتماد الإستراتيجية من قبل الحكومة اليمنية، في عام 2011.

ثانياً: التقدم نحو تحقيق الهدف الهدف الثاني: تعميم التعليم الأساسي:

أولت الحكومة اليمنية اهتمام كبير للتعليم الأساسي وقامت بتوجيه الكثير من الاستثمارات المحلية والخارجية لأغراض تطوير المناهج والتدريب. كما قامت الحكومة بتخصيص الموارد المالية والبشرية لضمان توفير الموارد والأدوات الضرورية للوصول إلى تعليم أساسي ذو جودة. كما أن الجهود المبذولة لتحقيق هدف التعليم العالمي المجاني والإلزامي قد تجسد على هيئة زيادة في إجمالي وصافي معدلات التحاق الطلاب في التعليم الأساسي، في إطار التعليم الأساسي فقد تم تحقيق معدلات عالية في الإلتحاق الصافي والإجمالي، كما يتضح من الجدول التالي:

جدول رقم (7) المؤشرات المحققة للهدف الثاني بين الاعوام 2001\2002\2012\2013م

المؤشر	المؤشر سنة الأساس 2002/2001			المؤشر المحقق 2006/2005			المؤشر المحقق حتى		
	ذ	إ	م	ذ	إ	م	ذ	إ	م
معدل االقبول الإجمالي	%106.4	%83.7	%95.4	%119.3	%104.3	%112.0	130.4%	118.4%	124.6%
معدل االقبول الصافي	%55.5	%42.9	%49.4	%47.3	%40.0	%43.8	56.9%	50.3%	53.6%
معدل الإلتحاق الإجمالي	%79.6	%49	%64.7	%85.8	%62.8	%74.7	98.8%	80.3%	89.8%
معدل الإلنحاق الصافي	72.0%	52.4%	62.5%	%75.1	%57.6	%66.7	91.5%	75.3%	83.6%

و من الجدول السابق يتبين التالي:

1- استهدفت الاستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الاساسي تحقيق معدل التحاق صافي 95% من السكان في الفئة العمرية، و ما تحقق حتى عام 2013\2012م (6, 83%) بفارق(11,4) نقطة عما كان مخططا له في

الاستراتيجية حتى عام 2015، و هذا مؤشر واضح ان معدل الإلتحاق الصافي المستهدف في الاستراتيجية لا يمكن تحقيقه بحلول عام 2015م.

2- عند اجراء المراجعة السنوية لما تحقق من اهداف استراتيجية التعليم الاساسي حتى عام 2010 أدركت وزارة التربية والتعليم أن الهدف المحدد في استراتيجية التعليم الاساسي و هو تحقيق معدل التحاق صافي يساوي 95% هدف طموح ولا يمكن تحقيقه حتى عام 2015، لذا عدلت من هذا الهدف من الخطة متوسطة المدى اطار النتائج متوسط المدى 2013-2015م ليصبح الهدف الجديد هو تحقيق معدل التحاق صافي 90%، ومن خلال ما تحقق حتى عام 2012\2013م، فان تحقيق 90% كمعدل التحاق صافي ممكن التحقيق مع حلول عام 2015م بحكم ان الفارق بين ما تحقق و المستهدف لا يزيد عن (4, 6) نقطة يمكن تحقيقها خلال السنوات الثلاث المتبقية.

3- نتيجة للتقدم الكبير الذي تحقق في رفع معدلات الإلتحاق الصافية في اليمن فان التقرير العالمي للتعليم للجميع الصادر عن اليونيسكو في عام 2008م، وضع اليمن ضمن الدول التي يمكن ان تحقق تعميم التعليم الاساسي بحلول عام 2025م، وحول اليمن من الدول التي لا يمكن أن تحقق هذا الهدف حتى عام 2025، لتصبح من بين الدول التي يمكن تحقق تعميم التعليم الأساسي بحلول 2025.

4- أما معدل الإلتحاق الاجمالي فقد أرتفع من (7, 64%) عام 2001\2002م إلى (8, 89%)من اجمالي الفئة العمرية الموازية للسكان 6-14 سنة، و بالتالي تم رفع معدل الإلتحاق الاجمالي بين عامين 2001\2002م و 2012\2013م بحوالي (25.1) نقطة خلال السنوات الإثنى عشرالماضية.

5- اما معدل القبول الاجمالي فانه يتجاوز 100% من الفئة العمرية ست سنوات من السكان من 2001\2002م ويعود ذلك إلى وجود الكثير من المقبولين في الصف الاول الاساسي اكبر من ست سنوات في المناطق الريفية نتيجة لبعد المدارس عن منازلهم لذا يتأخرون في الإلتحاق في المدارس، بينما في الحضر نجد الكثير من المقبولين في الصف الاول اعمارهم اقل من ست سنوات (بين الخامسة و السادسة).

6- اما بالنسبة لمعدل القبول الصافي فقد أرتفع من 4, 49% من اجمالي السكان في الفئة العمرية ست سنوات في عام 2001\2002م ليصبح 6, 53 % في عام 2012\ 2013 وهذا المعدل منخفض جدا نتيجة للتالي:

أ- معظم الاطفال يتم قبولهم في الصف الاول الأساسي في المحافظات الجنوبية والشرقية وعمرهم سبع سنوات.

ب- تأخر التحاق الطلبة في الصف الأول في المناطق الريفية نتيجة لبعد المدارس عن منازلهم وصعوبة الطريق خاصة في المناطق الجبلية الوعرة.

أما فيما يتعلق بالكفاءة الداخلية للتعليم فالجدول التالي يبن معدلات الترفيع والرسوب والتسرب خلال الفترة من 2002/2001 والعام الدراسي 2013/2012.

جدول رقم (8) معدلات الترفيع والرسوب والتسرب والإنتقال خلال الفترة 2002/2001 و 2013/2012.

المؤشر	المؤشر سنة الأساس 2002/2001			المؤشر المحقق 2006/2005			المؤشر المحقق حتى 2012/2013		
	ذ	إ	م	ذ	إ	م	ذ	إ	م
متوسط نسبة الرسوب	%5	%4	%5	%9	%7	%8	%9.0	6.9%	%8.0
متوسط نسبة النجاح	%88	%89	%88	%88	%87	%88	%83.4	%85.1	%84.1
متوسط نسبة التسرب	%7	%8	%7	%12	%15	%13	8.8%	11.5%	10.2%
نسبة البقاء حتى الصف الخامس	%85.5	%63.5	%76.5	%66.3	%58.9	%63.1	%66.7	%62.5	%64.7
نسبة البقاء حتى الصف التاسع	%67	%42	%57	%57	%42	%51	%42.0	%34.9	%38.8
نسبة الإستكمال للصف السادس	%75.1	%52.5	%66.0	%63.2	%36.9	%50.6	%52.7	%39.8	%46.3
نسبة الإنتقال من التعليم الأساسي إلى الثانوي	%83.0	%87.4	84.2%	%67.3	%74.9	%69.7	%76.7	%84.0	%79.5
معدل الطلبة لكل معلم			24			24			24

ومن الجدول السابق يتبين التالي:

1- بالنسبة لنسبة التسرب والرسوب فقد أرتفعت بين عامين 2001 \ 2002 م و 2012\2013م وذلك على النحو التالي:

- أرتفعت نسبة الرسوب لكل من الذكور والإناث من 5% عام 2001\2002م إلى 8% عام 2012\2013م بزيادة 3 نقاط وكان الارتفاع في نسبةالرسوب بين الاولاد اكبر حيث أرتفعت لنفس الفترة من 5% إلى 9% اي بزيادة 4 نقاط ، بينما لم يتجاوز الارتفاع في معدلات رسوب الفتيات (9, 2)نقطة.
- كما أرتفعت نسبة التسرب الإجمالية ايضا لنفس الفترة من 7% إلى 2, 10 % بزيادة (3.2) نقطة وكانت إرتفاع معدل التسرب للفتيات خلال الفترة 2001\2012م أعلى من الأولاد حيث وصل إلى (3.5) نقطة بينما لم يتجاوز الزيادة من معدل تسرب الأولاد (1.8) نقطة.
- وفي مقابل ارتفاع نسب الرسوب والتسرب نجد أن نسب النجاح انخفضت من 88% إلى 84,1% اي أن نسب النجاح انخفضت بمقدار (3.9) نقطة بين عامي 2002/2001 و 2012\2013م، وكان انخفاض نسبة النجاح للفتيات أقل من الذكور حيث انخفضت نسبة نجاح الفتيات من 89% عام 2001\2002 م إلى 85.1% عام 2012\2013م بما يساوي 9, 3 نقطة بينما كان انخفاض نسبة النجاح للأولاد أكبر بحيث تجاوز لنفس الفترة 6, 4 نقطة.

2- نتيجة لارتفاع نسب الرسوب والتسرب نجد أن البقاء حتى الصف الخامس لنهاية المرحلة انخفضت كذلك خلال الفترة من 2001\2002م إلى 2012\ 2013م وذلك على النحو التالي:

- انخفضت نسبة البقاء الإجمالية حتى الصف الخامس من 5, 76 % إلى 7, 64 % بحوالي 8, 11 نقطة،
- كان انخفاض نسبة البقاء حتى الصف الخامس أكبر بين الأولاد حيث انخفض بحوالي 8, 18 نقطة بينما لم تنخفض نسبة البقاء للفتيات الا بحوالي نقطة واحدة فقط خلال الاثني عشر سنة الماضية.

3- اما بالنسبة لنسبة البقاء حتى الصف التاسع من مرحلة التعليم الاساسي فتجد انه أيضا قد شهد انخفاضا خلال الفترة من 2002/2001 إلى 2013/2012 وذلك على النحو التالي:

- انخفضت نسبة البقاء الإجمالية من 57% إلى 38,8% ،بحولي 18,2 نقطة.
- كانت نسبة الانخفاض لمعدلات البقاء حتى الصف التاسع الاساسي عند الأولاد أكبر حيث تجاوز 25 نقطة بينما انخفاض نسبة بقاء الفتيات لم يتجاوز 7,1 نقطة خلال السنوات الإثنى عشرالماضية.

4- كما أنخفضت نسبة الاستكمال الإجمالية للصف السادس من 66.0% عام 2002/2001م إلى 46.3% في عام 2013/2012، وبلغ الإنخفاض في 19.3 نقطة.

5- كان الإنخفاض في نسب إستكمال الصف السادس اكبر بين الأولاد حيث بلغ 22,4 نقطة بيما لم يتجاوز كان الإنخفاض في نسب إستكمال االإناث خلال الإثنى عشر سنة الماضية 12,7 نقطة.

ويعود السبب في إنخفاض نسب البقاء والإستكمال بين الأعوام 2002/2001 و 2013/2012 إلى حالة عدم الإستقرار التي بدأت تعيشها اليمن منذ، عام 2006 والتي لا زالت مستمرة حتى الآن.

6- اما نسبة الإنتقال من الصف التاسع الأساسي إلى الصف الأول من المرحلة الثانوية فقد انخفضت من 84.2% عام 2002/2001 ليصبح 79.5% في عام 2013/2012 م وذلك بنقص مقداره 4.7 نقطة وكان إنخفاض نسبة الانتقال بين الإناث أقل من الذكور حيث أنخفضت النسبة خلال الفترة نفسها بين الإناث 3.4 نقطة بينما أنخفضت نسبة انتقال الذكور بحوالي 6.3 نقطة.

7- وأرتفعت نسبة المعلمين المدربين من 51.8% في عام 2002/2001 إلى 66.8% عام 2013/2013 بزيادة 15.0 نقطة وكانت الزياة في نسبة المعلمات الإناث الحاصلات على التدريب أعلى من نسبة المعلمين الذكور. حيث أرتفعت نسبة المعلمات الحاصلات على التدريب بحوالي19.3 نقطة بينما أرتفعت نسبة المعلمين الذكور الحاصلين على التدريب بحوالي 16.1 نقطة فقط.

8- اما معدل الطلبة لكل معلم قد ظل دون تغير وهو 24 طالبا امام كل معلم ويعود ذلك إلى الحاجة الكبيرة لتوظيف معلمين جدد للعمل في المدارس الجديدة التي يتم بناءها لتوفير خدمة التعليم لكل التجمعات السكانية التي تتسم بالتشتت الكبير في اليمن.

أما بنسبة لعدد ونسبة المعلمين بحسب أعلى مؤهل فالجدول التالي يبين توزيع المعلمين بحسب المؤهل الدراسي بين عامي 2002/2001 و 2013/2012.

جدول رقم (9) عدد ونسبة المعلمين بحسب المؤهل الدراسي بين عامي 2002/2001 و 2012 /2013.

المؤهل التعليمي		المؤشر سنة الأساس 2002/2001			المؤشر المحقق 2006/2005			المؤشر المحقق حتى 2012/2013		
		ذكور	اناث	اجمالي	ذكور	اناث	اجمالي	ذكور	اناث	اجمالي
أدنى من ثانوي	العدد	1904	725	2629	1720	675	2395	755	345	1100
	النسبة	%1.4	%2.0	%1.5	%1.2	%1.5	%1.3	%0.5	%0.5	%0.5
ثانوي	العدد	14618	8069	22687	14055	8979	23034	12301	13265	25566
	النسبة	%10.8	%22.6	%13.3	%9.6	%20.5	%12.1	%7.8	%18.7	%11.1
دبلوم بعد الابتدائي	العدد	7511	1050	8561	5350	782	6132	4511	527	5038
	النسبة	%5.6	%2.9	%5.0	%3.7	%1.8	%3.2	%2.8	%0.7	%2.2
دبلوم بعد الموحدة	العدد	4451	909	5360	2886	758	3644	2019	388	2407
	النسبة	%3.3	%2.5	%3.1	%2.0	%1.7	%1.9	%1.3	%0.5	%1.0
دبلوم بعد الاساسي/الاعدادي	العدد	38380	7221	45601	38316	6378	44694	33130	6278	39408
	النسبة	%28.5	%20.2	%26.8	%26.2	%14.6	%23.5	%20.9	%8.9	%17.2
دبلوم بعد الثانوية	العدد	27525	5751	33276	31972	7217	39189	39342	11549	50891
	النسبة	%20.4	%16.1	%19.5	%21.9	%16.5	%20.6	%24.8	%16.3	%22.2
جامعي	العدد	39857	11788	51645	51421	18821	70242	66073	38271	104344
	النسبة	%29.6	%33.0	%30.3	%35.2	%43.0	%37.0	%41.7	%54.0	%45.5
اعلى من الجامعي	العدد	356	130	486	316	140	456	427	212	639
	النسبة	%0.3	%0.4	%0.3	%0.2	%0.3	%0.2	%0.3	%0.3	%0.3
غير مبين	العدد	155	28	183	5	1	6	0	0	0
	النسبة	%0.1	%0.1	%0.1	%0.0	%0.0	%0.0			
الاجمالي	العدد	134757	35671	170428	146041	43751	189792	158558	70835	229393
	النسبة	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0

ومن خلال الجدول السابق يتبين التالي:

1- تصل نسبة المعلمين الحاصلين على مؤهل جامعي أو أعلى في عام 2013/2012، حوالي 45.8% وهذه النسبة كانت أدنى في عام 2002/2001، حيث لم تتجاوز 30.6%. وإذا أعتبرنا أن المؤهل الجتامعي هو المؤهل الأدني للعمل كمدرس في مدارس التعليم العام العام فإن ذلك يعني أن هناك 54.2% من إجمالي المعلمين حاصين على مؤهلات أدنى من المؤهلات المقبولة للتعليم في التعليم الأساسي.

أما فيما يتعلق بالإنفاق على التعليم فالجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (10) الإنفاق على التعليم الأساسي خلال الفترة 2002/2001 و 2013/2012.

المؤشر	المؤشر سنة الأساس 2002/2001	المؤشر المحقق 2006/2005	المؤشر المحقق حتى 2012/2013
الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي	%6.3	%4.6	%5.6
الإنفاق على التعليم كنسبة من إجمالي الإنفاق الحكومي	%19.6	%12.5	%16.1
الإنفاق على التعليم الأساسي كنسبة من الإنفاق على التعليم	%72.8	%81.9	%62.9
الإنفاق على التعليم الأساسي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	%4.6	%3.8	%3.5
الإنفاق على التعليم الأساسي كنسبة من إجمالي الإنفاق الحكومي	%14.2	%10.2	%10.1

ومن الجدول السابق السابق يتبين التالي:

1- نتيجة للظروف الاقتصادية الامنية التي مرت بها بداء من عام 2006 وحتى الأن نجد أن أولوية التعليم تراجع وتقدمت الأولويات الأمنية و ألويات توفير الغذاء لذا تراجعت الميزانية المخصصة للتعليم بشكل عام كنسبة من الناتج المحلي من 6,3% عام 2002/2001 إلى 5.6% عام 2013/2012 وذلك بحوالي0.7 نقطة. كما انخفضت نسبة الإنفاق على التعليم كنسبة من إجمالي الإنفاق الحكومي لنفس الفترة من 19,5 إلى، 16.1 بحوالي 3.5 نقطة.

2- وعلى الرغم من أن التعليم الأساسي يمثل الأولوية الأولى مقارنة بمراحل التعليم الأخرى، باعتبارة تعليما موحدا لجميع المواطنيين و يجب ان توفره الدولة مجاناً، إلا أن ترجمة هذا الالتزام إلى موارد مالية لم يتم حيث نجد أن الإنفاق على التعليم الأساسي انخفض بين الاعوام 2002/2001 و 2013/20012 بينما أرتفعت النفقات المخصصة للتعليم في المرحلة الاخرى خاصة الفني والمهني و التعليم العالي. فقد أنخفضت نسبة نفقات التعليم الاساسي بنسبة من أجمالي الإنفاق الحكومي من 14,2% إلى 10.1% بمقدار 4.1 نقطة.

وانخفضت نسبة الإنفاق على التعليم الأساسي كنسبة من الإنفاق على التعليم من 72.8% إلى 62.9%، بحوالي 9.9 نقطة.

ثالثاً: ما تم تحقيقـه في الهدف الثالث: ملائمة التعليم لحاجات الشباب والكبار:

أما فيما يتعلق ببرامج التعليم الفني والمهني التي تستهدف الشباب فالجدوا التالي يبين هذه البرامج:

يقدم التعليم الفني والتدريب المهني مستويات تدريبية في (20) محافظة بما فيها أمانة العاصمة، ويبلغ عدد المؤسسات التدريبية التي تقدم تعليم نظامي 135 مؤسسة منها 95 مؤسسة حكومية، واربعين مؤسسة خاصةمرخصة من وزارة التعليم الفني والتدريب المهني موزعة على 20 محافظة. بينما هناك 175 مؤسسة تدريبية تقدم برامج تدريب مستمر منه مؤسستين حكومية، و173 مؤسسة خاصة مرخصه من وزارة التعليم الفني والتدريب المهني

ويقدم التعليم النظامي في) 5 (مستويات تعليمية هي :البكالوريوس التطبيقي، والدبلوم التقني ثلاث سنوات، والدبلوم التقني،و الثانوية المهنية،و دبلوم التدريب المهني. والجدول التالي يوضح المؤسسات التدريبية بحسب المستوى التعليمي المتاح فيه.

جدول (11) برامج ومؤسسات ومجالات التعليم الفني والمهني

البرنامج	المؤسسات التي تقدم البرنامج	عددها	المجالات التي تقدمها
البكالوريوس التطبيقي	2 كلية مجتمع 1 معهد	كليتي مجتمع صنعاء وعدن بالإضافة لمعهد المعلا التقني الصناعي في حضرموت،	المجال الإداري المجال المعلوماتي المجال الصناعي
الدبلوم التقني ثلاث سنوات بعد الثانوية	كليات المجتمع	17 حكومية 25 خاصة	- المجال المعلوماتي. –المجال الصناعي. –المجال التجاري والإداري. –المجال الصحي. –مجال التصميم. –المجال الزراعي الفندقة والسياحة
الدبلوم التقني 2 بعد الثانوية	المعاهد التقنية	46	المجال الصناعي. –المجال الإنشائي. –المجال الزراعي والبيطري. –المجال التجاري والمعلوماتي. –المجال البحري. –المجال الفندقي والسياحي. المجال الصحي.
			المجال الإداري والمحاسبي المجال الحرفي

البرنامج	المؤسسات التي تقدم البرنامج	عددها	المجالات التي تقدمها
			المجال النسوي ورياض الأطفال
الثانوية المهنية	معهد مهني صناعي وزراعي وتجاري	37 مؤسسة تدريب	المجال الصناعي.
			–المجال الإنشائي.
			–المجال التجاري والمعلوماتي.
			–المجال الزراعي ولبيطري.
			–المجال الحرفي
			المجال النسوي
دبلوم التدريب المهني	معهد تدريب مهني	31 مؤسسة تدريب	المجال الصناعي.
			–المجال الإنشائي.
التعليم المستمر	معهد ومركز مهني	2 حكومي 173 خاص	يقدم تدريب في مختلف المجالات الإدارية واللغوية والصحية والصناعية ..إلخ
التعليم التعاوني			

ومن الجدول السابق نجد أن البرامج التي تقدم هي:

1. المستوى الأول: البكالوريوس التطبيقي (معلم تقني) ومدة الدراسة فيه أربع سنوات بعد الثانوية العامة أو الثانوية المهنية ويتاح هذا المستوى في محافظتي صنعاء وعدن والمعهد التقني في المكلا.
2. المستوى الثاني: الدبلوم التقني ثلاث سنوات بعد الثانوية: وشرط القبول في هذا المستوى هو الشهادة الثانوية العامة أو الثانوية المهنية، ويتاح هذا المستوى في 17 من كليات المجتمع الحكومية و25 كلية خاصة ، وهناك عدد من الكليات الحكومية قيد الإنشاء.
3. المستوى الثالث: الدبلوم التقني سنتين بعد الثانوية: وشرط الإلتحاق به الحصول على شهادة الثانوية العامة أو الثانوية المهنية ويتاح هذا المستوى في 46 معهد تقني حكومي وخاص، ويمنح شهادة الدبلوم التقني في عشرة مجالات.
4. المستوى الرابع : الثانوية المهنية: وشرط الإلتحاق بهذا البرنامج الحصول على شهادة التعليم الأساسي ويتاح هذا البرنامج في 37 مؤسسة تعليمية وتمنح الثانوية المهنية في ست مجالات.
5. المستوى الخامس: دبلوم التدريب المهني: وشرط الإلتحاق به الحصول على الشهادة الأساسية، ويتاح هذا البرنامج في 37 مؤسسة تعليمية، ويمنح شهادة دبلوم تدريب مهني في 3 مجالات
6. وإضافة إلى البرامج السابقة تقدم وزارة التعليم الفني والمهني البرامج التالية:

- التعليم المستمر: وهو تدريب قصير في بعض المهن أو لأصحاب المهن الذين لديهم خبرة والذين يرغبون في الحصول على شهادة مهنية تساعدهم في التنافس في سوق العمل.

- التعليم التعاوني: وهو تدريب مهني مشترك بين الوزارة والقطاع الخاص والشركات الإنتاجية

7. وإضافة إلى الجهد الحكومي هناك عدد من المعاهد والمراكز الخاصة التي تقدم التدريب القصير (دورات تصل إلى 6 أشهر) في مجالات: الإدارة، المحاسبة، التسويق، المعلوماتية والحاسوبية، والصيانة الميكانيكية. كما أن هناك معاهد ومراكز تدريبية تتبع مؤسسات حكومية تشرف عليها وزارة التعليم الفني والتدريب المهني بشكل غير مباشر مثل المعاهد الصحية التي تتبع وزارة الصحة.

أما المؤشرات التي تم تحقيقها خلال الفترة 2002/2001 وحتى 2013/2012 فالجدول التالي يوضح ما تم تحقيقه في إطار الهدف الثالث من أهداف التعليم للجميع:

جدول رقم (12) مؤشرات الهدف الثالث من أهداف التعليم للجميع خلال الفترة 2002/2001 وحتى 2013/2012

المؤشر	المؤشر سنة الأساس 2002/2001			المؤشر المحقق 2006/2005			المؤشر المحقق حتى 2012/2013		
	ذ	إ	م	ذ	إ	م	ذ	إ	م
معدل القرائية بين الشباب (15 – 24 سنة)			%66			%71			
معدل الإلتحاق الاجمالي بالتعليم الثانوي.	43.0%	22.8%	32.9%	%43.0	%22.8	%33.4	45.1%	32.1%	38.8%
معدل الإلتحاق الصافي بالتعليم الثانوي	24.2%	14.9%	19.6%	%24.2	%14.9	%19.7	32.2%	23.8%	28.2%
معدل الإلتحاق الاجمالي بالتعليم الفني والمهني.	%1.2	%0.1	%1.3	%1.1	%0.3	%0.7	%2.9	%0.6	%1.8
عدد ونسبة الشباب الذين أكملوا مختلف أنواع برامج التعليم الفني والمهني	3039	160	3199				6934	1317	8251
	%13.6	%5.1	%12.6				%30.4	%33.6	%30.9
معدل الانتقال من التعليم الأساسي إلى التعليم الثانوي العام والفني والمهني	%84.0	%87.4	%85.5	%69.6	%75.1	%71.3	%79.5	%84.2	%81.3

من الجدول السابق يتبين التالي:

1. ان معدل القرائية العام للشباب 10 – 24 سنة أرتفع من 66%عام 2001 إلى 71% من عام 2006 وهو العام الذي تم فيه أجراء مسح ميزانية الاسرة الذي يشير إلى أن نسبة القرائية بين الشباب أرتفع بمقدار 5 نقاط خلال السنوات الخمس.
2. إرتفاع معدل الإلتحاق الاجمالي في التعليم الثانوي من 32,9%عام 2002/2001 إلى 38,8%عام 2013/2012م بإرتفاع حوالي 5,9 نقاط، وكان إرتفاع معدل الإلتحاق الاجمالي للإناث في مرحلة التعليم الثانوي العام أعلى من معدل إلتحاق الذكور، بينما أرتفع معدل الإلتحاق الاجمالي للإناث بمقدار 8,9 نقطة خلال السنوات من 2002/2001 إلى 2013/2012م فإن مقدار إرتفاع معدل الإلتحاق الاجمالي للذكور لنفس الفترة لم يتجاوز 2,1 نقطة فقط.
3. أرتفع معدل الإلتحاق الاجمالي في التعليم الفني والمهني من 1,3%عام 2002/2001 إلى 1,8%عام 2013/2012، أي أن الارتفاع لم يتجاوز نصف نقطة خلال السنوات الماضية ويعود ذلك لمحدودية القدرة الإستيعابية للتعليم الفني والمهني. فعلى الرغم إن الإلتحاق بالتعليم الثانوي العام هو المرحلة المفضلة لدى الطلبة من الإلتحاق في التعليم الفني والمهني لمحدودية مواصلة الدراسة الجامعية لخريجي التعليم الفني والمهني إلا أنة ونتيجة لمحدودية القدرة الاستيعابية لهذا النوع من التعليم نجد أن لا يتمكن من قبول جميع المتقدمين للالتحاق به حيث لا يتجاوز معدلات القبول في مختلف برامج التعليم الفني والمهني 70% من إجمالي المتقدمين للالتحاق.
4. كما أن هناك محدودية كبيرة لاستيعاب الإناث التعليم الفني والمهني حيث أن معدل الإلتحاق الإجمالية للإناث لم يتجاوز 0,6% في عام 2013/2012م بينما كانت في عام 2002/2001م 0,1% فقط. ومعظم الإناث يلتحقن بالدبلوم الفني 3 سنوات بين الثانوية او ما تعرف بإسم كليات المجتمع.
5. أرتفعت أعداد ونسب الشباب الذين أكملوا مختلف أنواع التعليم الفني والمهني من 3199 شاب بنسبة 12.6% في عام 2002/2001 إلى 8251 شاب وبنسبة 30.9% في عام 2013/2012.
6. أما معدل الانتقال من التعليم الأساسي إلى التعليم الثانوي العام والفني فقد أنخفض من 85.5% إلى 81.3% بين الأعوام من 2002/2001 و 2013/2012، بانخفاض بلغ بحوالي4.2 نقطة، وكان السبب في ذلك إلى حالة عدم الاستقرار التي تعيشها اليمن في كثير من المحافظات الأمر الذي ساهم في دفع عدد كبير من الطلبة خاصة من الذكور الإكتفاء بالتعليم الأساسي و عدم الاستمرار في التعليم الثانوي العام او الفني.

أما عن عدد ونسبة الملتحقين ببرامج التعليم الفني والمهني فالجدول التالي يوضح عدد ونسبة اللتحقين ببرامج التعليم الفني والمهني.

جدول رقم (13) عدد ونسبة الملتحقين ببرامج التعليم الفني والمهني بين سنوات 2002/2001 و 2013/2012

البيان	2002/2001	2013/2012

	ذكور	اناث	جملة	ذكور	اناث	جملة
طلاب التعليم المهني(بعد الاساسي)(البرامج(4،3)	4849	166	5015	10820	838	11658
النسبة	51.0%	17.8%	48.0%	37.04%	13.82%	33.05%
طلاب التعليم التقني(بعد الثانوي)(البرامج(2،1)	4660	767	5427	18390	5224	23614
النسبة	49.0%	82.2%	52.0%	62.96%	86.18%	66.95%
الاجمالي	9509	933	10442	29210	6062	35272

ومن الجدول السابق يتبين التالي:

- وتم التوسع في أعداد ونسبة الملتحقين ببرنامج التعليم الفني بعد الثانوي (التقني 3 سنوات والتقني سنتين) على حساب برامج التعليم المهني الفني بعد الاساسي (الثانوية المهنية والدبلوم المهني) حيث أرتفعت نسبة الملتحقين في برامج التعليم التقني بعد الثانوي من52.6% عام 2002/2001 إلى 66,95% بزيادة 4.4 نقاط، بينما انخفضت نسبة الملتحقين بالتعليم المهني لنفس الفترة من 48% إلى 43.6% بما مقداره 4.4 نقطة.
- أما عن عدد ونسبة المعلمين ببرامج التعليم الفني والمهني فالجدول التالي يوضح عدد ونسبة المعلمين ببرامج التعليم الفني والمهني.

جدول رقم (14) عدد ونسبة المعلمين ببرامج التعليم الفني والمهني بين سنوات 2002/2001 و 2013/2012

البيان	2002/2001			2013/2012		
	ذكور	اناث	جملة	ذكور	اناث	جملة
المعليمن في التعليم المهني (بعد الاساسي) (البرامج(4،3)	**573**	**22**	**595**	**3079**	**622**	**3701**
النسبة	64.9%	47.8%	64.0%	84.2%	67.4%	80.8%
المعليمن في برامج التعليم التقني(بعد الثانوي)(البرامج(2،1)	**310**	**24**	**334**	**578**	**301**	**879**
النسبة	35.1%	52.2%	36.0%	15.8%	32.6%	19.2%
الاجمالي	883	46	929	3657	923	4580

ومن الجدول السابق يتبين أن عدد المعلمين كأرقام مطلقة قد تزايد في كل برامج التعليم الفني والمهني، ولكن الزيادة في أعداد معلمي برامج ما بعد الأساسي (الثانوية المهنية، ودبلوم التدريب المهني) كانت أعلى من زيادة عدد معلمي برامج

ما بعد التعليم الثانوي (برامج الدبلوم التقني 3 سنوات، والدبلوم التقني سنتين)، حيث أصبح معلموا برامج التعليم بعد الأساسي يمثلون 8.8% من إجمالي معلمي التعليم الفني والمهني في عام 2013/2012، بعد أن كانوا يمثلون فقط 64% في عام 2002/2001. وبالتالي فإن إتجاه الزيادة في أعداد المعلمين كانت في إتجاه معاكس للزيادة في أعداد الطلبة التي كانت أكبر في برامج التعليم الفني بعد الثانوي.

أما بالنسبة لمؤشرات الاتفاق على التعليم بالجدول التالي بين وضع ميزانية التعليم الثانوي العام التعليم الفني و المهني خلال الفترة من 2002/2001 إلى 2013/2012م

جدول رقم (15) ميزانية التعليم الثانوي العام التعليم الفني و المهني خلال الفترة من 2002/2001 إلى 2013/2012م

المؤشر	المؤشر سنة الأساس 2002/2001	المؤشر المحقق 2006/2005	المؤشر المحقق حتى 2012/2013
الإنفاق على التعليم االثانوي كنسبة من الإنفاق على التعليم	%10	%10	%8.3
الإنفاق على التعليم الثانوي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	%0.6	%0.5	%0.3
الإنفاق على التعليم الثانوي كنسبة من إجمالي الإنفاق الحكومي	%2	%1.5	%1.5
الإنفاق على التعليم االفني والمهني كنسبة من الإنفاق على التعليم	%1.7	%2.6	5.7%
الإنفاق على التعليم الفني والمهني كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	%0.1	%0.2	%0.2
الإنفاق على التعليم الفني والمهني كنسبة من إجمالي الإنفاق الحكومي	%0.3	%0.4	%1.02

من الجدول السابق يبين التالي:

- انخفاض في نسبة الميزانية المخصصة للتعليم الثانوي العام حيث أنخفضت نسبة ميزانية التعليم الثانوي العام خلال الفترة 2002/2001 إلى 2013/2012م على النحو التالي:
  - نسبة الإنفاق على التعليم الثانوي كنسبة من الإنفاق العام على التعليم من 10% إلى 8,3%، بحوالي 1.7 نقطة.
  - نسبة الإنفاق على التعليم الثانوي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 0.6% إلى إلى 0,3%.
  - نسبة الإنفاق على التعليم الثانوي كنسبة من الإنفاق الحكومي من 2% إلى 1,5%.

- وفي الوقت ذاته نلاحظ إرتفاع في نسبة الميزانية المخصصة للتعليم الفني و المهني لنفس الفترة وذلك على النحو التالي:
  - نسبة الاتفاق على التعليم الفني والمهني نسبة من الإنفاق العام على التعليم من 1.7% إلى 5.7%.
  - نسبة الإنفاق على التعليم الفني وو المهني كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي من 0.1% إلى 0.2%.
  - نسبة الإنفاق على التعليم الفني والمهني كنسبة من إجمالي نفقات الحكومة من 0.3% إلى 1.02%.

و تأتي الزيادة في النفقات التي خصصت للتعليم الفني خلال الفترة الماضية للتوسع في البنية التحتية لزيادة الطاقة الإستيعابيه لهذا النوع من التعليم وتحسين جودته ونوعيته بما يساعد في توفير الكوادر الفنية الوسيطة ويحول دون توجيه أعداد كبيرة نحو التعليم الثانوي العام. ولكن أثر زيادة الإنفاق على التعليم لم يعكس إلى زيادة كبيرة في عدد الملتحقين بهذا التعليم خلال الفترة من 2012/2001م.

رابعاً: التقدم نحو تحقيق الهدف الرابع: تحسين مستوى الأمية لدى الكبار:

تشير السياسة السكانية إلى أن الوضع التعليمي للسكان هو الركيزة الأساسية لبناء المجتمع ؛ والتعليم حق لكل فرد وهو الأساس لأحداث التنمية الاقتصادية والبشرية على أُسس ثابته ورغم ما تحقق من تقدم في العملية التعليمية خلال العقود المنصرمة ، لا زال هناك الكثير من الجهود والاستثمارات التي ينبغي توجيهها لقطاع التعليم لتحقيق ما يصبو إليه من تطلعات وأهداف ؛ وعند الحديث عن التعليم ينبغي أن ندعم ذلك بمؤشرات توضح جوانب القوة والضعف والتحديدات والتطلعات لقطاع التعليم باعتباره إحدى المرتكزات الأساسية للسياسة السكانية للجمهورية اليمنية .

وأمام هذا التحدي أقرت الحكومة عام 1998م قانون محو الأمية وتعليم الكبار والاستراتيجية الوطنية لمحو الأمية وتعليم الكبار واللذان يمثلان دفعه قوية لتعزيز مكافحة الأمية والقضاء عليها وتحرير المواطن من أميته الابجدية والتي تنقسم إلى أربعة مراحل تنفيذية تتمثل في

1. مرحلة الإعداد والتهيئة من خلال حصر الأميين وتدريب المعلمين وتنفيذ خطة توعية إعلامية.
2. مرحلة القضاء على الأمية في المدن الرئيسية والثانوية مع التركيز على النساء وتتزامن مع الخطة الخمسية الثالثة.
3. المرحلة الثالثة وتستهدف الأمية في المناطق الريفية والنائية (لم يتم استيعابهم في المرحلة السابقة ومدتها 10 سنوات.
4. المرحلة الرابعة وتستهدف استكمال انجاز محو الأمية ومدتها خمس سنوات

وفي مجال الأهداف والسياسات أكدت رؤية اليمن الاستراتيجية على مكافحة الأمية وسعيها إلى خفضها إلى أقل من (10%) بحلول عام 2025م من خلال :

التركيز على تجفيف منابع الأمية المتمثلة في إنخفاض معدل الإلتحاق بالتعليم الأساسي وارتفاع معدل التسرب وخاصة بين الإناث .

ولإن معرفة نسب الأميين غير ممكنة إلا وفق لمسوح شاملة أو مسوح بالعينة فالجدول التالي يوضح مؤشرات الأمية خلال الفترة 2000 إلى 2006، وفقاً للسكان في الريف والحضر

جدول رقم (16) نسبة الأمية للذكور والإناث والمناطق الحضرية:

المسح	المناطق الحضرية			المناطق الريفية			الإجمالية		
	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع
مسح ميزانيةالأسرة 1999	19.7	47.8	33.9	71.4	84.2	64.4	36.0	74.1	55.7
التعداد السكاني 2004	16.7	%36.3	%25.7				%29.6	%61.6	%45.3
مسح ميانية الأسرة 2006	11.6	35.4	23.5	25.3	69.9	47.7	21.3	60.0	40.7

ومن الجدول السابق يتبين التالي:

نتائج مسح ميزانية الأسرة للعام 1999م أن نسبة الأمية لكلا الجنسين (55.7%) وللذكور (36.0%) والإناث (74.1%) ؛ وعلى مستوى الريف كانت نسبة الأمية أعلى حيث بلغ الإجمالي 64.4%، بلغت (71.4%) للذكور و(84.2%) للإناث .

ووفقاً لنتائج التعداد للعام 2004م فقد بلغت نسبة الأمية لدى الجنسين (45.3%) ولدى الإناث (61.6%) ولدى الذكور (29.6%) ، أما علي مستوى الحضر فمثلت النسبة لكلا الجنسين (25.7%) والإناث (36.3%) والذكور (16.7%) .

وأظهرت نتائج تعداد 2004م أن نسبة الذين يقرون ويكتبون بالنسبة للسكان (10 فأكثر) من إجمالي المقيمين بلغت (31.7%) مقارنة بإجمالي السكان مما يجعل أكثر من ثلاثة أرباع السكان دون مستوى التعليم الأساسي .

عدد **ونسبة السكان 10 سنوات فأكثر بحسب الوضع لتعليمي وفقاً لنتائج مسه ميزانية الأسرة لعام 2006.**

يوضح الجدول التالي عدد ونسبة السكان 10 سنوات فأكثر بحسب الوضع لتعليمي وفقاً لنتائج مسه ميزانية الأسرة لعام 2006.

جدول رقم (17) عدد ونسبة السكان 10 سنوات فأكثر بحسب الوضع لتعليمي وفقاً لنتائج مسح ميزانية الأسرة لعام 2006.

المستوى التعليمي	حضر						ريف						جملة					
	ذكور		إناث		جملة		ذكور		إناث		جملة		ذكور		إناث		جملة	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
أمـي	234,042	11.55	715,974	35.35	950,016	23.45	1,263,284	25.31	3,507,357	69.90	4,770,641	47.66	1,497,326	21.34	4,223,331	59.96	5,720,657	40.69
يقراء ويكتب	759,894	37.51	676,661	33.41	1,436,554	35.46	2,115,605	42.39	1,174,571	23.41	3,290,176	32.87	2,875,499	40.98	1,851,232	26.28	4,726,730	33.62
إبتدائي / أساسي	432,890	21.37	300,727	14.85	733,617	18.11	814,293	16.32	206,418	4.11	1,020,711	10.20	1,247,183	17.77	507,145	7.20	1,754,328	12.48
دبلوم قبل الثانوية	25,966	1.28	10,046	0.50	36,013	0.89	46,591	0.93	2,597	0.05	49,188	0.49	72,557	1.03	12,643	0.18	85,201	0.61
ثـانويـة	321,558	15.87	208,761	10.31	530,319	13.09	462,384	9.26	86,745	1.73	549,128	5.49	783,942	11.17	295,506	4.20	1,079,448	7.68
دبلوم بعد الثانوية	48512	2.39	24,173	1.19	72,685	1.79	67055	1.34	10311	0.21	77,366	0.77	115,567	1.65	34484	0.49	150051	1.07
جامعي فأعلى	156,004	7.70	70,271	3.47	226,274	5.59	98,509	1.97	3,810	0.08	102,320	1.02	254,513	3.63	74,081	1.05	328,594	2.34
أخــرى	555	0.03	53	0.00	608	0.02	0	0.00	0	0.00	0	0.00	555	0.01	53	0.00	608	0.00
غير مبين	46407	2.29	18,446	0.91	64,853	1.60	123,134	2.47	26,086	0.52	149,219	1.49	169,540	2.42	44,532	0.63	214,072	1.52
الإجمالي	2,025,827	100	2,025,112	100	4,050,939	100	4,990,855	100	5,017,894	100	10,008,750	100	7,016,683	100	7,043,006	100	14,059,689	100

ومن الجدول السابق يتبين التالي:

أن ترتيب السكان 10 سنوات فأكثر وفقاً للمؤهل عللى النحو التالي:

1- السكان الأميون إجمالاً في المرتبة الأولى 40.69% وبالنسبة للإناث 59.96%.

2- يأتي في المرتبة الثانية السكان القادرين على القرءة والكتابة دون أي مؤهل بنسبة إجمالية 33.6% معظمهم من الذكور بنسبة 41% من إجمالي عدد السكان الذكور 10 سنوات فأكثر أما النساء في هذه المجموعة فيمثلن 26.3%.

3- في المرتبة الثالثة يأتي السكان من ذوي المؤهل الإبتدائي أو الأساسي بنسبة 12.5%، الذكور 17.8% والإناث 7.2%.

4- وفي المرتبة الرابعة يأتي السكان من ذوي المؤهلات الثانوية بنسبة 7.7% معظمهم ذكور بنسبة 11.2% بينما الإناث 4.2%.

5- وفي المرتبة الخامسة السكان من ذوي المؤهلات الجامعية وأعلى بنسبة 2.3% معظمهم ذكور بنسبة 3.6% بينما الإناث 1.1%.

برامج محو الأمية وتعليم الكبار:

أن الأهداف العامة لنظام محو الأمية وتعليم الكبار قد انبثق عنها ثلاثة برامج يقدم الخدمات الموكله إليه من خلالها، وقد حدد هذه البرامج قانون محو الأمية وتعليم الكبار رقم (28) لسنة 1998 في المادة السادسة وهي:

1. برنامج محو الأمية الأبجدية: يسعى هذا البرنامج إلى محو أمية الكبار بإكسابهم مهارات التعلم الأساسية (قراءة _كتابة _ حساب) وإعادة دمج صغار السن إلى المدرسة لمواصلة تعليمهم في المراحل التعليمية اللاحقة .

وتتحقق أهداف هذا البرنامج من خلال ثلاث مراحل تعليمية هي:

مرحلة الأساس: مدة الدراسة في هذه المرحلة عامان دراسيان، يمنح الأمي في نهايتها شهادة تحرر من الأمية ، وتوازي في نهايتها مستوى الصف الرابع من التعليم الأساسي، تمكنه من أخذ شهادة التحرر للإلتحاق بمرحلة المتابعة أو الصف الخامس من التعليم الأساسي.

مرحلة المتابعة: مدة الدراسة في هذه المرحلة عام دراسي واحد. وتستهدف المتحررين من الأمية لضمان عدم عودتهم إليها، والراغبين من صغار السن مواصلة التعليم. يصل الدارسون في نهايتها إلى مستوى الصف السادس من التعليم الأساسي.

مرحلة التكميل: وهي مرحلة تعليمية مدتها عامان دراسيان تعادل مستوى الصف التاسع من التعليم الأساسي، وتستهدف الراغبين في إكمال مرحلة التعليم الأساسي.

2. برنامج التدريب والتأهيل: ويسعى إلى تهيئة الفرصة للأميين أو من محيت أميتهم_ ذكوراً وإناثاً_ لاكتساب المهارات الأساسية المهنية والحرفية التي يحتاجها سوق العمل، وذلك بهدف مساعدتهم للحصول على عمل يحسن من مستواهم المعيشي.

ويقدم هذا البرنامج خدماته التدريبية من خلال نوعين من المراكز هما:

- مراكز التدريب الأساسية: وهي مراكز مصممة تصميما خاصا ومناسبا لتقديم تدريب خاص بالرجال في ستة تخصصات هي: ميكانيكا سيارات، كهرباء، نجارة وأثاث، خراطة ومعادن، سباكة.
- مراكز التدريب النسوية: وهي مراكز خاصة بالنساء تقدم تدريب في ستة تخصصات هي: تفصيل وخراطة، تريكو، أشغال يدوية، تطريز، طباعة، تدبير منزلي.

3. برنامج التثقيف الجماهيري: يستهدف هذا البرنامج جميع الأميين الكبار؛ حيث يسعى إلى توعية المستهدفين في المجالات الآتية:

- التثقيف الديني.
- التثقيف القانوني، والسياسي، والاقتصادي، والاجتماعي.
- التثقيف السكاني، والأسري.
- التثقيف الصحي، والبيئي.
- التثقيف الزراعي.

وما يؤخذ على نوعية التعليم في نظام محو الأمية اقتصار خدماته على ثلاثة برامج فقط في حين أن حاجة الأميين الكبار أوسع من ذلك ، ومطلوب تبني برامج أخري تلبي احتياجاتهم مثل : برنامج معالجة التسرب قبل وقوعه، وبرنامج إعادة دمج الأطفال المتسربين إلى المدرسة والذين لا يحملون شهادات رسمية تمكنهم من الإلتحاق بالمدارس، بالإضافة إلى ذلك قدم معدات وتجهيزات مراكز التدريب الأساسية.

عدد ونسبة الملتحقين ببرامج محو الأمية:

يوضح الجدول التالي عدد ونسبة الملتحقين ببرامج محو الأمية وتعليم الكبار.

جدول رقم (18) يوضح عدد ونسبة الملتحقين ببرامج محو الأمية وتعليم الكبار بحسب النوع والمنطقة الحضرية لكل من العامين الدرسيين 2002/2001 و 2013/2012

البرنامج	المنطقة الحضرية		المؤشر سنة الأساس 2002/2001			المؤشر المحقق حتى 2012/2013		
			ذكور	اناث	اجمالي	ذكور	اناث	اجمالي
محو الأمية	حضر	العدد	1,639	15,247	16,886	2249	56663	58912
		النسبة	%57.5	%80.1	%77.2	%81.4	%89.5	%89.2

الأبجدية	ريف	العدد	4078	23055	27,133	5836	115792	121628
		النسبة	%97.3	%96.9	%97.0	%97.8	%97.2	%97.2
	جملة	العدد	5,717	38,302	44,019	8,085	172,455	180,540
		النسبة	%81.2	%89.4	%88.3	%92.6	%94.6	%94.5
التدريب النسوي	حضر	العدد		3,791	3,791		6614	6614
		النسبة		%19.9	%17.3	%0.0	%10.5	%10.0
	ريف	العدد		729	729		3320	3320
		النسبة		%3.1	%2.6	%0.0	%2.8	%2.7
	جملة	العدد	0	4,520	4,520	0	9,934	9934
		النسبة		%10.6	%9.1	%0.0	%5.4	%5.2
التدريب الأساسي	حضر	العدد	1,209		1,209	515		515
		النسبة	%42.5	%0.0	%5.5	%18.6	%0.0	%0.8
	ريف	العدد	115		115	129		129
		النسبة	%2.7	%0.0	%0.4	%2.2	%0.0	%0.1
	جملة	العدد	1,324		1,324	644	0	644
		النسبة	%18.8	%0.0	%2.7	%7.4	%0.0	%0.3
إجمالي برامج محو الأمية	حضر	العدد	2,848	19,038	21,886	2,764	63,277	66,041
		النسبة	40.4%	44.5%	43.9%	31.7%	34.7%	34.6%
	ريف	العدد	4193	23784	27977	5965	119112	125077
		النسبة	59.6%	55.5%	56.1%	68.3%	65.3%	65.4%
	جملة	العدد	7,041	42,822	49,863	8,729	182,389	191,118
		النسبة	100%	100%	100%	100%	100%	100%

أما معدل الإستكمال وميزانية برامج محو الأمية وتعليم الكبار فهي موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (19) يوضح معدل الإستكمال وميزانية ببرامج محو الأمية وتعليم الكبار لكل من العامين الدرسيين 2002/2001 و 2013/2012

المؤشر	المؤشر سنة الأساس 2002/2001			المؤشر المحقق 2006/2005			المؤشر المحقق حتى 2012/2013		
	ذ	إ	م	ذ	إ	م	ذ	إ	م
عدد ومعدل الإستكمال لبرامج محو الأمية وتعليم الكبار	2202	19128	21330	2960	39441	42401	25216	458438	483654
	%14.7	%22.2	%21.1	%26.2	%34.1	%33.4	%20.1	%28.3	%27.7

الإنفاق على برامج محو الأمية وتعليم الكبار كنسبة من الإنفاق على التعليم	**%0.004**	**%0.003**	**%0.002**

ومن الجدول السابق تبين التالي:

1. إرتفاع معدل إستكمال برامج محو الأمية وتعليم الكبار من 21.1% في عام 2002/2001 إلى 27.7% في عام 2013/2012، بما يساوي 6.6 نقطة.
2. كان الإرتفاع في معدل الاستكمال بالنسبة للإناث أعلى منه لدى الذكور، حيث أرتفع معدل الاستكمال للإناث بين عامي 2002/2001 و 2013/2012 بحوالي 6.1 نقطة بينما أرتفع معدل استكمال الذكور لنفس الفترة بحوالي 5.4 نقطة فقط.
3. أنخفضت نسبة الإنفاق على برامج محو الأمية وتعليم الكباركنسبة من الإنفاق على التعليم بمقدار النصف من 0.004% عام 2002/2001، إلى 0.002 عام 2013/2012.

خامساً: ما تم تحقيقـه: في الهدف الخامس: التكافؤ والمساواة بين الجنسين في التعليم:

من الجدول رقم (7) الوراد في التقدم المحرز في الهدف الثاني المتعلق بتعميم التعليم الأساسي يتبين التالي:

1- بالنسبة لمعدلات القبول الإجمالية الصافية بحسب النوع الاجتماعي فإننا نجد التالي:

- أرتفع معدل القبول الاجمالي للفتيات في الصف الاول الاساسي بين عامين 2001 \ 2002 م و2012 \ 2013م من 83.7% إلى 4, 118% من اجمالي السكان من الفتيات في عمر 6 سنوات، و في المقابل أرتفع معدل القبول الاجمالي بين الاولاد لنفس الفترة من 106.4 % إلى 130.4% اي أن معدل الزيادة الإجمالي للفتيات (34.7%) نقطة أكبر من الزيادة الكلية في معدل القبول الاجمالي للأولاد التي لا تتجاوز (24%) نقطة.
- أرتفع معدل القبول الصافي للفتيات في الصف الاول الاساسي بين عامين 2001 \ 2002م و2012 \ 2013 م من 42.9% إلى 3, 50 % من اجمالي السكان من الفتيات من عمر ست سنوات بزيادة قدرها(7.4) نقطة، بينما، أرتفع معدل الإلتحاق الصافي للأولاد لنفس الفترة من 55.5% إلى 9, 56% بزيادة (3.4) نقطة وهي تساوي نصف زيادة معدل الإلتحاق الصافي للفتيات.

- و من الملاحظ ان الفجوة في معدل القبول الاجمالي و الصافي في الصف الاول الاساسي ليست كبيرة جدا ولكن الفجوة تزداد وتتسع لصالح الذكور كلما أرتفعنا في صفوف المرحلة الاساسية نتيجة للتسرب الكبير للفتيات من المدارس، الامر الذي يحتم أهمية ايلاء حل مشكلة التسرب خاصة بين الفتيات أهمية قصوى في المستقبل.

2- أما بالنسبة لمعدلات الإلتحاق الصافية والإجمالية بحسب النوع الاجتماعي فنجد التالي:

- أرتفع معدل الإلتحاق الإجمالي في جميع صفوف مرحلة التعليكم الأساسي من 64.7% في عام 2002/2001 ليصل إلى 89.8% في العام الدراسي 2012، 2013، وأرتفع معدل الإلتحاق الإجمالي بالنسبة للإناث في التعليم الأساسي لنفس الفترة بوتيرة أعلى من إرتفاع معدل الإلتحاق الإجمالي للذكور، حيث أرتفع معدل الإلتحاق الإمالي للإناث بما يساوي 31.3 نقطة بينما أرتفع معدل الإلتحاق الإجمالي لدى الذكور بما يساوي 19.2 نقطة فقط.
- والأمر كذلك بالنسبة لمعدل الإلتحاق الصافي فقد أرتفع بوتيرة أعلى لدى الإناث منه لدى الذكور. حيث أرتفع معدل الإلتحاق الصافي لدى الإناث في التعليم الأساسي بحوالي 32.9 نقطة، 52.4% من إجمالي السكان الإناث في عمر 6-14 سنة في عام 2002/2001 إلى 75.3% في عام 2013/2012، بينما أرتفع معدل الإلتحاق الصافي لدى الذكور لنفس الفترة بحوالي 19.5 نقطة فقط.
- وأدى إرتفاع معدلات الإلتحاق الصافية للإناث بوتيرة أعلى من معدلات إلتحاق الذكور إلى تقليص فجوة النوع الإجتماعي من 0.72 في عام 2002/2001 إلى 0.82 في عام 2012 /2013، أي أن فجوة النوع الإجتماعي أنخفضت بما يساوي 0.23 نقطة.
- وبما أن إستراتيجية التعليم الأساسي تسعى لتقليص فجوة النوع الإجتماعي إلى 0.99 مع حلول عام 2015، فإنه يبدوا واضحاً أن هدف تحقيق المساواة في النوع الإجتماعي لا يمكن تحقيقه حتى عام 2015.
- تم تحقيق معدلات إلتحاق عالية خاصة بالنسبة للإناث في التعليم الأساسي نتيجة الجهود الكبيرة التي بذلتها الحكومة اليمنية لتوفير التعليم وتقليص الأسباب الإقتصادية والإجتماعية التي تحول دون تعليم الإناث، ومن هذه الجهود:
  - توفير المباني المدرسية في أقرب نقطة من سكن الطلاب بما يسهم في إلتحاقهم في السن القانونية للتعليم وهي ست سنوات.
  - التعاقد مع معلمات الريف، با يسهم في رفع معدلات الإلتحاق والبقاء للطالبات في التعليم الأساسي.
  - توزيع الحوافز الأسرية المشجعة للأسر لإلحاق بناتهم في التعليم كما تعمل هذه الحوافز على تقليص الفرص المفقودة نتيجة لإلتحاق البنات بالمدارس ومن هذه الحوافز:

- ❖ التحويلات النقدية المشروطة.
- ❖ التغذية المدرسية.
- ❖ توفير الحقيبة المدرسية.
- ❖ إعفاء الفتيات في الصفوف 1–6 من التعليم الأساسي من الرسوم الدراسية.

- ➢ نشر الوعي المجتمعي باهمية التعليم خاصة بالنسبة للفتيات.
- ➢ رفع مستوى مشاركة المجتمعات المحلية في التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم للعملية التعليمية.

أما بالنسبة لوضع الكوادر التربوية من الإناث فالجدوال التالي يوضح ذلك":

جدول رقم (20) وضع الكوادر التربوية من الإناث بين عامي 2002/2001 و 2013/2012

المؤشر	المؤشر سنة الأساس 2002/2001			المؤشر المحقق 2006/2005			المؤشر المحقق حتى 2013/2012		
	طفولة	أساسي	ثانوي	طفولة	أساسي	ثانوي	طفولة	أساسي	ثانوي
نسبة الإناث من إجمالي عدد الطلبة في المرحلة	47%	36.8%	28%	%45.6	%40.5	%32.8	46%	43.7%	39.8%
نسبة المعلمات من إجمالي المعلمين في المرحلة	97%	%20.8	%18.6	%97.0	%23.0	%23.1	98%	%30.4	%32.5
نسبة مديرات المدارس بحسب المرحلة	%100	%4.6	%12.4	%100	%5.9	%14.4	%100	%8.0	%16.4
نسبة القيادات التعليمية من الإناث في الديوان ومكاتب التربية في المحافظات				14.6			%15.9		

ومن الجدول السابق يتبين التالي:

1- نتيجة لإيلاء إهتمام كبير بتعليم الإناث وتقديم العديد من الجوافز الأسرية مثل التحويلات النقدية المشروطة، والتغذية المدرسية والحقيبة المدرسية، جميع هذه الحوافز تستهدف رفع معدلات الإلتحاق و الاستمرار في التعليم الاساسي والثانوي وخاصة بالنسبة للإناث وتوفير المعلمات الإناث للعمل في المناطق الريفية فقد أرتفعت معدلات الإلتحاق بين

الإناث بشكل اسرع من ارتفاع معدلات الإلتحاق بين الطلاب الذكور.

ونتيجة لذلك أرتفعت نسبة الإناث من إجمالي أعداد الطلبة في مرحلة التعليم الأساسي خلال السنوات الاثنى عشر الماضية بحوالي6,9 نقطة ،بينما أرتفعت نسبة الإناث في التعليم الثانوي كنسبة اجمالية من اجمالي اعداد الطلبة في التعليم الأساسي بحوالي 11,8 نقطة. اما نسبة الإناث في مرحلة الطفولة المبكرة فقد انخفضت نسبة الإناث من اجمالي عدد الطلبة في هذه المرحلة بحوالي نقطة واحدة.

2- وكدليل على الاهتمام الكبير التي أولته وزارة التربية والتعليم لتعليم الفتيات نجد ان نسبة المعلمات من اجمالي المعلمين أرتفعت في جمع مراحل التعليم (الطفولة – الاساسي- والثانوي).ونتيجة لتنفيذ برنامج يقوم على التعاقد مع المعلمات في المناطق الريفية، من مؤهلات ادني من المؤهلات الرسمية حيث يتم التعاقد مع المعلمات الحاصلات على مؤهل الشهادة الثانوية لمدة سنتين، وخلال هاتين السنتين يتم تدريبهم خلال الاجازة الصيفية ليحصلن على دبلوم بعد الثانوية، ومن تنجح في التأهيل يتم تثبيتها كموظفة حكومية من قبل وزارة الخدمة المدنية.ولذلك أرتفعت نسبة المعلمات في جميع المراحل خلال الفترة من 2002/2001 إلى 2013/2012 على النحو التالي:

- في مرحلة الطفولة المبكرة بحوالي نقطة وحدة.
- في مرحلة التعليم الاساسي 9,6 نقطة.
- في مرحلة التعليم الثانوي بحوالي 13,9 نقطة.

3- كما أرتفعت نسبة مديرات المدارس في مرحلة التعليم الاساسي من 4,6% عام 2002/2001 إلى 8% عام 2013/2012 بزيادة 3,4 نقطة بينما أرتفعت نسبة مديرات مدارس التعليم الثانوي لنفس الفترة من 12,4% إلى 16,4% بزيادة 4 نقاط.

4- كما أرتفعت نسبة القيادات التعليمية من الإناث في ديوان الوزارة ومكاتب التربية في المحافظات فقد أرتفعت من 14.6% في عام 2006/2005 إلى 15.9% في عام 2013/2012. حيث تم إنشاء قطاع يهتم بتعليم الفتاة "قطاع تعليم الفتاة في عام 2007، كما أرتفعت أعداد القيادات التعليمية من الإناث بشكل ملحوظ في المركز ومكاتب التربية والتعليم في الديوان في المحافظات.

والجدول التالي يوضح أعداد القياديات التربوية العليا في ديوان عام الوزارة خلال الأعوام من 2001- 2002 إلى 2013/2012.

جدول رقم (21) وضع القيادات التعليمية من الإناث بين عامي 2001- 2002 و 2013/2012

المستوى الوظيفي	2001- 2002	2013/2012	ملاحظات
وكيل وزارة	لا يوجد	3	تم تعين أول أنثى في منصب وكيل قطاع تعليم الفتاة

			في عام 2007. وفي التعليم الفني والتدريب المهني تم تعين أول أنثى في منصب وكيل قطاع المعايير والجودة في عام 2007، وفي عام 2009 تم تعين وكيلة أخرى لقطاع تعليم وتدريب الفتاة
وكيل مساعد	لا يوجد	1	وكيل مساعد لجهاز محو الأمية وتعليم الكبار
مدير عام	لا يوجد	3	مدير عام تعليم الفتاة، مدير عام مشاركة المجتمع مدير عام الدراسات والمتابعة لتعليم الفتاة
نائب مدير عام	1	2	نائب مدير عام التوجيه ونائب مدير عام تعليم الفتاة

سادساً: التقدم نحو تحقيق الهدف السادس: تحسين وتجويد التعليم:

وفي جانب تحسين وتجويد نوعية التعليم نتيجة لإرتفاع مستوى التحديات التي تواجه التعليم في اليمن وتركيز جهود الحكومة خلال السنوات الماضية على الاستجابة للطلب الإجتماعي الكبير على التعليم، أكثر من تركيزها على تحسين وتجويد التعليم، فقد تنامى النقاش حول تدني مستوى التحصيل للطلاب والطالبات في المراحل الدراسية المختلفة، وعدم ارتباط مخرجات التعليم باحتياجات سوق العمل. لذلك بدأت الحكومة في إيلاء اهتمام أكبر بالجوانب النوعية، حيث بدأت بإجراء عدد من الدراسات لتشخيص وتحديد مستويات تحصيل الطلبة على المستوى الوطني ومقارنة تحصيلهم بالمستويات العالمية. ومن الدراسات التي حاولت تقصي مستويات التحصيل للطلاب في مرحلة التعليم الأساسي، ما يلي:

- مسح مراقبة التحصيل الدراسي (MLA) التي نفذت في عامي 2002، 2005 للصفين الرابع والسادس من التعليم الأساسي في أربع موضوعات هي العلوم والرياضيات واللغة العربية ومهارات الحياة. وقد أظهرت النتائج أن متوسط درجات الطلاب تحسن تحسنا طفيفا في العام 2005 مقارنة بالعام 2002، لكنه ظل في حدود 50% في الأربعة موضوعات باستثناء مهارات الحياة التي كانت المتوسطات بها نحو 60%.

- دراسة الاتجاهات الدولية للرياضيات والعلوم (TIMSS) للصف الرابع عام 2007، وللصفين الرابع والسادس في عام 2011 حيث جاءت الدول العربية الست المشاركة في المراتب الست الأخيرة والتي تأتي بها اليمن في أخر مرتبة من الدول الـ 36 المشاركة. وأحرز الطلاب اليمنيون 224 درجة في الرياضيات، وهو أقل من معيار الأداء المطلوب (500) وأقل من المتوسط العربي (332). كما تدهور الوضع مقارنة بالمتوسط في عام 2003 الذي أحرزت في اليمن 278 درجة. أما في العلوم، فقد أحرز الطلبة اليمنيون 179 درجة، وهو أقل من المتوسط العربي 324 متراجعا عن أدائه في العام 2003 والذي أحرز فيه 250 درجة.

وهناك عدد من الأسباب التي تؤدي إلى تدني نوعية التعليم الأساسي وتتمثل هذه الأسباب في التالي:

1. تدني مستوى التعليم في المراحل الأولى في معظم المهارات الأساسية، وهذا يشير إلا آن هناك حاجة عاجلة إلى التركيز على الحصول على الأساسيات في نظام التعليم. والتحليل المفصل لنتائج اختبارات الطلاب للاتجاهات الدولية للرياضيات والعلوم (TIMSS) يبين آن معظم الطلاب اليمنيين غير قادرين على القراءة وهم في الصف الرابع. و ضعف القدرة على القراءة في الصفوف الأولى يوثر على القدرة على القراءة طول حياة الفرد. وممن أكمل الصف الخامس من الإناث الكبار 62% فقط (68% في المناطق الحضرية و 58% في المناطق الريفية) قادرين على قراءة جملة بسيطة وأكثر من 20% من الإناث ممن أكملن الصف السادس قادرين على قراءة جملة بسيطة بسهولة. وإذا أخذنا بالاعتبار آن تحصيل الإناث في اليمن أعلى من تحصيل الذكور فان من المحتمل آن تحصيل الذكور أسوا مما هو موجود عند الإناث. والصفوف الأولى هي أهم السنوات لتأسيس التعليم الجيد مدى الحياة. ولهذا فالتركيز على التعليم في هذه السنوات هو التأكيد على اكتساب الأساسيات للتعليم الجيد (مثل القراءة مع الفهم والكتابة بدون أخطاء أكثر من تغطية محتوى المادة). وضعف القراءة في الصف الرابع يستدعى إعادة النظر في سياسة الترفيع الآلي التي تطبق في الصفوف الثلاثة الأولى.
2. التوسع الكبير والمتسارع في نظام التعليم لا يخلو من المشاكل. ويساهم في قضايا الجودة الضغوط الناجمة عن الموارد المالية والبشرية. وعدد كبير من مجموع المدرسين الحاليين يعدون غير مؤهلين بشكل مناسب. حوالي 40% من المدرسيين الحاليين في التعليم العام غير مؤهلين (ثانوية عامة أو أدنى) بحسب قانون وزارة التربية والتعليم. ومعظم أولئك المدرسين الغير مؤهلين في مدارس المناطق الريفية (76%) ويدرّسون في التعليم الأساسي (91%). وتواجه اليمن تحدي كبير في توفير كادر مؤهل لقطاع التعليم الفني والتدريب المهني مثل ما تواجه في التعليم العام ويزداد الأمر صعوبة باتساع قطاع التعليم الفني والتدريب المهني.
3. انخفاض مستوى التحصيل التعليمي وضعف الصلة تعود بشكل جزئي إلى تنفيذ المنهج الذي يحتوى على تطبيق طرق تدريس غير مناسبة. ومنهج التعليم العام الحالي مبني على التركيز على الطالب وطرق الاكتشاف. حيث تبني سياسة وزارة التربية والتعليم اتجاهاً مبنياً على المنهج القائم على النشاط. لكن هذا الاتجاه لم يتواكب معه تدريب المعلمين على تطبيق ذلك في الفصل الدراسي. كما أن هناك نقص شديد في المكتبات والكمبيوترات في المدارس وهي تسهيلات هامة وضرورية لإكساب الطلبة المهارات العملية والخبرة الحياتية لتكون جزء من الخبرة التعليمية لديهم. ولكن لعناصر التي تجعل هذه المناهج مثمرة غير موجودة في الصف الدراسي. ففي التعليم العام المدرسين غير مدربين على تطبيق طرق التدريس التي تجعل الطالب محور العملية التعليمية وكتاب الطالب وكتاب المعلم غير متوفر غالبا في الوقت المناسب وتحوي العديد من الأخطاء. ومعظم الطلاب ليس لديهم القدرة على الوصول إلى المواد التعليمية والتعلمية والمكتبات آو المراجع (في البيت أو خارج البيت) وخصوصا في المناطق الريفية وهذا يجعل طريقة الاكتشاف التي بني عليها المنهج غير فعالة لمعظم الطلاب. و التعليم الفني والتدريب المهني ذو صلة ضعيفة بمتطلبات سوق العمل ويفتقر إلى التركيز على اكتساب الخبرات الصناعية وهذا لان معظم المدرسين والمدربين في معاهد التعليم الفني والتدريب المهني متخرجون حديثا من مراكز التعليم الفني والتدريب المهني وليس لديهم خبرات أخرى. ولأنه لم يتم البحث عن صلة التعليم بسوق العمل فلا يوجد نقطة دخول مناسبة لمواقف الحياة لتكون جزء من الخبرة التعليمية.

ويعتقد أن معدات مراكز التدريب في التعليم الفني والتدريب المهني لا تخدم التعليم الحالي وعمليات التدريب في قطاع التعليم الفني والتدريب المهني.

4. انخفاض ساعات التّعَلم بشكل عام كنتيجة لارتفاع نسب غياب المعلمين في التعليم المدرسي. ففي إطار تقرير البنك الدولي حول التعليم في الجمهورية اليمنية (2010) تم تنفيذ مسح ميداني لعينة من المدارس ووجد أن 19% من المعلمين كانوا متغيبين في يوم المسح في ابريل عام 2006، وثلاثة أرباع المتغيبين كانوا بدون إذن مسبق. وقد اتخذت وزارة التربية والتعليم خطوات جادة في الحد من ظاهرة غياب المعلمين بما في ذالك نشر معلومات واسعة عن قضية تغيب المعلمين وإشكالياتها واتخاذ إجراءات رادعة كالخصم من الراتب للغياب بدون إذن وغيرها. وظهرت بوادر إيجابية لذلك حيث تبين أن الحضور الفعلي للمعلمين يصل إلى 85% تقريبا. ولكن هذا ما زال يشير إلى تدني الوقت الفعلي المستخدم في عملية التعليم والتعلم إلى نحو 69% من الوقت الذي تهدف له الحكومة. وإذا اخذ بالاعتبار غياب الطلاب فالوقت الفعلي للتّعَلم ربما يكون اقل من هذا بكثير.

والجدول التالي يوضح وضع بعض المدخلات التعليمية ذات العلاقة بتجويد التعليم بين عامي 2002/2001 و2012/ 2013.

جدول رقم (22) وضع بعض مؤشرات نوعية التعليم الأساسي والثانوي بين عامي 2002/2001 و2012/ 2013م.

المؤشر		المؤشر سنة الأساس 2002/2001		المؤشر المحقق 2006/2005		المؤشر المحقق حتى 2012/2013	
		أساسي	ثانوي	أساسي	ثانوي	أساسي	ثانوي
عدد ونسبة المعلمين المؤهلين دبلوم سنتين بعد الثانوي وأعلى	عدد	**85407**		109887		155874	
	نسبة	%50.1		%57.9		%68.0	
نسبة المعلمين المدربين		**%52.9**	**%12.9**	**%69.6**	**%12.4**	**%85.7**	**%16.7**
معدل الطلاب لكل معلم		**24**	**22**	**24**	**22**	**24**	**22**

معدل الطلاب في الغرفة الدراسية		**25**	**24**	**25**	**24**	**24**	**22**
نسبة الكتب إلى إلى الطالب		**%100**	**%100**	**%100**	**%100**	**%100**	**%100**
نسبة الإنفاق على الكتب والمواد التعليمية كنسبة من إنفاق المرحلة		%8.3	%8.3			**%4.0**	**%4.7**
نسبة رواتب المعلمين كنسبة من إنفاق المرحلة		%72.7	%72.7			**%85**	**%72.7**

ومن الجدول السابق يتبين التالي:

1- تغيرت أعداد ونسبة المعلمين المؤهلين في التعليم الأساسي والثانوي خلال الفترة من 2002/2001 إلى 2013/2012م، وفق التالي:

- أرتفعت نسبة المعلمين في التعليم الأساسي والثانوي من 50.1% في عام 2002/2001 إلى 68.0% في عام 2013/2012، بحوالي 17.9 نقطة، ويعود ذلك إلى أن التوظيف الجديد من الكوادر التعليمية كله من من الذين يحملون مؤهل جامعي أو أعلى عدا توظيف المعلمات في المناطق الريفية، حيث يتم توظيف معلمات من حملة الشهادة الثانوية، وتدريبهن حتى يحصلن على دبلوم بعد الثانوي قبل تثبيتهن رسمياً.

2- أرتفعت نسبة المعلمين المدربين في التعليم الأساسي من 52.9% عام 2002/2001، إلى 85.7% عام 2013/2012، بحوالي 32.8 نقطة. وكان هذا الإرتفاع نتيجة للجهود الكبيرة التي نفذت لتدريب المعلمين خاصة معلمي الصفوف 1-6 من التعليم الأساسي خلال الفترة من 2005 إلى 2013.

3- أما بالنسبة لنسبة المعلمين المدربين في التعليم الثانوي فقد أرتفع من 12.9% عام 2002/2001، إلى 16.7% عام 2013/2012، بمقدار 3.8 نقطة فقط، ويعود هذه الإرتفاع البسيط في نسبة المعلمين المدربين في التعليم الثانوي إلى ان أنشطة التدريب خلال الفترة الماضية ركزت على معلمي التعليم الأساسي، ولم تبدأ أنشطة التدريب لمعلمي التعليم الثانوي إلا بعد عام 2011.

4- لم يحدث أي تغيير في معدل الطالب لكل معلم حيث ظلت كما هي بين عامي 2002/2001 و2013/2012، ويعود ذلك إلى التوسع الكبير في بناء المدارس في المناطق الريفية التي تتسم بالتشتت السكاني والحاجة إلى توظيف أعداد كبيرة من المعلمين للعمل بهذه المدارس.

5- أنخفض معدل الطلاب في الغرفة الدراسية بين عامي بين عامي 2002/2001 و 2012/ 2013

في التعليم الأساسي من 25 طالب إلى 24 طالب، وفي مرحلة التعليم الثانوي من 24 طالب إلى 22 طالب، ويعود السبب التوسع الكبير في بناء المدارس خاصة في المناطق الريفية التي تتسم بالتشتت الكبير.

6- تصل نسبة الكتب إلى إلى الطالب (1-1) حيث أن كل طالب في جميع مراحل التعليم يحصل على جميع الكتب الدراسية المقررة دون أي نقصان، وإذا كانت هناك إشكالية فإنها تتمثل في تأخر توزيع بعض الكتب على الطلبة مع بداية العام الدراسي.

7- أنخفضت نسبة الإنفاق على الكتب والمواد التعليمية كنسبة من الإنفاق على مرحلتي التعليم الأساسي والثانوي من 8.3% في عام 2002/2001 إلى 4.0% بالنسبة للتعليم الأساسي ، 4.7% بالنسبة للتعليم الثانوي. ويعود هذا الإنخفاض إلى تحول كبير في نسبة الميزانية لصالح الرواتي نتيجة رفع رواتب مختلف الكوادر التربوية عدة خلال الأعوام الثلاثة الماضية. وعدم رفع نسبة الميزانية المخصصة للسلع والخدمات في إطار الميزانية الجارية لمرحلتي التعليم الأساسي والثانوي.

8- أرتفعت نسبة رواتب المعلمين كنسبة من الإنفاق على مرحلتي التعليم الأساسي من 72.7% في عام 2002/2001 إلى 85% في عام 2013/2012، نتيجة لإرتفاع مرتبات المعلمين خلال السنوات الماضية. بينما بقيت نسبة رواتب المعلمين في التعليم الثانوي كما هي دون نقصان، وذلك لإن معظم معلمي التعليم الثانوي محسوبين على التعليم الأساسي، حيث لا يوجد إلا 320 مدرسة ثانوية مستقلة على مستوى الجمهورية أما بقية المدارس فهي مدارس مشتركة مع التعليم الثانوي.

سابعاً: أهم الصعوبات التي تواجه اليمن في تحقيق أهداف التعليم للجميع.

وعلى الرغم من الجهود التي بذلت لتحقيق أهداف التعليم للجميع تم تنفيذها إلا أن تأثيرها في رفع معدلات الإلتحاق لم يكن كبيراً، وذلك يأتي لعدة أسباب وتأثيرات تقع في معظمها خارج سيطرة وزارة التربية والتعليم، ومن هذه الأسباب التالي:

1. دخول اليمن في حرب مع الإرهاب وحدوث العديد من النزاعات التي قلصت من مستوى الاستفادة من الإنجازات المحققة في مختلف المجالات التربوية. حيث أدت إلى تسرب عدد كبير من الطلبة في مناطق النزاع، وعد إلتحاق الأطفال بالمدارس، كما تضررت البنية التحيتية للتعليم حيث تم تهديم، وتخريب عدد كبير في المباني المدرسية في مناطق الصراع والنزاعات، كما تحولت عدد من المباني المدرسية في في لامناطق المجاورة لمناطق النزاع إلى ملاجئ للمشردين والنازحين، الأمر الذي قلص من حجم الإنجازات المحققة في مختلف جوانب العملية التعليمية، وزيادة حجم الأطفال خارج المدارس والذي يتطلب إعادتهم للمدارس جهوداً إستثنائية ذات كلفة عالية.
2. استمرار النموا لسكاني الكبير ،الذي يفوق أو يتساوى مع معدلات الزيادة التي يتم تحقيقها في معدلات الإلتحاق، فقد اعتبر البنك الدولي في التقرير المرحلي حول التعليم: التحديات والفرص (الصادر في مارس 2010 في الصفحة

44) أنه على الرغم من التحديات الديموغرافية والجغرافية إلا أن اليمن حافظت على الإلتحاق في كل المستويات التعليمية و حسنتها أيضا، واعتبرها من نقاط القوة للنظام التعليمي في اليمن.

3. استمرار تدني وعي المجتمع بأهمية التعليم خصوصاً بالنسبة للفتيات، وبالرغم من الجهود التي بذلت بهذا الشأن من قبل وزارة التربية والتعليم، إلا أن جهود الوزارة منفردة لم تكن كافية، ولا بد من تنفيذ حملة وطنية متكاملة تشارك فيها كل الجهات الحكومية وغير الحكومية بحكم أن التعليم يمثل مهمة مجتمعية.
4. ارتفاع أسعار الغذاء عالمياً وتضافر هذا الأمر مع ارتفاع معدلات الفقر في اليمن ،الأمر الذي أدى إلى تغير ترتيب الأولويات لدى الأسر اليمنية، وأصبحت أولوية العيش والحصول على الغذاء والكساء أهم من أولوية الحصول على التعليم. وقد أسهم ذلك في تقليص الإلتحاق والاستمرار في التعليم خاصة بالنسبة للذكور، حيث إن أعداداً كبيرة من الأطفال الذكور لم يلتحقوا بالمدارس أو تسربوا منها من أجل العمل أو مساعدة أسرهم للحصول على لقمة العيش.
5. على الرغم من الزيادة الكبيرة في المباني والفصول الدراسية إلا أن تأثيرها كان أقل من المتوقع، نتيجة لأن معظم المباني المدرسية تمت لمدارس كانت عاملة أصلاً دون مباني مدرسية ، أو تم توفير مباني مدرسية لمدارس تعاني من عدم صلاحية المباني المدرسية التي تعمل بها، وبالتالي كان الطلبة يدرسون إما تحت الأشجار أو في أماكن مؤقتة. ومما يؤكد على ذلك أن أعداد المدارس التي تعمل دون مباني مدرسية انخفض بحوالي (331) مدرسة، حيث انخفضت أعداد المدارس التي كانت تعمل دون مبنى مدرسي من (1022) مدرسة عام 2002/2001 إلى (691) مدرسة عام 2013/2010.
6. ضعف دور المجالس المحلية وخصوصاً في المديريات في الجوانب المتعلقة بالتربية والتعليم وخاصة في الجانب التوعوي وزيادة الإلتحاق.

الفصل الرابع:

أهم التجارب والتجديدات التربوية المطبقة .

الفصل الرابع:

أهم التجارب والتجديدات التربوية المطبقة.

أولاً: برنامج التطوير القائم على المدرسة:

يُعد برنامج التطوير القائم على المدرسة من المنهجيات التي تضمنتها الإستراتيجية الوطنية للتعليم كونه يرتكز على طلب العملية التعليمية والتربوية وهو المدرسة ومحيطها الداخلي والخارجي ، والهدف من هذا البرنامج هو رفع قدرة المدارس على إدارة العملية التعليمية وتحسينها وتطويرها وصولا إلى تحقيق معايير الجودة الشاملة ويأتي ذلك من خلال رفع قدرات المدارس والعاملين فيها إلى جانب مساهمة ودعم المجتمع المحلي للعمل سويا لتطوير نوعية التعليم في مناطقها، وبشكل مختصر إعطاء المدرسة قدر واسع من الاستقلالية في إدارة شئونها من حيث التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم الذاتي والتفكير بما يخدم عملية التطوير وتوظيف موارد المدرسة البشرية والمالية في وجود نظام من الشفافية والمحاسبة والتقييم الذاتي.

وفي إطار تنفيذ إستراتيجية التعليم الأساسي تم تنفيذ برنامج التطوير القائم على المدرسة كبرنامج تجريبي في مناطق محددة من الجمهورية اليمنيةمن قبل أربع من شركاء التنمية في اليمن وبمسميات مختلفة. وتمثلت المشاريع التجريبية لبرنامج التطوير القائم على المدرسة بالتالي:

1. تجربة التطوير القائم على المدرسة المنفذ من مشروع توسيع المبادرة المحلية لتطوير تعليم الفتاة بمحافظة تعز بتمويل من منظمة جايكا اليابانية.

لقد كان مشروع منظمة جايكا هو المشروع الذي بدأء بتطبيق التجربة في عام 2005م أي بعد مرور عامين من إقرار الإستراتيجية الوطنية للتعليم الأساسي، والذي استهدف محافظة تعز في عينة من مديرياتها ومدارسها. ويمثل المرجعية الأساسية في التخطيط لبرامج وأنشطة البرنامج أهدافه.

الهدف العام: زيادة فرص التحاق الفتاة في التعليم الأساسي في المناطق الريفية المحرومة في محافظة تعز.

الأهداف الخاصة:

- تقوية القدرات الإدارية للإدارات التربوية في المحافظات والمديريات.
- تشجيع المشاركة المجتمعية في التعليم الأساسي في المديريات المستهدفة.

- تعزيز قدرات الإدارة المدرسية بالمدارس المستهدفة.

ولتحقيق هذه الأهداف تم بناء خطط المشروع للسنوات الأربع في المجالات الآتية:

المجالات المستهدفة:

- رفع وعي المجتمع تجاه تعليم الفتاة.
- تحسين نوعية التعليم.
- تحسين البيئة المدرسية من أجل زيادة إقبال الفتيات على المدرسة.
- دعم نفقات الترميم والصيانة والتشغيل للمدرسة بمبلغ سنوي (500.000 ﷼).

استهدفت التجربة تنفيذ العديد من التدخلات والأنشطة، التي شكلت جوانب من نقاط القوة، وأهمها ما يلي:

- بناء وتنفيذ برامج تدريبية متنوعة؛ لبناء قدرات العاملين في الإدارة التربوية بمكتب التربية والتعليم بالمحافظة والمديريات المستهدفة وإعطاء اهتمام أكبر بتدريب الإدارات المدرسية والمشاركة المجتمعية وتفعيل دور الأمهات.
- تبني برامج ومبادرات متنوعة لمحو الأمية وتعليم الكبار في إطار المناطق المستهدفة.
- التعاقد مع معلمين ومعلمات في المناطق المستهدفة، وصرف مرتباتهم، ودعمهم ببرامج تدريبية في تحسين ممارستهم للتدريس.
- توفير بعض الأثاث والتجهيزات للإدارات بالمحافظات والمديريات والإدارات المدرسية.
- توفير نفقات تشغيل للمدارس المستهدفة بحوالي 1500 دولار أمريكي سنويا.
- الاهتمام بالبيئة المدرسية، من حيث بناء المرافق الصحية، وتوفير خزانات المياه، وترميم الفصول الدراسية، وإضافة الأثاث المدرسي، وتهيئة الساحات لتنفيذ الأنشطة المدرسية والاهتمام بالأنشطة الثقافية.
- تنفيذ حملات التسجيل في المدارس بداية العام الدراسي، وتوجيه برامج توعوية للمجتمع المحلي وخصوصاً للأمهات والطالبات أنفسهن.

- تنظيم وإجراء زيارات لتبادل الخبرات فيما بين مدارس المشروع، أو مدارس أخرى في إطار المحافظة.
- استقدام فرق بحثية يابانية لدراسة الوضع العلمي في اليمن، واستقطاب استشاريين ومدربين دوليين من ذوي الخبرة لهذه المدارس.
- تنفيذ تدريب خارجي للقيادات التربوية بالوزارة والمحافظة؛ للاطلاع على أنظمة التعليم في اليابان، وزيارات لعينة من مؤسسات التعليم العام والتعليم العالي والمهني والتقني.

2. برنامج التحسين الشامل للمدرسة، والمنفذ من قبل وزارة التربية والتعليم وبتمويل من مشروع تطوير التعليم الأساسي – المرحلة الأولى، والممول من قبل مجموعة من شركاء التنمية (البنك الدولي، المملكة الهولندية، المملكة المتحدة، وبنك الأعمار الألماني KFW) في محافظتي حضرموت والمحويت.

ويستهدف البرنامج رفع قدرات المدرسة والمجتمع المحلي على إدارة وتطوير العملية التربوية والتعليمية، وتحسينها في إطار من المسئولية المشتركة.

ويتم تحقيق هدف البرنامج من خلال رفع قدرات المدارس والعاملين فيها إلى جانب مساهمة ودعم المجتمع المحلي للعمل سويا لتطوير نوعية التعليم في مناطقها، وبشكل مختصر إعطاء المدرسة قدر واسع من الاستقلالية في إدارة شئونها من حيث التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم الذاتي والتفكير بما يخدم عملية التطوير وتوظيف موارد المدرسة البشرية والمالية في وجود نظام من الشفافية والمحاسبة والتقييم الذاتي.

ووفي إطار هذا البرنامج قام مشروع تطوير التعليم الأساسي على تمويل عدد من التدخلات والأنشطة تمثلت في التالي:

أولاً: حشد ودعم المدارس والمجتمع المحلي لتحسين بيئة عمل المدرسة ومحيطها من خلال التالي .

- تشكيل وتفعيل عدد من مجالس الأباء والأمهات.
- تدريب أعضاءمجالس الأباء والأمهات
- تدريب الأمهات في مجالات محو الأمية والخياطة والصناعات الغذائية وصحة الحيوان
- تدريب عدد من المشرفين في مجال الصحة والخدمة الاجتماعية.

ثانياً: تحسين الشروط المتعلقة بالبنية التحتية للمدارس من خلال:

- بناء غرف دراسية تساعد في رفع معدلات الإلتحاق خاصة بين الإناث.
- تجهيز المدارس بالتجهيزات الضرورية مثل مكتبات، غرف تدريب، غرف صحية،
- تشكيل وتدريب لجان المساهمة المجتمعية.
- تشكيل وتفعيل أنشطة جماعات الصحة، أصدقاء البيئة، الصيانة.
- تحفيز اعضاء المجالس المحلية على المشاركة فيالأنشطة التعليمية.

ثالثاً: دعم وتعزيز قدرات الإدارة التعليمية من خلال:

- تدريب مديري المدارس في مجال الاتجاهات الحديثة في الإدارة المدرسية، التخطيط بالأهداف المشاركة المجتمعية.
- تدريب مدراء مكاتب التربية في المديريات في مجال المشاركة المجتمعية.
- تدريب مدراء مكاتب التربية في المديريات في مجال مهارات الاتصال.
- تدريب كوادر الإدارة العامة في المحافظات المستهدفة في مجال الحاسب الألي، التخطيط، المتابعة والتقويم.
- توفير نفقات تشغيل للمدارس المستهدفة بحوالي 1500 دولار أمريكي سنويا.

3. تجربة المدارس الصديقة للطفل والتي يتم تنفيذها من قبل منظمة اليونسيف:

يؤكد مفهوم المدرسة الصديقة للطفل على ضرورة أن تصبح المدارس شاملة لجميع الأطفال، فعالة تعليمياً، وذات صلة بالأطفال، ومستجيبه للنوع الاجتماعي، وصحية، وآمنة وتشاركية وتوفر الحماية.

ولتحقيق هذا الهدف تم تنفيذ الأنشطة التالية في إطار المدارس المدارس المستهدفة:

- تدريب المعلمين والإداريين والعاملين والكادر التعليمي في المديريات والمحافظات على منهجية أفضل وأساليب تدريس ترتكز على الطفل وتساهم في نشر الوعي لدى المعنيين حول مفهوم المدرسة الصديقة للطفل، وتحسين في جودة التعليم.
- توزيع نفقات تشغيل للمدارس المستهدفة بحوالي 1000 دولار أمريكي سنويا.
- توفير المستلزمات الأساسية، مثل الحقائب المدرسية والكتب والأقلام عدة الإسعافات الأولية، الدواليب ومكبرات الصوت لتحسين الوصول والبقاء في المدرسة، و تخفيف العبء على الوالدين .

- تدريب أولياء الأمور (متطوعين في الغالب)، وتوفير الأثاث وحزمة مواد لتنمية الطفولة المبكرة لتصبح بمقدور المدراس الصديقة للطفل فتح فصول للأطفال ضمن الفئة العمرية من 3– 6 سنوات في سياق المدرسة.
- تشكيل لجان المدارس الصديقة للطفل على مستوى الوزارة والمحافظة والمديرية لإيجاد هيئة تنسيقية؛ لمتابعة المدارس الصديقة للطفل في تنفيذ البرنامج بطريقة فعالة، تعزيز عملية المتابعة .
- تشكيل وتدريب مجالس الأباء والأمهات لإشراك أولياء الأمور وأفراد المجتمع في إدارة شؤون المدرسة، وتقديم الرؤى اللازمة للوصول إلى تعليم نوعي للأطفال .
- تدريب الإدارات المدرسية في بعض المدارس الصديقة لتحسين أدائها الإداري.
- تشكيل أندية المياه والصرف الصحي والنظافة وغيرها لتنمية المهارات الحياتية لدى الطلاب، وتوفير الأنشطة الترفيهية – أيضاً – بعد إنتهاء اليوم الدراسي.
- إقامةالأيام المفتوح في المدارس الصديقة للطفل،
- التعاقد مع المعلمات لتوفير دفعة لتعليم الفتاة خصوصاً في المدارس الريفية النائية،
- تنفيذ الزيارات المتبادلة للاستفادة من الخبرات المكتسبة في إطار مدارس المديريات المستهدفة.

2. تجربة الجودة التعليمية (الصندوق الاجتماعي للتنمية):

دعم الصندوق الإجتماعي عدة مشاريع لتحسين جودة التعليم وهذه المشاريع هي:

- دعم برامج التعليم قبل المدرسي ورياض الأطفال، حيث تم تطوير 7 مشاريع، ثلاثة منها لبناء وتأثيث وتجهيز ثلاث رياض أطفال في مدينة حجة، واثنان لتأثيث وتجهيز روضتي أطفال في محافظة حضرموت، وتزويدهما بالألعاب والأدوات التعليمية، واثنان لتدريب 50 مربية من رياض الأطفال بمحافظات المهرة وشبوة وحضرموت على مهارات وأساليب تعليم أطفال الرياض، واستخدام الوسائل التعليمية، وإدارة الصف، والتعلم باللعب.
- دعم برامج رعاية الموهوبين، حيث تم تطوير أربعة مشاريع هدفت إلى دعم الفعاليات والأنشطة والمسابقات للطلبة الموهوبين، والتعريف بالبرنامج الوطني للموهوبين (عبر أنشطة وقنوات توعوية)، وتدريب وتأهيل خريجي الثانوية العامة من الطلبة الموهوبين في اللغة الإنجليزية والحاسوب في كل من أمانة العاصمة ومحافظتي عدن وتعز. كما هدف أحد المشاريع إلى تقييم مسار برنامج الموهوبين، ووضع رؤية إستراتيجية للعمل وفقاً لمخرجات التقييم.

- تجريب مقاربات جديدة على صعيد نوعية التعليم، إدخال تقنيات جديدة في التعليم والتعلم، واختبار عدة مفاهيم وأساليب وتطبيقات جديدة في ممارسات العملية التعليمية وبناء القدرات. حيث تم تطوير 7 مشاريع هدفت أربعة منها إلى تعزيز البنية التحتية في مدارس الجودة التعليمية في كل من تعز وإب وأمانة العاصمة، وذلك ببناء وتجهيز صالات للكمبيوتر. وتركزت أنشطة المشاريع الثلاثة الأخرى في تطوير قاعدة البيانات الإدارية، والتحليل المؤسسي لمدارس تجويد التعليم– المرحلة الثانية، وتقييم برنامج (دروب)، وإعداد رؤية وخطة تنفيذية مستقبلية بناء على نتائج التقييم.

أهم الاستخلاصات التقييمية لتجربة التحسين الشامل للمدرسة:

تم تقييم المشاريع التجريبية السابقة وتحديد نقاط القوة والضعف فيها وكان من أهم الإستخلاصات هي التالي:

- تعكس تجربة (جايكا) تميزاً بالمقارنة بغيرها من التجارب الوطنية.
- محدودية التدخلات المستهدفة والنوعية على وجه الخصوص بالمقارنة بمفهوم التحسين الشامل للمدرسة.
- افتقار – إن لم يكن غياب – المرجعيات الحاكمة لمستويات الأداء المنشودة.
- تباينات الدعم المالي المقدم للمدرسة بين كل من (المدارس الصديقة – مدارس مشروع تطوير التعليم الأساسي – مدارس منظمة جايكا).

الفرص المتاحة لتطوير وتعميم برنامج التطوير القائم على المدرسة:

في ضوءالمعطيات السالفة الذكر فإن الفرص الداعمة والمساندة لعملية التطوير المدرسي عديدة، ومن أهمها التالي:

- توافر الإرادة السياسية الداعمة والمساندة لعملية التطوير.
- تنامي الوعي الرسمي والشعبي بمشكلات التعليم وتحدياته التي تواجهها المدرسة في تلبية حاجات الفرد والمجتمع، ما يوفر مناخ التجاوب المطلوب مع برامج ومشروعات التطوير المدرسي.

- الاتجاه نحو التصدي للتحديات والمشكلات التي تواجه النظام التربوي والتعليمي، من خلال تبني مدخل التطوير المدرسي، القائم على أساس التقويم الشامل لمختلف مكونات المدرسة، وبما يتيح التعامل مع جميع المكونات بحسب حاجاتها الفعلية الكلية أو الجزئية.
- التوجة الجاد للارتقاء بمستوى التعاون والتنسيق والتناغم مع شركاء التنمية في تخطيط وتنفيذ وتمويل برامج التطوير المدرسي من رؤى ومتطلبات واضحة ومحددة المعالم والأهداف.
- إمكانية الاستثمار والتوظيف الفعال للموارد والمصادر المتاحة والمتوافرة على نحو فعال، يحقق الأهداف والغايات المنشودة.
- الاستفادة من التجارب التربوية الوطنية والإقليمية والعالمية، واستلهام العبر والدروس المعززة للإيجابيات التطويرية والمعالجة لنواحي القصور.
- إمكانية الاستفادة من التجارب الوطنية والإقليمية والعالمية، التي تحدث من المدرسة أساساً لعمليات التطوير، واستلهام الدروس والعبر في تعزيز الإيجابيات التطويرية.

ووفقاً لذلك فقد تم إقرار بناء إطار مرجعي شامل للتطوير القائم على المدرسة

ويتلخص برنامج التطوير المدرسي في الجمهورية اليمنية، وفقاً للإطار المنهجي في التالي:

رؤية التطوير المدرسي:

السعي إلي تطوير المدرسة تطويرا متكاملا؛ لتكون قادرة بفاعلية وكفاءة على تقديم أفضل الممارسات التربوية والتعليمية وفقا لمعايير الجودة والاعتماد المدرسي .

رسالة التطوير المدرسي:

أن تلتزم المدرسة بالارتقاء بمستوى الأداء التربوي والتعليمي، وبما يؤدى إلى مخرجات تمتلك المعرفة الكافية والمهارة العالية والقيم الأصيلة؛ ليكونوا قادرين على تلبية متطلباتهم الحياتية وتوجهات التنمية الشاملة ومواكبة التطورات العصرية الحديثة .

مهمة التطوير المدرسي:

يسعى التطوير القائم علي المدرسة إلى تعزيز قدرات المدرسة وفقا لحاجاتها؛ لتمكينها من تحسين أدائها، والارتقاء بجودة مخرجاتها التعليمية، من خلال توفير بيئة مدرسية وتعليمية جاذبة آمنة وصحية، وشراكة أبوية ومجتمعية فاعلة، مع تطوير قدرات الإدارة المدرسية، إكساب المعلمين المهارات المهنية والعلمية والقيم التربوية، وتوظيف تقنيات التعلم الحديثة وإثرائها، مع الاهتمام بالأنشطة الصفية التي تنمى قدرات الطلاب الذاتية .

القيم الحاكمة للتطوير المدرسي:

- العدل وتكافؤ الفرص.
- الشفافية والنزاهة.
- الجودة والتطوير المستمر.
- المشاركة والمساءلة.
- الإبداع والابتكار.
- العمل الجماعي وروح الفريق.
- الولاء والانتماء.

الهدف العام للتطوير المدرسي :

تهيئة الموارد المادية والبشرية بحسب حاجات كل مدرسة؛ لتمكينها من تحسين أدائها وتجويد مخرجاتها التعليمية، والنهوض والارتقاء بمستوى خدماتها التربوية والتعليمية بما يتوافق مع معايير الجودة والاعتماد المدرسي .

الأهداف الفرعية للتطوير المدرسي:

1. توفير بيئة مدرسية وتعليمية جاذبة وآمنه وصحية، داعمة للتعلم والمنافسة الإيجابية بين الطلاب.
2. تحسين ممارسات التعليم والتعلم، والارتقاء بمستوى التعليم والتعلم وفقاً لمعايير الجودة والاعتماد المدرسي .
3. تعزيز تكافؤ الفرص وتنمية القيم الدينية والخلقية والوطنية والتربوية لدى الطلاب .
4. التوظيف الفعال لمصادر وتقنيات التعليم والتعلم في تحسين الممارسات التربوية والتعليمية والإدارية .
5. تنمية موارد المدرسة البشرية؛ لتأدية مهامها التربوية والتعليمية بكفاءة وفاعلية .
6. تفعيل وتوسيع المشاركات الأبوية والمجتمعية في دعم التطوير المستمر للمدرسة.
7. تعزيز قدرات المدرسة على إدارة وتنمية مواردها المالية .
8. رفع قدرات المدرسة والمجتمع المحلي في إعداد وتنفيذ ومتابعه وتقويم خطط المدرسة التطويرية.
9. تقويم أداء المدرسة وترتيبها وتصنيفها وفقا لمعايير الجودة والاعتماد المدرسي .

مجالات التطوير المدرسي:

- القيادة والإدارة المدرسية.
- الموارد البشرية (إدارة وتنمية الموارد البشرية) .
- عمليات التعليم والتعلم .
- مصادر وتقنيات التعليم والتعلم .
- تقويم عملية التعليم والتعلم .
- الإرشاد المدرسي والإعداد للحياة .
- القيم الخلقية والوطنية .
- حقوق الطفل وتكافؤ الفرص .
- البيئة المدرسية (الموارد المادية).
- الشراكة الأبوية والمجتمعية .
- الجودة والتحسين المستمر .

الخصائص العامة للمدرسة المطورة :

1. قيادة مدرسية فاعلة (احترافية) .
2. توفر مناخاً إدارياً وتنظيمياً داعماً للتطوير المدرسي .
3. لديها رؤية ورسالة وأهداف واضحة ومحددة للتطوير المدرسي .
4. تمارس بفاعلية النهج التشاركي في عمليات التقويم والتخطيط والتطوير المستمر .
5. تطبق مبادئ وقواعد التنظيم الإداري الفعال .
6. تستخدم نظاماً مالياً وإدارياً فعالاً .
7. تطبق أساليب فعالة في الشفافية والمساءلة .
8. تتابع وتقوم عملية التعلم والتعليم بصورة منتظمة .
9. تستخدم وتوظف الموارد والمصادر بفاعلية وكفاءة لتحسين تعلم الطلاب .
10. تنفذ المنهاج المدرسي بفاعلية والأنظمة والتعليمات المعتمدة .
11. تستثمر نتائج التقويم في عمليات التطوير والتحسين .
12. تدعم بيئة التعلم المتمركزة حول الطالب.
13. تتبع نظماً متنوعة لمتابعة تقدم الطلاب دراسياً وانتظامهم وسلوكهم .
14. تراعي خصائص الفئات المختلفة من المتعلمين .
15. تطبق برامج التنمية المهنية في ضوء حاجات العاملين والطلاب .
16. توفر تسهيلات ومصادر تعليم وتعلم كافية ومناسبة ومتنوعة، تساعد وتسهل عملية التعلم والتعليم.

17. توظف التكنولوجيا في العمل التربوي والتعليمي والإداري .
18. تمتلك موارد بشرية كافية ومؤهلة تربوياً وإكاديمياً لتلبية متطلبات العمل التربوي والتعليمي والإداري.
19. تشجع ثقافة التنمية المهنية المستمرة والتطوير الذاتي وتبادل الخبرات والتقويم الذاتي .
20. تقدم تغذية راجعة ومنتظمة لأولياء الامور حول تقدم أبنائهم دراسياً، وانتظامهم وسلوكهم بالمدرسة .
21. تقدم برامج إرشاد وتوجيه للطلاب تربوياً واجتماعياً ونفسياً ومهنياً وصحياً .
22. تراعي حقوق الطفل، وتعزز القيم الديمقراطية في تشكيل الجماعات والمجالس المدرسية والطلابية وتفعل أدوارها ..
23. تفعل النشاطات الصفية واللاصفية لخدمة عملية التعليم والتعلم .
24. تعزز القيم الدينية والوطنية والسلوكية في واقع الحياة المدرسية .
25. تطبق مبدأ تكافؤ الفرص، وإتاحة الفرص المتساوية والعادلة لكافة الطلاب والعاملين بالمدرسة .
26. توفر بيئة مدرسية وتعليمية جاذبة وآمنة وصحية داعمة للتعلم والمنافسة الإيجابية بين الطلاب .
27. تقدم شراكة فاعلة مع أولياء الأمور والمجتمع المحلي .
28. تستخدم المعايير والمؤشرات تحقيقاً للجودة والاعتماد المدرسي .

الأدوار العامة للمدرسة المطورة :

- التربية المتكاملة للطلاب (علمياً / عقلياً / روحياً / نفسياً / جسدياً / سلوكياً)، وفقاً لخصائصهم وأحتياجاتهم .
- إكساب وتنمية المهارات العلمية والاجتماعية والحياتية ومهارات التفكير العليا لدى الطلاب .
- اكتشاف ورعاية الموهوبين والمبدعين والمتفوقين .
- تعزيز قيم وثقافة المجتمع الأصيلة .
- تهيئة بيئة عمل مدرسية إيجابية وبناءة (تعليمية / قيادية / تنظيمية / خدمية / علاقات وشراكات).
- تشجيع الإلتحاق المدرسي، والتعليم المستمر، والحد من التسرب والرسوب .
- تطبيق معايير ومؤشرات جودة الأداء في عمليات التقويم والتخطيط والتنفيذ لمجالات التطوير المدرسي، وتحسين النواتج والمخرجات التربوية والتعليمية .
- تحقيق مراكز متقدمة في الامتحانات المدرسية والعامة .

الخطوات التي تم تنفيذها على طريق تعميم برنامج التطوير القائم على المدرسة فقد تم التالي:

- مناقشة وإعتماد الإطار المرجعي للتطوير القائم على المدرسة من خلال المراجعة السنوية المشتركة المنعقدة في 2013.
- التوسع في تنفيذ البرنامج في حوالي 14 محافظة، والسعي لتعميم البرنامج على جميع محافظاتالجمهورية، وإعتماد ميزانية تشغيلية لجميع المدارس ضمن ميزانية الحكومة اليمنية.

- تكوين إدارة عامة للجودة والإعتماد المدرسي في وزارة التربية والتعليم، وإدارات الإعتماد في مكاتب التربية والتعليم في المحافظات.
- تعين منسق لبرنامج التطوير القائم على المدرسة.
- البدء بوضع أدلة لتدريب المدارس على تنفيذ برنامج التطوير القائم على المدرسة.

ثانياً: تناغم وتوافق شركاء لتنمية:

وقع إعلان الشراكة في يناير 2004م من قبل الحكومة اليمنية وعدد من المانحين (شركاء التنمية). وتمثل اتفاقية الشراكة بين الحكومة اليمنية والمانحين الآلية المتفق عليها بين الطرفين لتنفيذ الإستراتيجية. وتهدف الاتفاقية إلى تنسيق جهود الحكومة والمانحين لتحقيق أهداف الإستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الأساسي (BEDS)، بما يحقق تناغم الأنشطة المختلفة وتنظيمها بشكل يؤدى إلى الاستغلال الفعال لجميع الموارد المالية والبشرية. ولتحقيق هذا التنسيق حددت الاتفاقية واجبات ومهام كل من الوزارة والمانحين والمهام المشتركة بينهما في تنفيذ الإستراتيجية.

ولم تقف الاتفاقية عند هذا الحد بل هدفت إلى الانتقال من التنفيذ على أساس قطاعات ومشاريع مستقلة إلى إيجاد برنامج واحد يجمع أكثر المانحين الداعمين كخطوة لتحقيق الدعم الشامل للتعليم (SWAP) حدد الجزء الخاص بتنفيذ عقد الشراكة على موافقة موقّعوا عقد الشراكةَ على الانتقال مِنْ متابعة أهداف التعليمِ المنفصلة والتعريف المحدد الخاص بالمنظمة حول البرامج والنتائج الأساسية، إلى دعم مجموعة متفق عليها مِنْ البرامجِ، المخرجات وخطط التنفيذ والتي سيتم التخطيط لها وتنفيذها وتمويلها ومراجعتها بشكل مشترك من قبل جميع الشركاء وبالتنسيق مع الحكومة. كماَ تعهّدُ موقّعو عقد الشراكةَ بالانتقال نحو الدعم من خلال تَمويل الاتفاقيات والتي تساعد في التالي:

1. دعم أهداف وسياسات ونتائج إستراتيجية تطويرِ التعليم الأساسي الموسعة،
2. تقديم التمويل المرن الذي يدعم ويستجيب للنتائج السنوية والخطط التنفيذية المتفق عليها والمنبثقة من عمليات التنفيذ والتخطيط المشتركة،
3. أن يتم الدعم سواء عن طريق المشاريع، التمويلات المجمعة، الميزانية المخصصة أو عن طريق دعم ميزانية وزارة التربية (دعم القطاع) اعتمادا على ما تسمح به سياسات المنظمة الخاصة بهم. مع التأكيد على أن التمويلات جميعها ستقدَم لدعم الأهداف المذكورة في إطار النتائج متوسط المدى وإطار النفقات متوسط المدى وغيرها من وثائق التخطيط.
4. كما حددت اتفاقية الشراكة أن تقوم عملية التخطيط التي تقودها الحكومة بتحديد النتائج، الإستراتيجيات، السياسات، البرامج والمخرجات الخاصة بكل فترة مخطط لها. ستشكل الخطط والميزانيات المتّفق عليها والخطط التَمويلية فيما

بعد القاعدةَ لكُلّ الدعم التنموي المقدم من الشركاء. تشمل عملية تطوير السياسيات والتخطيط الخاصة بإستراتيجية تطوير التعليم الأساسي والتي تقودها الحكومة موافقةَ الشركاء على التالي:

1. إطار نتائج متوسط المدى،
2. إطار نفقات متوسط المدى،
3. خطة وميزانية برنامج سنوي،
4. مراجعة سنوية مشتركة.

كما تعهد موقعوا عقد الشراكة بتقديم دعمهم المالي والفني الخاص، من خلال إطار أثر المساعدات من أجل دعم تنفيذ أهداف إستراتيجية تطوير التعليم الأساسي. ويتم ذكرهم من وقت لآخر في ملخصات الوثائق بشكل مشترك مع الحكومة والشركاء خلال عملية تخطيط القطاع.

أستطاع الشركاء (المانحين والحكومة) خلال السنوات الماضية تنسيق الكثير من المشاريع المنفذة في إطار الإستراتيجية والتقليل من الازدواجية والتناقض، وتمثل ذلك في مشاريع تدريب المعلمين، والإدارة المدرسية، والموجهين، والتنسيق لبناء المدارس ونحوها. كما تم في إطار الاتفاقية التحول من الدعم عن طريق مشاريع منفصلة إلى تقديم عدد من المانحين الدعم لتنفيذ الإستراتيجية من خلال برنامج واحد. حيث أتفق كل من المملكة الهولندية، وقسم التنمية الدولية البريطاني، والبنك الدولي على تقديم الدعم لتنفيذ الإستراتيجية من خلال مشروع واحد هو مشروع تطوير التعليم الأساسي، كما أنضم إلى هذا المشروع بنك الأعمار الألماني KFW من بداية عام 2007.

كما أن الخطوة المتخذة حالياً– المتمثلة في تطوير الإطار المتوسط المدى 2013– 2015م والتخطيط لوضع خطط سنوية متكاملة يسهم الجميع في تمويل تنفيذها– تمثل تطوراً مهماً في مجال التنسيق وتنفيذ الإستراتيجية واستثمار الموارد المتاحة أفضل استثمار، وبما يسهم في تسهيل التنسيق والتعاون مع الوزارات الأخرى، وعلى رأسها (وزارة المالية، الخدمة المدنية والتأمينات، الإدارة المحلية ، التخطيط والتعاون الدولي).

ويعتبر الاتفاق على عقد اللقاء السنوي المشترك خطوة مهمة في مجال المتابعة والتقييم السنوي لأنشطة جميع الشركاء في تنفيذ الإستراتيجية بما يسهم في تصحيح أي أخطاء أو تعثرات ودعم مختلف الجوانب الإيجابية، وتعزيز الشراكة بين وزارة التربية والتعليم وشركاء التنمية.

في إطار اتفاقية الشراكة مع شركاء التنمية تم الاتفاق على عقد لقاء سنوي مشترك يتم من خلالها مراجعة سنوية مشتركة لتنفيذ الإستراتيجية للعام السابق، ووضع السياسات والأهداف للسنة التالية. ويتم عقد المراجعة السنوية المشتركة في شهر مايو

من كل عام، وذلك حتى تتاح الاستفادة من نتائجها في التخطيط لأعمال العام القادم. وحتى الآن تم عقد تسع لقاءات للمراجعة السنوية.

وضعت وزارة التربية والتعليم مع شركاء التنمية ومنفذي إستراتيجيات التعليم من خلال المراجعة السنوية المشتركة للسياسات، التي سوف تمثل الدليل لمختلف عمليات التنسيق والتناغم والتوافق لشركاء التنمية مع المخرجات والنتائج التربوية، التي سيتم تحقيقها من خلال الخطط السنوية.

وعمليات التنسيق والتناغم والتوافق التي تم الاتفاق حولها وفقاً لاتفاقية الشراكة على المستوى القطاعي والوطني، التي تستند لمواثيق عالمية، تتمثل في إعلان باريس ومونتريال التي تم التوقيع عليها من الحكومة اليمنية وحكومات جميع شركاء التنمية.

والسياسات التي تقود عملية التوافق تم اعتمادها من خلال المراجعة السنوية المشتركة، وتم تطبيقها عملياً من خلال الأطر المتفق عليها بين وزارة التربية والتعليم وشركاء التنمية، وبالتحديد اللقاءات ربع السنوية لشركاء التنمية مع وزير التربية، اللقاء الشهري لشركاء التنمية، والتواصل بين وزارة التربية والتعليم وشركاء التنمية الموضحة لمختلف قضايا التنسيق.

يعتبر توافق مصادر التمويل لشركاء التنمية مع الخطة السنوية للوزارة من أهم السياسات التطبيقية للتنسيق والتناغم والتوافق المتفق عليها مع شركاء التنمية في إطار اتفاقية الشراكة، كما تم الاتفاق مع جميع شركاء التنمية على قضايا سياسات توافق جميع الموارد مع الخطط السنوية للوزارة في إطار المراجعة السنوية المشتركة الثانية والثالثة. وأهم القضايا والسياسات المتفق عليها هي:

1. تعتبر الخطة السنوية الإطار الوحيد الذي يترجم النتائج التربوية المتفق عليها على المدى المتوسط والبعيد، حيث يتم تحقيق المخرجات والنتائج من خلال مخرجات البرامج الثمانية المكونة للخطط السنوية.
2. تتوافق جميع موارد شركاء التنمية لدعم تحقيق مخرجات ونتائج الخطة السنوية لوزارة التربية والتعليم. ويتجنب شركاء التنمية تقديم خطط موازية للخطة السنوية للوزارة أو اقتراح أنشطة ليست موجودة فيها.
3. وافق جميع شركاء تنفيذ إستراتيجية التعليم الأساسي على أن المراجعة السنوية المشتركة هي الآلية الوحيدة لمراجعة عملية التنفيذ للخطط السنوية من قبل كل من وزارة التربية وجميع الشركاء، وعلى أساس أن الخطة السنوية للوزارة هي آلية التخطيط الوحيدة لجميع الشركاء.
4. عند وضع الخطة السنوية يستطيع جميع شركاء التنمية تقديم أي مقترحات أو أنشطة ذات ارتباط بالمخرجات والنتائج المستهدفة، من خلال ممثلي شركاء التنمية في فرق العمل أو القطاعات، أو عند عرض مسودة الخطة ومناقشتها مع وزارة التربية والتعليم. وعند استكمال الخطة السنوية واعتمادها من قبل الوزارة، فإن على شركاء التنمية التوقف عن اقتراح أي أنشطة جديدة غير موجودة في الخطة.

5. كل أشكال التفاوض مع شركاء التنمية بشأن التوافق مع خطة الوزارة، تتم من خلال المكتب الفني في الوزارة وليس مع قطاعات الوزارة المختلفة.

6. كل السياسات التي تقود عملية التنسيق لتنفيذ الإستراتيجية سيتم إعدادها والتواصل بشأنها مع منسق شركاء التنمية من خلال مكتب وزير التربية والتعليم أو المكتب الفني، ويتم تنفيذها من خلال المكتب الفني.

تنفيذ سياسات التوافق:

إن سياسات التوافق الموضحة سابقاً تمثل دليل العمل لكل من وزارة التربية والتعليم وشركاء التنمية. فطلبات الدعم المقدمة من وزارة التربية والتعليم لشركاء التنمية يجب أن تكون متوافقة مع هذه السياسات، ويجب ألا تطلب وزارة التربية والتعليم أي دعم لأنشطة خارج إطار الخطة السنوية المعتمدة. كما أن شركاء التنمية يجب ألا يخصصوا أي نوع من أنواع الدعم المالي أو الفني لأنشطة غير محددة في الخطة السنوية للوزارة، لأن تقديم مثل هذه الأنشطة سواءً من قبل قطاعات الوزارة أو شركاء التنمية، سوف تجعلنا نستثمر جزءاً من الموارد في أنشطة غير مرتبطة بالمخرجات والنتائج، كما أن تنفيذ أي أنشطة من خارج الخطة سوف تأخذ من جهد ووقت كوادر وزارة التربية في مختلف المستويات في أنشطة غير مرتبطة بالمخرجات والنتائج المعتمدة في الخطة السنوية للوزارة، التي سيتم تقييم الوزارة وشركاء التنمية أيضاً على مدى تحققها.

وهذه السياسات ستكون دليل العمل للمكتب الفني في إطار دوره في جوانب التنسيق مع شركاء التنمية، وتناغمهم وتوافقهم مع خطط الوزارة، وسيعمل مع جميع قطاعات الوزارة وشركاء التنمية لضمان تنفيذ هذه السياسات والمعايير. والمكتب الفني على استعداد لأي توضيح يتعلق بالسياسات سالفة الذكر، أو عقد جلسات أو اجتماعات مع شركاء التنمية، لمناقشة السياسات أو القضايا التي يوجد تساؤل بشأنها أو لبيان أي غموض في كيفية تطبيق التوافق مع الخطة السنوية وتنفيذها. وفي نفس الوقت فإن المكتب الفني يعمل مع القطاعات، لتوضيح كيف أن الخطة السنوية تعتبر الوثيقة الأساسية التي تقود جميع تدخلات شركاء التنمية وأن عملية التوافق يجب أن تكون في إطار أنشطة الخطة السنوية المعتمدة.

وترغب وزارة التربية والتعليم أن تعمل مع جميع شركاء التنمية في إطار سياسات التنسيق والتوافق المتفق عليها بما يسهل مهمة التنسيق، ويقلل من الحاجة إلى المراسلات والنقاشات حول المقترحات من خارج الخطة.

الفصل الخامس:

الدروس المستفادة والتوجهات المستقبلية

الفصل الخامس:

الدروس المستفادة والتوجهات المستقبلية

أولاً: الدروس المستفادة من تنفيذ الإستراتيجيات خلال الفترة الماضية.

1. فرض التقدم الكبير في رفع معدل الإلتحاق بشكل عام وإلتحاق البنات بشكل خاص ضرورة التحول في أولويات ومراكز الاهتمام في التعليم الأساسي من إعطاء الأولوية. الأولى في التعليم الأساسي لرفع معدلات الإلتحاق وخفض النوع الاجتماعي لتصبح الأولوية الأولى لتحسين نوعية التعليم الأساسي. ثم تأتي خفض فجوة النوع الاجتماعي في التعليم الأساسي كأولوية ثانية بينما ظلت بناء القدرات المؤسسية أولوية ثالثة. ويتضح ترتيب هذه الأولويات من خلال مراجعة إطار النتائج متوسط المدى للفترة من 2013–2015م ومن المتوقع أن يستمر ترتيب هذه الأولويات وفقا لهذا الترتيب حتى عام 2025.
2. إعطاء المجتمعات المحلية والمدارس دوراً أكبر في التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم؛ لمواجهة المشكلات وقضايا التعليم التي تواجه المدرسة والمجتمع المحلي والتي تختلف من منطقة إلى أخرى في اليمن.
3. جعل الطالب محور العملية التعليمية،بحيث تكون مصفوفة المعايير أو نتاجات التعلم المطلوبة منه وفقاً للصف والمادة هي المرتكز الرئيسي لتطوير الكتب الدراسية، والوسائل التعليمية، والمعلمين والإدارة المدرسية والتوجيه ونظام الامتحانات. بحيث تعمل جميع مكونات العملية التعليمية من (كتب دراسية ووسائل تعليمية ومعلمين وتوجيه وامتحانات وإدارة مدرسية، وإرشاد مدرسي) لتحقيق هدف واحد هو مساعدة الطلبة في الصفوف من الأول الأساسي حتى الثالث الثانوي على اكتساب نتاجات التعلم المحددة لهم في مصفوفة المناهج بحسب الصف والمادة.
4. التركيز على إكساب الطلبة في الصفوف الثلاثة الأولى من التعليم الأساسي الحد الأدنى من مهارات القراءة والكتابة.
5. إحداث إصلاحات في إدارة العملية التعليمية تسهم في تعزيز وتطوير استثمار الموارد لتطوير التعليم خاصة في الجانب النوعي.

6. أبرزت الدروس المستفادة من مرحلة تنفيذ إستراتيجية الوطنية للتعليم الأساسي أهمية بعض البرامج والآليات في تحقيق الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها في إطار التعليم الأساسي والثانوي ومن هذه البرامج و الآليات:

- التركيز على التطوير القائم للمدرسة وإعطاء المدرسة دورا أكبر في عملية التخطيط لمواجهة المشكلات والصعوبات و الأولويات و التي تختلف من مدرسة إلى مدرسة بل أن في حالة تشابه المشكلات و الصعوبات فإن الأسباب مختلف.
- أهمية إشراك المجتمعات المحلية في تحقيق الأولويات سواء في جوانب النوعية أو خفض فجوة النوع الاجتماعي أو رفع معدلات الإلتحاق لكل من الذكور و الإناث حيث أن المجتمع المحلي يمثل البوتقة أو البيئة التي يتم فيها تقديم الخدمة التعليمية ، ولتحقيق الأهداف التي نسعى لتحقيقها لا بد أن تكون المجتمعات المحلية على وعي بما تريد تحقيقه وتعمل كعامل رفع وتشجيع على تحقيق هذه الأهداف فالتعليم يعتبر مهمة مجتمعية بالدرجة الأولى.

7. يجب إيلاء مزيد من الإهتمام والتركيز لتوفير التعليم للأطفال المهمشين ، وأطفال الشوارع والأطفال العاملين.
8. إيلاء تجويد وتحسين مختلف مدخلات العملية التعليمية أهمية قصوى. حيث ساهم التركيز على الجوانب النظرية في مختلف مدخلات العملية التعليمية، وإستراتيجيات التدريس القائمة على التلقين من قبل المعلم والتلقي من قبل الطالب، واستراتيجيات التقويم المركزة على الحفظ والتذكر في تدني قدرة المدارس على تنمية قدرات التفكير العلمي الناقد، والقدرة على التميز بين الأفكار الصحيحة وغير الصحيحة، والقدرة على العمل في مجموعات، والقدرة على قبول الاختلافات والتنوع وحل المشكلات والنزعات بطرق سلمية. وسوف نستعرض أهم المشكلات التي يعاني منها التعليم في الجوانب النوعية، والتي يجب أن نولها عناية فائقة في المستقبل:

- تدني مستويات وقدرات الطلاب على القراءة في الصفوف الأولى من مرحلة التعليم الأساسي، لإن ذلك سوف يؤثر في مخرجات التعليم طول الحياة.
- ضعف أداء المعلمين إقتصار أدائهم على عملية الإلقاء والتلقين، وعدم القدرة على تنويع وسائل وطرائق التدريس بما يتناسب مع مواقف التعلم المختلفة وحاجات وقدرات كل تلميذ.
- ضعف الأنشطة المدرسية وخاصة اللاصفية وتمركز الأنشطة التعليمية داخل الصف حول المعلم إلى تدني قدرات الطلبة على العمل في مجموعات، وتقبل الآراء والأفكار المختلفة واحترام حق الأخر في ذلك.
- يعاني المعلمون في المناطق الحضرية من الفصول الكبيرة في حين أن عدداً كبيراً من المعلمين في المناطق الريفية تعاني من تدريس الصفوف المتعددة.

- قلة مصادر التعلم الإضافية في المدارس كالمكتبات وغرف الحاسوب يؤدي إلى ضعف توافر فرص التعليم الذاتي وتدني القدرة على البحث العلمي لدى كل من الطلبة والمعلمين، وهذا الأمر ساهم في ترسيخ ثقافة واحدية مصادر المعرفة، وتقبلها بعلتها دون تمحيص، الأمر الذي يسهم في تدني تنمية قدرات الطلبة النقدية، ومعرفة مختلف الآراء والأفكار ذات الارتباط بقضية محددة والعمل على المقارنة واختيار الرأي الأفضل والأقرب للصحة، وهى جوانب أساسية لتنمية إدراك الطلبة بوجود اختلافات وتنوع وتنمية القدرات لديهم في في التعامل مع هذه الاختلافات والتنوع كظاهرة طبيعية، وينمي لديهم القدرة على حل المشكلات واتخاذ القرارات بشكل سلمي.

9. التعامل بصرامة مع القضايا التعليمية التي تقف عائقاً أمان تحسين وتجويد التعليم وإستثمار الموار المتوافرة بشكل أكثر كفاءة وكفاية وهي القضايا هي:
   - ارتفاع غياب المعلمين،
   - وانخفاض الوقت الفعلي للتدريس في المدارس،
   - إرتفاع مستوى الهدر الناتج عن وجود معللمين لا يقومون بعملية التدريس أو يؤدون حصص تدريس أقل بكثير من النصاب الرسمي لهم،
   - غياب معايير وشروط تضمن اختيار أفضل المتقدمين من المعلمين والكوادر التربوية الأخرى.
   - ضعف دور مدراء المدارس كموجهين مقيمين داخل المدارس لتقديم الدعم الفني اليومي للمعلمين.

ثانياً: الأهداف والتوجهات المستقبلية للتسريع في تحقيق أهداف التعليم للجميع.

يتم الأن الاعداد لوضع الرؤية الوطنية للتعليم في الجمهورية اليمنية، بإشراف من وزارة التخطيط التعاون الدولي، والمجلس أعلى للتخطيط للتعليم، حيث شكلت لجنة إشرافيه ولجنة فنية لوضع الرؤية الوطنية للتعليم مشكلة من وزارات التعليم الثلاث وزارة التربية والتعليم، و وزارة التعليم الفني و المهني، ووزارة التعليم العالي وحتى الأن تم الانتهاء من إعداد الدراسات التشخيصية التالية.

1. تشخيص التعليم العام الذي يشمل على تشخيص حالة الطفولة المبكرة، والتعليم الأساسي و التعليم الثانوي ومحو الأمية.
2. تشخيص وضع التعليم الفني والمهني.
3. تشخيص وضع التعليم العالي.
4. تشخيص إقتصاديات التعليم ونظمه.

كما قامت وزارة التربية والتعليم بتشكيل فريق إشرافي، وفريق فني محوري وفرق فنية تقوم بالاعداد والتحضير لوضع إستراتيجيات التعليم العام ومحو الأمية للفترة من 2016-2030 في ضوء التالي:

1. الرؤية الوطنية للتعليم.
2. نتائج وأهداف مؤتمر مسقط – عمان للتعليم.
3. تشخيص الواقع الحالي للتعليم في مراحله الثلاث.
    - الطفوة المبكرة
    - التعليم لاساسي
    - التعليم الثانوي
    - محو الأمية وتعليم الكبار.
4. الدروس المستفادة من تنفيذ إستراتجيات التعليم للمراحل الأربع. وفي ضؤ ذلك تم تحديد أهم التوجهات المستقبلية و التي سوف تتركز على التالي:

- صياغة رؤية إستراتيجية بعيدة المدى 2016 – 2030 للتعليم العام ومو الأمية، يكون أساساً لوضع الإستراتيجيات والخطط المتوسطة المدى، والقصيرة المدى، وقد بدأت الوزارة في ذلك من الآن.
- إعتبار التعليم منظومة متكاملة يجب أن يتم تطويره بشكل شامل ومتكامل وإعادة هندسة امدخلات وعمليات العملية التعليمية بشكل متكامل وموحد الحصول على مخرجات ذات جودة عالية وممتلكة للمهارات والقدرات المطلوبة للعيش الكريم في القرن الحادي والعشرين.

- تطوير التعليم في ظل الدولة الإتحادية اليمنية وبما يعطى دوراً أكبر للمستويات اللامركزية (الأقاليم والمحافظات والمديريات والمدارس) في إدارة العملية التعليمية.
- إيلاء اهتمام وتركيز لتوفير التعليم للفئات المحرومة والمهمشة وذوي الاحتياجات الخاصة و الأطفال خارج المدرسة.

حيث يتطلب إلحاق هذه الفئات ليس فقط توفير فرص التعليم بل إتخاذ اجراءات اضافية لرفع مستوى الطلب الأجتماعي لدى هذه الفئات للالتحاق بالتعليم.

- التركيز على توسيع نطاق الحوافز الامر المساعد على رفع الطلب الطلب الاجتماعي على التعليم خاصة للأطفال خارج المدرس و الأطفال من الفئات المحرومة و المهمشة و الفقيرة ما يسهم من خفض العبء الاقتصادي الناتج عن إرسا الاسر للأطفالهم إلى المدارس ومن هذه الحوافز:

- توفير التغذية المدرسية الجافة.
- صرف الحوافز النقدية المشروطة.
- توفير الحقيبة المدرسية.
- الإعفاء من الرسوم الدراسية و جعل التعليم الأساسي مجان وإلزامي للجميع.

- التركيز على تجويد التعليم:

فبعد أن حققت اليمن معدل إلتحاق يصل إلى 83.6% من السكان في الفئة العمرية 14-6 سنة ورفع فجوة النوع الإجتماعي إلى 0.82 للعام الدراسي 2013/2012م لذا فإن التوجه المستقبلي سيكون على تحسين وتجويد نوعية التعليم. وفي هذا الأطار تم البدء من الأن في التالي:

- التركيز على تحسين قدرات التلاميذ القرائية والكتابية والحسابية في الصفوف الأولى من التعليم الأساسي بحيث يصبح التلميذ قادر على القراءة الصحيحة وبسرعة تماثل القدرات القرائية لمن أنهوا الصف الثالث الأساسي في الدول الأخرى.
- إتباع المنهج القائم على جعل الطالب محور العملية التعليمية حيث سيتم تحديد المعايير المطلوبة من الطلبة بحسب الصف والمادة وتطوير المناهج الكتب المدراسية والوسائل التعليم وفقاً لهذه المعايير، وتحديد الكفاءات المعلمين المطلوبة لاكساب الطلبة المعايير التعليم المطلوبة وتحديد الإحتياجات التدرسية للمعلمين وفقاً للكفايات المطلوبة لديهم وبناء برامج تدريبية تستجيب لهذه الاحتياجات ، وفي نفس الوقت كما سيتم تطوير وسائل التقويم لتصبح مركزة على قياس مدى إكتساب الطلاب للمعايير المطلوبة منهم وتستخدم أيضاً كوسيلة لمعرفة الطلبة الذين يحتاجون إلى دعم إضافي ومسانده حتى يكتسبوا معايير التعليم المطلوبة.
- تضمين مناهج التعليم الأساسي مهارات الحياة بما يسهم في تطبيق مفهوم التعليم مدى الحياة والتعليم الأساسي الذي يعد مخرجاته لمواصلة التعليم اللاحق أو الدخول في سوق العمل.

- الأخذ بالإتجاهات التربوية المعاصرة في الإشراف التربوي وبما يضمن توفير دعم مستمر للمعلمين في المدرسة، وتقييم المدرسة ككل متكامل.
- أما في جانب إدارة تقديم الخدمة التعليمية على مختلف المستويات فسيتم إتباع الإدارة بالجودة. حيث تم البدء بتشكيل الإدارة العامة للجودة و الإعتماد المدرسي في الوزارة وتم إنشاء فروع لهذه الادارات في مكاتب التربية والتعليم في عدد من المحافظات وتم تدريب كوادر هذه الإدارات وسيتم مواصلة تشكيل إدارات الجودة والإعتماد المدرسي وبناء القدرات بما يسهم في تطبيق إدارة الجودة والإعتماد المدرسي.
- ومن ضمن التوجهات المستقبلية هو التركيز على إعطاء المدارس دوراً أكبر في عملية التخطيط و التنفيذ والمتابعة والتقييم للعملية التعليمية حتى تصبح قادرة على التجاوب مع حاجات ومتطلبات المجتمع المحيط وحتى تصبح الجبهة الأمامية لتحقيق أهداف التعليم للجميع مستقبلاً وسيتم ذلك من خلال:
  - تعميم التجارب الناجحة في مجال التطوير القائم على المدرسة ليتم تطبقها على جميع مدراس الجمهورية.
  - توفير نفقات تشغيلية للمدارس لتقوم بستثمارها من تطبيق الخطط المعدة من قبل كل مدرسة.
  - تدريب كوادر و الإدارة المدرسية ومجالس الأباء و الأمهات او مجالس المدرسة على أساليب التخطيط و التنفيذ و المتابعة و التقييم وفقاً لاحتياجات المدرسة و الأهداف التي نضعها في المستقبل على المدى المتوسط.

- تنويع وتحسين كفاية إستثمار الموارد المالية المتاحة للتعليم:

أما بالنسبة للتوجهات المستقبلية بشأن رفع مصادر موارد التعليم وفقاً للهدف السابع من إعلان مسقط– عمان فإنه من المهم أن يتم تنفيذ برنامج إصلاح مشترك من قبل وزارتي المالية والتربية تستهدف استثمار الموارد المتوافرة للتعليم بشكل أكثر كفاية، مع إعطاء التعليم الأساسي ميزانية تتناغم مع التزامات الدولة الوطنية والدولية. ومن هذه السياسات:

- الاستمرار في تخصيص المزيد من الدعم المالي لتوفير التعليم الأساسي، مع تحقيق أقصى قدر من الكفاءة في استخدام الموارد الحالية. حيث يتطلب تحقيق هدف "توفير التعليم للجميع" حصة أكبر من النفقات على التعليم أكثر مما هو مخصص حالياً. ومن الممكن تحقيق مكاسب من حيث الكفاءة بدون المساس بالأولوية التي يجب أن تعطى للجودة. ومن أهم الجوانب التي تتطلب إصلاح وتحسين فعالية استثمار الموارد البشرية في التعليم الأساسي والمعلمين على وجه الخصوص. حيث ينبغي التصدي لهذا عن طريق توزيع المعلمين بشكل أفضل في التعليم الأساسي و الثانوي، كما يمكن أيضاً توفير الكثير من الأموال عن طريق التقليل من الكادر غير التدريسي. وكذلك فإن دمج المدارس الصغيرة جداً في مدارس كبيرة من شأنه أن يساعد في هذا الموضوع. كما آن الوفورات المالية يمكن أن تسمح باقتناء المستلزمات التربوية والمعدات العلمية، وإنشاء المكتبات وصيانتها، وكذلك توفير الحوافز للمعلمين الذين يعملون في ظروف صعبة واعتماد نظام المكافأة للأداء الجيد.

- تنويع مصادر تمويل التعليم الأساسي عن طريق رفع مستوى الشراكة مع القطاع الخاص. حيث ثبت أن زيادة الاعتماد على القطاع الخاص لتوفير التمويل والتعليم على جميع المستويات من الخيارات الواعدة، بشرط وجود نظام متوازن من يضمن جودة التعليم المقدم من التعليم الأهلي.
- التحول من الميزانية التقليدية الحالية والقائمة على أبواب وبنود إلى موازنة البرامج والأداء: حيث أن تحديث الإنفاق العام يقتضى الانتقال من موازنة الإنفاق إلى موازنة البرامج والأداء. والمقصود بهذه الموازنة أن يوضع لكل إستراتيجية أو برنامج موازنة مستقلة، وله معايير لقياس الأداء. وأن تكون الميزانية المقدرة للتعليم قائمة على أسس علمية أو معايير ثابتة مثلاً تقدير الميزانية وفق كلفة الطالب لكل مرحلة، بحيث يتم تحديد تكلفة التلميذ الفعلية في كل مرحلة من مراحل التعليم، ثم يتم تخصيص مبلغ معين لوزارة التعليم على ضوء هذه التكلفة، وعدد التلاميذ، وبشرط الحصول على نوعية محددة من التعليم.
- تطبيق سياسة مجانية التعليم الأساسي، مع توفير ميزانية تشغيلية للمدارس حتى تقوم بالمهام الموكلة لها، والعمل على إعادة توجيه الموارد المالية نحو المناطق الريفية والفئات الأقل حظاً والمحرومة حتى تستثمر موارد الدولة لتحسين مستوى المناطق والفئات التي هي في أمس الحاجة لدعم الدولة وتوفير فرص تعليم جيدة لها.
- تعزيز الإدارة في قطاع التعليم وتنفيذ الإصلاحات فالإدارة الفعالة أمر بالغ الأهمية لتقديم الخدمات التعليمية. فبالإضافة إلى الشروط الفنية والاعتبارات المالية المرتبطة بالإصلاحات المقترحة، فالأطر القانونية لإدارة هذا القطاع بحاجة إلى تفصيل. فهذه الأطر القانونية ستحدد بشكل واضح أدوار ومسؤوليات الوزارات والسلطات المحلية، ومؤسسات التعليم، والقطاع الخاص. وتطوير وتنفيذ هذه الأطر يتطلب التنسيق الفعّال بين الوزارات.
- وضع إطار قانوني واضح. هناك بعض المبادئ الهامة لتوجيه عملية وضع إطار قانوني لأي عمل بما في ذلك الوضوح والشفافية والمساءلة. وهناك أطر قانونية على الأقل يجب تطويرها:
  - الإطار القانوني العام لتحقيق اللامركزية والذي يقع خارج نطاق سيطرة وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم الفني والتدريب المهني، ولكن يمكن لهذه الوزارات أن تعمل على توضيح مسؤوليات كل منها في هذا القطاع بين السلطات المركزية والمحافظات وعلى مستوى المديريات، وتشكيل تسلسل إداري واضح، وتطبيق التوصيف الوظيفي لموظفي الوزارة على جميع المستويات؛
  - هناك حاجة إلى تجديد الإطار القانوني والتنظيمي لمن يقدمون خدمات التعليم الخاص لتشجيع الاستثمارات الخاصة، والعمل على خلق جو من التعايش الصحي بين المؤسسات الخاصة والعامة (وخاصة في مرحلة ما قبل التعليم الأساسي وبعد المستويات الأساسية.
  - تعزيز عمليات المتابعة لغياب المعلمين والكوادر التعليمية الأخرى والاستفادة من المبالغ المخصومة نتيجة الغياب في تحسين تقديم الخدمة التعليمية وفق آلية متفق عليها بين وزارة التربية والتعليم ووزارة المالية، ضمن الشفافية والمسآلة.
- تعزيز استثمار الموارد المتاحة عن طريق التنسيق الفعال بين وزارات التعليم الثلاث. يمكن تعزيز التنسيق بين الوزارات عن طريق تعيين ممثلين على المستوى الفني من الوزارات ذات العلاقة على شكل مجموعات عمل في المجالات التي تحتاج إلى تنسيق. وفرق العمل هذه يجب أن تُدار من قبل هيئة عليا مشكلة من الوزارات ذات الصلة وتحصل على الدعم المطلوب من الخبراء في المجالات الفنية ذات الصلة وأن تعمل بروح الفريق الواحد

والعمل الجماعي. على أن يتم إحالة ما تتوصل إليه هذه المجموعات إلى ذوي العلاقة لأخذ المشورة وإلى مجلس الوزراء لاتخاذ القرار النهائي فيه. كما يمكن أن يتم تنظيم عمل مجموعات العمل هذه حول مواضيع مثل:

- اعتماد ورصد الميزانية؛
- تدريب المعلمين وإدارتهم؛
- المناهج الدراسية،
- إدارة المعلومات.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن العديد من القضايا تتطلب التعاون مع الوزارات الأخرى، بما فيها وزارة المالية، ووزارة الخدمة المدنية والتأمينات و وزارة الإدارة المحلية. حيث تعزيز التنسيق بين وزارة المالية ووزارة الخدمة المدنية ووزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي و البحث العلمي. تحسين التنسيق بين هذه الهيئات يمكن أن يعزز جودة المعلمين الحالية والمستقبلية، ومواءمة الحوافز لموظفي القطاع المدني، وتعزيز الجهود المتضافرة لتوفير المعلمين في المناطق الريفية، ومنع انتقال المعلمين من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية. كما أن إشراك الفاعلين الرئيسيين من ذوي العلاقة بشكل جيد من خلال الحوافز المناسبة يمكن أيضا أن يساهم في تحسين الجودة والكفاءة.

كما أنإنشاء نظام إدارة المعلومات التربوية الشامل لكل قطاعات التعليم للحصول على معلومات موثوق بها في الوقت المناسب لتعزيز المساءلة. جميع القطاعات لديها مشكلة مشتركة وهي الحصول على البيانات الدقيقة وضمن توقيت مناسب. فالتخطيط والمراقبة والتقييم والإدارة الفعالة لنظام التعليم تستدعي وجود بيانات وثيقة الصلة ودقيقة و متوفرة في الوقت المناسب. كما أن هناك حاجة ماسة لإنشاء نظام لإدارة المعلومات التربوية (EMIS). وينبغي أن يشمل النظام البيانات المطلوبة لجميع القطاعات الفرعية للنظام التعليمي لدعم هذا القطاع على صعيد التخطيط والمراقبة ووضع السياسات. و كلما أصبح قطاع التعليم أكثر لامركزية، أصبحت التحديات المتعلقة بضمان المساءلة فيما يتعلق بالنتائج أكثر إلحاحاً. كما أن إنشاء نظام إدارة المعلومات التربوية سيساعد في ضمان عملية المساءلة، لأنه سيوفر وسيلة لجعل المعلومات شفافة وموثوق بها.

المراجع:

1. **البنك الدولي: الجمهورية اليمنية تقرير حول وضع التعليم: التحديات والفرص، البنك الدولي، يونيو،2010.**
2. **الجمهورية اليمنية: دستور الجمهورية اليمنية، 1993.**
3. **المجلس الأعلى لتخطيط التعليم: مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية: مراحله–أنواعه المختلفة، للأعوام الدراسية: 2001/2002، 2006/2005، 2011/2012، 2007المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، الأمانة العامة، صنعاء، الجمهورية اليمنية.**
4. **حمود محمد غالب السياني:** مجتمع المعرفة في اليمن: هل نحن في الطريق الصحيح، ورقة خلفية غير منشورة لتقرير **المعرفة العربي للعام 2011/2010 إعداد الأجيال الناشئة لمجتمع المعرفة، الجزء الثاني، دراسة حالة، (اليمن)،**
5. **أ.د. عبدارزاق يحي الأشول و عبدالله على إسماعيل: الإطار المرجعي لبرنامج التطوير المدرسي،وزارة التربية والتعليم، المراجعة السنوية المشتركة السابعة، صنعاء، 27–28 مايو 2013.**
6. **وزارة التربية والتعليم:** إطار النتائج متوسط المدى 2011–2015، وثيقة خطة متوسطة المدى لوزارة التربية والتعليم، لم تنشر بعد.
7. **وزارة التربية والتعليم: التعليم والثورة في عشر سنوات، الإدارة العامة للإحصاء والتخطيط، صنعاء، 1973.**
8. **وزارة التربية والتعليم: الإحصاء التربوي للأعوام الدراسية:2001/2002، 2002/2003، 2003/2006، 2012/2013، الإدارة العامة للإحصاء والتخطيط، وزارة التربية والتعليم، صنعاء.**
9. **وزارة التعليم الفني والتدريب المهني: النشرة الإحصائية للأعوام الدراسية:2001/2002، 2012/2013، ، الإدارة العامة للإحصاء ، وزارة التعليم الفني والتدريب المهني، صنعاء.**